جـامـعـة 20 أوت 1955 – سـكـيـكـدة

كلية الحقوق والـعـلـوم الـسـيـاسية

قسم العلوم السياسية

التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين من طرف تركيا منذ عام 2012م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبتين:

خولة ساحلي

خولة صياد

إشراف الأستاذ:

أ. عصام قصري

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ(ة)	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. عبير بهولي	أستاذة مساعدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ. عصام قصري	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
د. صورية براك	أستاذة مساعدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

الإهداء

بسم الله أستفتح وبحمدك ربي أسبح أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى روح جدي الطاهرة رحمه الله

إلى من عملا بكد في سبيلي وعلماني معنى الكفاح وأوصلاني إلى ما أنا عليه وكانا سندي خلال مشواري الدراسي "أمي وأبي"

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

ضرار*روان*عبد المعز

إلى كافة العائلة الكريمة

إلى زملائي في الدفعة وصديقاتي صبرينة* أمينة* أسيا .

خولة ساحلي

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات

إلى أغلى إنسان في الوجود "أمي"

إلى أخواتي وكافة أفراد عائلتي

إلى كل من ساندني ودعمني لإنجاز هذه المذكرة

إلى أحبائي، أصدقائي، وزملائي في الدفعة

خولة صياد

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ الفاضل "عصام قصري"

لقبُوله بالإشراف على هذه المذكرة ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طيلة فترة إنجازنا لهذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر والعرفان لكافة أساتذة قسم العلوم السياسة بجامعة 20 أوت 1955 وكذا جميع موظفي القسم على كل التسهيلات التي قدموها لنا طيلة مشوارنا الدراسي بالجامعة.

جـامـعـة 20 أوت 1955 – سـكـيـكـدة

كلية الحقوق والـعـلـوم الـسـيـاسية

قسم العلوم السياسية

التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين من طرف تركيا منذ عام 2012م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبتين:

خولة ساحلي

خولة صياد

إشراف الأستاذ:

أ. عصام قصري

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ(ة)	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. عبير بهولي	أستاذة مساعدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ. عصام قصري	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
د. صورية براك	أستاذة مساعدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ الفاضل "عصام قصري"

لقبُوله بالإشراف على هذه المذكرة ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طيلة فترة إنجازنا لهذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر والعرفان لكافة أساتذة قسم العلوم السياسة بجامعة 20 أوت 1955 وكذا جميع موظفي القسم على كل التسهيلات التي قدموها لنا طيلة مشوارنا الدراسي بالجامعة.

الإهداء

بسم الله أستفتح وبحمدك ربي أسبح أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى روح جدي الطاهرة رحمه الله

إلى من عملا بكد في سبيلي وعلماني معنى الكفاح وأوصلاني إلى ما أنا عليه وكانا سندي خلال مشواري الدراسي "أمي وأبي"

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

ضرار*روان*عبد المعز

إلى كافة العائلة الكريمة

إلى زملائي في الدفعة وصديقاتي صبرينة* أمينة* أسيا .

خولة ساحلي

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات

إلى أغلى إنسان في الوجود "أمي"

إلى أخواتي وكافة أفراد عائلتي

إلى كل من ساندني ودعمني لإنجاز هذه المذكرة

إلى أحبائي، أصدقائي، وزملائي في الدفعة

خولة صياد

خطة البحث:

مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفهومي للجوء	
المبحث الأول	**ماهية اللجوء**
المطلب الأول	مفهوم ظاهرة اللجوء
المطلب الثاني	تعريف اللاجئ والمفاهيم المشابهة له
المبحث الثاني	**وضع اللاجئين من منظار القانون الدولي**
المطلب الأول	نصوص الإتفاقيات الدولية
المطلب الثاني	المنظمات الدولية
المبحث الثالث	**حقوق وواجبات كل من اللاجىء ودولة الملجأ**
المطلب الأول	حقوق وواجبات اللاجىء
المطلب الثاني	حقوق وواجبات دول الملجأ
الفصل الثاني: الأزمة السورية بين الإستثمار الدولي والإستغلال الإقليمي	
المبحث الأول	**ماهية الأزمة السورية منذ سنة 2011م**
المطلب الأول	أسباب ومراحل الأزمة السورية
المطلب الثاني	التداعيات المحلية للأزمة السورية
المبحث الثاني	**الأزمة السورية في ظل المواقف الدولية والإقليمية**
المطلب الأول	المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية
المطلب الثاني	مسارات تسوية الأزمة السورية
المطلب الثالث	منظور جيوسياسي للأزمة السورية
المبحث الثالث	**واقع اللاجئين السوريين في دول الجوار**
المطلب الأول	وجهة اللاجئين السوريين
المطلب الثاني	فئات اللاجئين السوريين
الفصل الثالث: تداعيات التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين على العلاقات السورية التركية	
المبحث الأول	**العلاقات السورية التركية في ظل قضية اللاجئين**
المطلب الأول	واقع العلاقات السورية التركية

المطلب الثاني	وضع اللاجئين في تركيا
المبحث الثاني	**الآليات التركية لإحتواء اللاجئين السوريين**
المطلب الأول	مظاهر السياسة الداخلية تجاه اللاجئين السورين
المطلب الثاني	السياسة الخارجية التركية تجاه اللاجئين السوريين
المبحث الثالث	**مستقبل اللاجئين السوريين في تركيا**
المطلب الأول	سيناريوهات حل الأزمة السورية وعودة اللاجئين السوريين
المطلب الثاني	سيناريوهات حل قضية اللاجئين السوريين والإبقاء على الوضع القائم في تركيا
الخاتمة	

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة عدة تحولات جذرية كان لها أثر عميق في تشكيل العلاقات الدولية، فبعد نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات إقتصادية وسياسية وإيديولوجية أثر بشكل عام على المنطقة العربية خاصة منها دول الشرق الأوسط، التي أثرت على القطاع الإجتماعي والسياسي والذي تلاها تراجعا كبير لهذه المناطق، مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي، زيادة نسبة البطالة، تدني البنى التحتية، إنتشار الجريمة المنظمة، ظهور الإرهاب. أدى إلى تفاقم الوضع الإجتماعي، الإقتصادي، والسياسي في المنطقة العربية.

تعد سوريا من بين المناطق التي عرفت موجة من الحراك مع نهاية عام 2011م هدفه مطالبة الشعب السوري بإسقاط النظام الدكتاتوري، ونظرا لتفاقم الوضع في المنطقة من إنعدام الأمن وتدني سبل العيش الكريم لدى السوريين، جعلهم يقدمون على اللجوء إلى المناطق المجاورة بحثا عن حياة أفضل وحفاظا على أمنهم وسلامتهم، إذ تعد تركيا أكبر مستقبل للاجئين السوريين، حيث بلغ عددهم في السنوات القليلة الماضية إلى أكثر من ثلاث ملايين لاجئ سوري من مختلف الفئات (أطفال، نساء، شيوخ).

طرأت تغيرات على العلاقات السورية التركية بعد الإحتياجات الشعبية في سوريا وما نتج عنها من تدفق اللاجئين في تركيا، حيث أثرت سلبا على هذه العلاقات لإتخاد تركيا أكثر من مرة مواقف لم تكن منسجمة مع مواقف النظام السوري، وإنعكس على توجهات السياسة الخارجية التركية، والتي تمثل تحول نحو دورها في مناطق اهتمامها ومنفدا للعب دور قيادي في المنطقة.

المشكلة البحثية:

يعتبر اللجوء من بين أهم القضايا التي عرفت إهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة بالأخص قضية اللاجئين السوريين، التي تعتبر من أبرز الأحداث التي شهدتها الإنسانية والتي إنعكست على توجهات السياسة الخارجية التركية بالدرجة الأولى، إذ تصفها تركيا كأداة للتعريف بسياستها الخارجية. ومن هنا تتحدد إشكالية البحثية على النحو التالي:

كيف تنعكس عملية التوظيف السياسي التركي لقضية اللاجئين السوريين على العلاقات السورية التركية؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم اللجوء، وما هي أبرز الجهود الدولية الخاصة بحماية اللاجئين؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى تطور الأوضاع في سوريا، وما هي الآثار الناجمة عنه؟
- ما هي إنعكاسات السياسة الخارجية التركية على اللاجئين السوريين؟

كإجابة مؤقتة عن الإشكالية إرتئينا طرح الفرضية الرئيسية التالية:

كلما تقيدت تركيا بالمواثيق والأعراف الدولية لحقوق اللاجىء في توظيفها السياسي لقضية اللاجئين السوريين، كلما إنعكس ذلك إيجابا على العلاقات السورية التركية .

حدود الدراسة:

يمكن تحديد معالم هذا البحث في ما يلي:

- **النطاق الزماني:** يدور هذا البحث منذ فترة 2012م إلى غاية سنة 2018م.
- **النطاق المكاني:** تتمحور الحدود المكانية بين سوريا، تركيا.

أهمية الموضوع:

- أخذت هذا البحث إهتماما من خلال المتغيرات التي شهدها واقع العلاقات الدولية، بالإضافة إلى الإهتمام الكبير من طرف الدول بقضية اللاجئين السوريين التي لقيت نطاقا واسعا من النقاش حول مختلف تداعياتها.
- يعد الدور التركي في قضية اللاجئين السوريين أحد قضايا الساعة التي أثارت إنتباه الكثير من الدول، وأصبح لها أهمية علمية بالغة على الساحة الدولية، من خلال أعدادهم المتزايدة والسياسات المتبعة من قبل الدول المستقبلة لهم خاصة تركيا.

أهداف الموضوع:

تهدف هذا البحث إلى:

- الوقوف على مفهوم اللاجئ ضمن القانون الدولي الإنساني.
- تحديد فاعلية السياسة الخارجية التركية تجاه قضية اللاجئين السوريين.
- إبراز تأثير التدخل الدولي والإقليمي في تصعيد الأزمة السورية منذ سنة 2012.
- محاولة معرفة أسباب الأزمة السورية وتداعياتها محليا.

أدبيات الدراسة:

1. كتاب عزمي بشارة بعنوان سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولات فهم التاريخ، حيث تناول هذا الكتاب نظرة عامة على تاريخ سوريا القديم والحديث، كما تطرق هذا الكتاب إلى دوافع وحيثيات الأزمة السورية من مختلف جوانبها.
2. كتاب عبد القادر الغاني التغيير في الوطن العربي وفرض التحول الديموقراطي، حيث ركز هذا الكاتب في دراسته على الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة السورية سياسيا وإقتصاديا وأهمل بعض الجوانب الأخرى.

3. عقيل محفوض سوريا وتركيا (الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل)، تناول طبيعة العلاقات السورية التركية قبل سنة 2012م، حيث فصل طبيعة العلاقات السورية التركية عبر فترات زمنية محددة.
4. د. الطوان ايشيق، مليحة بنلي محاضرة بعنوان سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية 2019، إستخدمناها في توظيف قضية اللاجئين السوريين كأداة مساومة تجاه الاتحاد الأوروبي حيث ركزت هده المحاضرة على الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال توسيع علاقتها مع الإتحاد الأوروبي، مع إهمال دور الإتحاد في دعمه لقضية اللاجئين السوريين.
5. أمال بوساحة مقاربة تركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية، دراسة حالة سوريا منذ 2010م رسالة ماجستير، حيث تناولت هذه الدراسة التحولات الإقليمية العربية بالتركيز على الأزمة السورية كنموذج، مع التطرق إلى مواقف الدول تجاه الأزمة، لكنها لم تلتزم بالفترة الزمنية المحددة في الدراسة.
6. حمزة مكناسي حماية اللاجئين في ظل إتفاقية أديس أبابا لشؤون اللاجئين في إفريقيا رسالة ماجستير حيث تناولت هذه الدراسة حقوق وواجبات اللاجئين ودول الملجأ، لكنه لم يركز في دراسته على حالة لجوء لدولة معينة في القارة.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة عوامل منها:

الأسباب الموضوعية:

- الأهمية العلمية والأكاديمية التي يكتسبها موضوع التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين في تركيا، بإعتباره أهم القضايا التي لا تزال مطروحة في حقل السياسة الدولية.
- كون أن الموضوع يندرج ضمن حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- الطرح التركي الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في المنطقة.
- محاولة فهم قضية اللاجئين السوريين وكيفية معالجتها من طرف تركيا.

- إسقاط مفهوم اللجوء من خلال الإتفاقيات الدولية على الوضع الإنساني للاجئين السوريين.

الأسباب الذاتية:

- يقف وراء إختيارنا للموضوع إهتماماتنا الذاتية حول الموضوع بإعتباره موضوع الساعة نسبيا.
- الإنتماء إلى الأمة العربية وهو الدافع الذي يحتم عليه دراسة القضية التي تفاقم فيها الوضع الأمني وتردي الأوضاع الداخلية بها.
- التأثر بمأساة هذه الفئة المضطهدة من السوريين خاصة وأن بلادنا تشهد تدفق موجات من اللاجئين السوريين.
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية والدراسة العلمية خاصة .

المقاربات المنهجية والنظرية للدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات وتحقيقا لأهداف البحث إعتمدنا على مجموعة من المناهج والمقاربات.

أولا: المناهج:

1- **إطار وصفي تحليلي:** وصف الأزمة السورية بجميع جوانبها سواءا على الصعيد الإجتماعي، الإقتصادي، السياسي، إضافة إلى وصف أوضاع اللاجئين السوريين داخل الدول المضيفة لهم.
2- **المنهج الإحصائي:** وهو عبارة عن إعتماد الطرق الرقمية والرياضية كأداة علمية للحصول على المعلومات وتوضيح المتغيرات، حيث يكشف العلاقات بين الظواهر وتقرير الحقائق وتقييم المشروع، إستعملناه في دراستنا لتبيين مدى تأثر البنية المجتمعية بالجانب الإقتصادي، إضافة إلى معرفة أعداد اللاجئين السوريين في دول الجوار.

3- **منهج تحليل المضمون:** يعرف بأنه أحد أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكلي للمحتوى أو المضمون الظاهر من مواد الإتصال المكتوبة أو المسموعة والمرئية. قمنا بإستخدامه في تحليل محتوى ومضمون أهم نصوص الإتفاقيات الدولية والقانونية الخاصة بوضع اللاجئين وتحليل التصريحات.

ثانيا: المقاربات النظرية:

- **مقاربة الدور**: تختص هذه المقاربة في دراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على إعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي، فمقاربة الدور تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي، وعليه تناولنا الدور الإقليمي الذي تقوم به تركيا في سوريا ومدى تأثير وفعالية سياسيتها الخارجية في المنطقة.
- **المقاربة الواقعية:** تم توظيف هده المقاربة لتوضيح السبب الرئيسي لتدخل الدول الكبرى والإقليمية كروسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا في الأزمة السورية وهو الحفاظ على مصالحها وتعظيم قوتها في المنطقة.
- **المقاربة الجيوبوليتيكية:** تم الإعتماد على هذه المقاربة من خلال نظرية ماكندر وذلك بتحليل الأزمة السورية من المنظور الجيوسياسي كون أن سوريا تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط وكيفية سعي الدول الكبرى والإقليمية من أجل السيطرة عليها.
- إضافة إلى مقاربة حافة الأرض لسبيكمان من خلال تحليلاته حول أهمية المعابر والمنافد البحرية. فسوريا تعد بوابة تركيا لمنطقة الشرق الأوسط.

تبرير الخطة:

لإنجاز هذه المذكرة ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من مقدمة وثلاثة فصول، بالإظافة إلى الخاتمة، بهدف تغطية الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع وهي كالتالي:

الفصل الأول يتناول الإطار المفهومي لظاهرة اللجوء وفق منهج تحليل المضمون في إطار محاولة دراسة هذه الظاهرة، وينقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول يتناول تعريف ظاهرة اللجوء مع ذكر أسبابها ومراحلها، والتمييز بين مفهوم اللاجئ والمفاهيم المشابهة له. كما يتناول المبحث الثاني وضع اللاجئين من منظار القانون الدولي من خلال التطرق إلى أهم الإتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين. وأبرز المنظمات الدولية التي كان لها دور فعال وإهتمام كبير بحياة اللاجئين. أما في المبحث الثالث سنتطرق فيه إلى حقوق وواجبات كل من اللاجئ والدولة المضيفة له. ويأتي الفصل الثاني بعنوان الأزمة السورية بين الإستثمار الدولي والإستغلال الإقليمي وفق المنهج التاريخي والإطار الوصفي التحليلي حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية الأزمة السورية من أسباب ومراحل وتداعيات، أما المبحث الثاني فيتناول المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية ومسارات تسويتها إضافة إلى تفسير الأزمة السورية من المنظور الجيوسياسي. أما في الفصل الثالث التحليل والإقتراب من تفسير الدور التركي تجاه اللاجئين السوريين من خلال ثلاث مباحث رئيسية، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع العلاقات السورية التركية ووضع اللاجئين السورين في تركيا. أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الآليات التركية للإحتواء اللاجئين السوريين من مظاهر السياسة الداخلية والخارجية تجاه اللاجئين السوريين. أما المبحث الثالث فيركز على مستقبل اللاجئين السوريين في تركيا والسيناريوهات المحتملة من عودة اللاجئين أو البقاء على الوضع القائم في حال حل الأزمة السورية ونهاية الصراع.

تخلص الدراسة في الأخير إلى خاتمة، تندرج ضمنها مجموعة من الإستنتاجات فتمكن الدراسة من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، كما تفتح المجال للمزيد من الدراسات المستقبلية حول الموضوع، بحكم أن قضية اللاجئين السوريين مازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- حداثة الموضوع وقلة المراجع خاصة الكتب التي تعالج موضوع بحثنا.

- ضيق الوقت وعدم كفايته خاصة مع تدهور الأوضاع في البلاد، مما أدى إلى شلل كلي في معظم جامعات الوطن.

- المراجع حول الموضوع في أغلبها ليست أكاديمية حيث تقتصر المادة العلمية على المقالات والمواقع الإلكترونية.

الفصل الأول:

الإطار المفهومي للجوء

تمهيد الفصل:

تعتبر الدولة هي المسؤول الأول والوحيد تجاه مواطنيها لحمايتهم، فعند تقصير الحكومات في إلتزاماتها يصبح الأفراد ضحية لإنتهاكات حقوقهم الأساسية، وهذا ما يجعلهم يضطرون إلى مغادرة بلدانهم واللجوء إلى بلد أخر قصد ضمان حرياتهم وحقوقهم، والبحث عن مناطق أكثر أمنا وإستقرارا من بلدانهم الأصلية، غير أن المنظمات والباحثين المختصين إختلفوا في إعطاء مفهوم عام وشامل للجوء فهو متغير مع الزمان والمكان، وقد عملت الدول على وضع مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات الخاصة بوضع اللاجئين، والتي تضمن لهم حقوقهم وتوضح لهم واجباتهم تجاه الدول المستضيفة لهم، كما سخر المجتمع الدولي مجموعة من المنظمات الدولية من أجل حماية اللاجئين وطالبي اللجوء.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى عرض ثلاث مباحث كل مبحث يتضمن شق، بالنسبة للمبحث الأول ماهية اللجوء، المبحث الثاني وضع اللاجئين من منظار القانون الدولي، المبحث الثالث الوضع القانوني لكل من اللاجئ ودولة الملجأ.

المبحث الأول: ماهية اللجوء:

من المتفق عليه من قبل الباحثين أن المفاهيم تعتبر ركنا أساسيا في تحديد المناهج وصياغة النظريات والفروض، ومن ثم تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر ممارسة لدى علماء السياسة تعد متطلبا ضروريا، لذلك فالتعريف هو الخطوة الرئيسية لتحديد الماهية ويليه التطور والنشأة وفي هذا الشأن سنقوم بعرض بعض المفاهيم وتأصيلها من خلال هذا المبحث.[1]

المطلب الأول: مفهوم ظاهرة اللجوء:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف ظاهرة اللجوء وتطورها والأسباب التي أدت إلى ظهورها، إضافة إلى أنواع هاته الظاهرة.

الفرع الأول: تعريف ظاهرة اللجوء:

- **لغة:** إشتق هذا المفهوم من الفعل لجأ، يلجأ،[2] واللجوء مصدر للفعل لجأ، إذ يقال لجأ إلى شيء أو المكان بمعنى إعتصمت به وإستندت إليه، وإعتضدت به، وألجأه إلى الشيء أي إضطره إليه.[3] أيضا يمكن القول ألجأت أمري إلى الله عز وجل أي سلمت أمري له ليتولاه لقوله تعالى: "لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ". سورة التوبة الآية 57.

- **إصطلاحا:** يصعب صياغة تعريف اللجوء نظرا لإستناده إلى مرجعية الأمم المتحدة، إذ يمكن تعريفه من طرف معهد القانون الدولي "يقصد باللجوء بصفة عامة الحماية التي تمنحها الدولة لأحد الأجانب الذي جاء يطلبها في إقليم تلك الدولة أو مكان أخر يتعلق بأحد أجهزتها.[4]

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر: دار الكتاب، د ط، 1997)، ص06.

[2] د. علي العبيدي، محاضرة بعنوان: مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على القانون الإنساني، كلية المأمون الجامعة، ص03.

[3] إبن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، م1، د ط، 1994)، ص152.

[4] جمال فوراري العيدي، **اللجوء السياسي في القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 2: كلية الحقوق، 2012)، ص63.

- **التعريف الإجرائي للجوء:** يقصد باللجوء إضطرار مواطن ما إلى هجرة وطنه بسبب ظروف ما يعيشها بموطنه الأصلي، وهذا نظرا لأسباب دفعت به إلى اللجوء من بينها تغيير في نظام الحكم التسلطي أو إنقلاب أو أسباب عقائدية أو عنصرية من قبل دولته، وهذا ما يؤدي إلى إختيار دولة بديلة للإقامة بها إما بصورة دائمة أو مؤقتة حتى زوال سبب اللجوء.

الفرع الثاني: تطور ظاهرة اللجوء:

منذ القدم توجد ظاهرة اللجوء والتي مرت بعدة مراحل تاريخية قبل أن تصل إلى وضعها الحالي الحديث، إذ نستهل المرحلة الأولى باللجوء في الحضارات القديمة الفرعونية، الإغريقية والرومانية ثم تأتي المرحلة الثانية التي شملت الشريعة الإسلامية، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة اللجوء تحت الإشراف الدولي.

أولا: اللجوء في الحضارات القديمة:

- **الحضارة الفرعونية:** تعد مصر من بين الدول التي مرت بأقدم الحضارات من بينها الحضارة الفرعونية التي عرفتها الشعوب على مر الزمن، بحيث كان حق اللجوء لدى الفراعنة نظام قيد الإعتراف به، إذ كان يمنح للمستضعفين وذوي الأفعال الإجرامية غير العمدية، فالمعابد تحمي الشعوب من متابعة العدالة، حيث كان الفصل فيها عن طريق تدخل رجال السلطة، وكل ذلك ثبت من خلال النقوش المرسومة في المعابد الفرعونية،[1] إذ تعتبر الحضارة الفرعونية حق اللجوء تقليديا قديما يمكن إرجاعه إلى عهد الفراعنة شهد شيوعا خلال القرون الأولى من التاريخ المسيحي.

- **الحضارة الإغريقية:** من المعلوم أن فكرة اللجوء فكرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها، وقد تناولت الحضارات القديمة هذا الموضوع نظرا لبلوغ نظام اللجوء الديني عند الإغريق درجة واسعة من التطور، ولم تعرف من قبل حماية الجميع دون التمييز بين المجرم والبريء، ومن الملاحظ أن هناك تطور لفكرة حرمة المعابد في ظل الحضارة الإغريقية إذ تبنوا موقف مغايرا من الهجرات في بداية عهدها حتى ظهر ما يعرف بإسم الملجأ

[1] صلاح الدين طالب فرج، "حقوق اللاجئين في الشرعية الإسلامية والقانون الدولي"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، م17، ع1، (جانفي 2009)، ص167.

الإقليمي، إلا أنه ظل من بين مظاهر الملجأ الديني وظل نظامه معمولا به إلا بعد الفتح الروماني.[1]

– **الحضارة الرومانية:** تميزت رومانيا بتاريخ إمبراطوري ما يزال حي وراهنا، فالبناء الإمبراطوري قد قاوم الشيم الملائمة لأنها تتشابك مع شكل الحكم.[2] وقد إعترفت السلطات بشكل محدود في العصر الروماني بحق اللجوء، إذ تم تطبيقه في الحضارة الرومانية عن طريق الإحتماء في المعابد، وكأبرز مثال على ذلك بناء مدينة روما حول معبد سمي إله الملجأ وجعل مكان للفارين، غير أنه لم تكن مشابهة للإغريق لأن ذلك يتعارض مع فكرة القانون، والهدف الأسمى من طرف الرومان لسياسة منح الملجأ لكل من يدخل مدينة روما هي جذب السكان لديها فحسب.[3]

ثانيا: اللجوء على ضوء الشريعة الإسلامية:

إهتم الإسلام ليس فقط بالأمور الدينية وإنما عني بالأمور الدنيوية التي تخص العلاقات بين الشعوب والدول، فقبل ظهور الإسلام عرف العرب نظام الملجأ. حيث كانوا في الجاهلية يكرمون اللاجئ ويحسنون ضيافته، إذ يعتبر من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد. ويمكن تعريف الملجأ في الإسلام "إعطاء الأمن لملهوف فار إلى دار الإسلام من إضطهاد وظلم يمكن أن يتعرض له". وهذا ما أثبته لنا القرآن الكريم والسنة النبوية.[4]

– **اللجوء على ضوء القرآن الكريم:** وردت فكرة اللجوء في القرآن الكريم إذ قرر أن يؤوي من هاجر إليه بحمايته وإستضافته لقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ". سورة الأنفال، الآية 72.

---

[1] برهان أمر الله، **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، د ط، 1983)، ص35.

[2] باتريك لورو، **الإمبراطورية الرومانية**، (فرنسا: دار الكتاب الجديد، ط1، 2008)، ص123.

[3] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعودي، **حقوق اللاجئين بين الشرعية والقانون**، رسالة ماجستير، (جامعة العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا،2007)، ص28.

[4] أحمد أبو لوفا، محاضرة بعنوان: اللجوء في الإسلام، كلية الحقوق قسم القانون الدولي العام، القاهرة، مصر، ص04.

فأحيانا إستخدمت لفظة الهجرة للدلالة على اللجوء لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ". سورة الحشر، الآية 09.

فلفظة هاجر كما جاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم تعني ترك وطنه، كما أن عبارة "تهاجروا فيها" يقصد بها تنقلوا من دار الفتنة إلى دار الأمن، فالإسلام يرفض رفضا باتا إرجاع اللاجئ إلى مكان يخشى عليه فيه بخصوص حرياته وحقوقه الأساسية.[1]

- **اللجوء على ضوء السنة النبوية:** جاء في أحاديث كثيرة منح حق اللجوء لكل من إلتجأ إلى النبي وصحابته لقوله صلى الله عليه وسلم: "فمن دخل دار أبا سفيان فهو آمن، فقالوا: قاتلك الله وما تغني عنا دارك؟ ومن أغلق عليه بابه فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن..."، وقد وضعت الشرعية الإسلامية مجموعة من الشروط يجب توفرها في الشخص لكي يتم منحه صفة اللاجئ من بينها وجود دوافع للجوء، أي أن يكون هناك سبب دفع بالشخص إلى اللجوء، شرط أن يكون هارب إلى دار السلام خوفا من إساءة المعاملة النظامية للفرد، وعليه فأن منح الملجأ لابد أن لا يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

ثالثا: اللجوء تحت الإشراف الدولي:

قبل الحرب العالمية الأولى لم يضفي القانون أي إهتمام بظاهرة اللجوء، لكن مع أحقاب الحرب العالمية الثانية وما تبعتها من أحداث دفع بالدول الأوروبية إلى الإتفاق حول هذه الظاهرة وتدويلها، ذلك من خلال تنسيق العمل ضمن إطار تنظيمي وهذا ما تجسد من خلال إنشاء عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم.[3]

- **اللجوء بعد إنشاء عصبة الأمم المتحدة:** نشأت عصبة الأمم المتحدة بموجب إتفاقية فرساي لعام 1919م، حيث بدلت جهود من أجل إنشاءها، ومن بين الأهداف التي تسعى

---

[1] أحمد أبو لوفا، **مرجع سابق**، ص ص10-26.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص93،40.

[3] غضبان مبروك، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية دراسة تاريخية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته مع التركيز على عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، 1994)، ص ص44،43.

إليها إحترام فكرة السيادة وعدم التدخل وعدم اللجوء إلى الحرب لتحقيق السلم العالمي وتوثيق التعاون الدولي في جميع المجالات.[1]

ومع بداية العمل قامت العصبة بالعديد من المبادرات تهدف إلى تسهيل إقامة اللاجئين في الدولة المستقلبة لهم سواء بصفة دائمة أو مؤقتة مع ضمان حصولهم على الوظائف التي تسهل عليهم التنقل، وكأول مبادرة قامت بها العصبة الإهتمام باللاجئين الفارين من بلادهم الأصلية، ومن أبرز هذه الإمتيازات إعطاء اللاجئين وثيقة هوية،[2] وتزويدهم ببعض الحقوق الأساسية التي حرموا منها كالجنسية.[3]

أما بعد بداية الحرب الباردة تعقدت وضعية المجتمع للدولي لمنع تدفق عدد كبير من اللاجئين، وفي المقابل تقديم المساعدة لهم، حيث قام الحلفاء بإنشاء وكالة سنة 1943م قصد إعادة اللاجئين إلى ديارهم.[4]

– **اللجوء بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة:** هيئة الأمم المتحدة هي منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة، تأسست سنة 1945م، ومن أبرز أهدافها تحقيق السلم ومنع اللجوء إلى القوة، تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية.[5]

وبعد إنشاء هذه المنظمة عرفت على الساحة الدولية ظاهرة اللجوء إنتشار كبير، وجب إدارتها من خلال إعادة الملايين اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، إذ تعرض ميثاق الأمم المتحدة بصفة غير مباشرة لوضعية اللاجئين من خلال المادة الأولى، ففي سنة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص44.

[2] سليم معروف، **حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة**، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2009)، ص19.

[3] مظهر شاكر، محاضرة بعنوان: القانون الدولي للاجئين، دراسة قانونية تحليلية في حق اللجوء، (بغداد، 2014)، ص23.

[4] سليم معروف، **مرجع سابق**، ص21.

[5] **الموسوعة للمصطلحات السياسية الإقتصادية**، هايل عبد المولى طشطوش، (عمان: دار الحامد، ط1، 2012)، ص150،151.

1946م إعتمدت الجمعية العامة لائحة الأسس المتعلقة بأنشطة اللاجئين والتي كانت كأول منظمة عالجت جميع أبعاد اللجوء.[1]

الفرع الثالث: أسباب وأنواع ظاهرة اللجوء:

أولا: أسباب اللجوء:

وردت في إتفاقية الأمم المتحدة سنة 1951م بخصوص اللاجئين والبروتوكول التابع لها 1967م الأسباب التي تدفع باللاجئ أن يهجر بلده إلى بلد آخر، وتتمثل هذه الأسباب على النحو التالي:

- الخوف: يعد من الأسباب الأولى التي تدفع باللاجئ إلى اللجوء، فهو حالة نفسية نتاج عن التعذيب والإضطهاد، وهذا ما نصت عليه إتفاقية الأمم المتحدة 1951م.[2]

- الإضطهاد: بالنسبة لهذا السبب لا يوجد له تعريف محدد لكن عرفه بعض المختصين بأنه التعرض والتهديد للحياة والحرية وإنتهاكا لحقوق الإنسان.

- الجنسية: تشير إلى الإنتماء إلى فئة عرقية معينة والتي لا تعني المواطنة فحسب، دبل تتداخل أحيانا مع العرق، وقد يؤدي تعايش إثنان أو أكثر من الفئات داخل حدود إحدى الدول إلى نشوء حالات النزاع والإضطهاد بسبب إنتمائهم إلى جنسية معينة مما أدى بهم إلى اللجوء.[3]

- الرأي السياسي: كلمة لاتينية الأصل ومعناها الحرفي أؤمن وأعتقد، والرأي السياسي هو ما يعتقده الإنسان، والذي يعني مجموع المبادئ والقواعد التي يتركز عليها الرأي والسلوك، حيث تضمن الدساتير في الأنظمة الديمقراطية حرية الرأي والمعتقد، ولكي يكون إعتناق الفرد لهذا الرأي المعارض للحكومة سببا من أسباب اللجوء فلابد أن يتعلق بإنتهاكات فعلية كالسجن.[4]

---

[1] سليم معروف، **مرجع سابق**، ص22.

[2] حاتم غائب سعيد هادي العبيدي، "اللجوء السوري وإنعكاسه على إقتصاد المضيف"، **مجلة العلوم التربوية والإجتماعية**، (فيفري 2018)، ص06.

[3] أمينة مراد، "الحماية القانوني اللاجئين في ظل القانون الدولي دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي، في: https://www.democratic.com (02/02/2019).

[4] **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، حسين طاهر، (بيروت: ط1، 2011)، ص07.

– التمييز: يوجد في العديد من الجنسيات إختلاف في المعاملة والحقوق التي يجب أن يتمتع بها الشخص وذلك بناء على العرق والدين أو الإنتماء إلى طائفة إجتماعية معينة، وهذا ما يولد الشعور بعدم الأمان ففي حال وجود تمييز يمارس لدى شخص في الحصول على حقوقه.[1]

– العرق: ويطلق على فئة إجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان، ويعتبر التميز على أساس العرق إنتهاكا لحقوق الأساسية للإنسان.[2]

ثانيا: أنواع اللجوء:

سنعرض أنواع اللجوء بالرغم من إختلاف وجهات النظر حوله غير أن المجتمع الدولي خلال المراحل السابقة تعامل مع ثلاثة أنواع رئيسية للجوء وهي اللجوء الديني، اللجوء السياسي، اللجوء الإقليمي.

– **اللجوء الديني:** يتمثل اللجوء الديني في إعطاء الحماية لكل من يلجأ إلى أحد الأماكن الوثنية والمقدسة.[3] فقد ورد في الأحاديث الشريفة والقرآن الكريم مصطلح الملجأ الديني الذي يعتبر من المصطلحات المعاصرة، ومن خلال إستقراء بعض الآيات القرآنية والأحاديث، يمكن أن نستنتج تعريف للمصطلح لقوله تعالى: "ومن دخله كان آمنا" سورة آل عمران، الآية 97. وقد دلت الآية على مشروعية الآمان.

– **اللجوء السياسي:** هو اللجوء إلى دولة أجنبية أخرى أو إحدى شعاراتها في الخارج أو إحدى سفنها أو حتى طائرتها حيث يطلب اللاجئ الإقامة مؤقتا أو لمدة طويلة هربا من خطر يهدد حياته وأمنه،[4] ويجب أن يتوفر اللجوء السياسي في أصحاب المناصب العليا من أفراد سلطة الحكم الذين يشكلون أقل فئة تتعرض للإضطهاد بسب أرائهم الساسية، فعلى الدولة المضيفة حماية اللاجئ السياسي وهو عمل صعب يحتاج إلى جهد وتمويل قد لا تتوفر لدى الدولة.[5]

---

[1] أمينة مراد، **مرجع سابق**.

[2] **المكان نفسه**.

[3] أحمد أبو لوفا، **مرجع سابق**، ص82.

[4] صلاح الدين طلب فرج، **مرجع سابق**، ص ص171،170.

[5] مظهر شاكر، **مرجع سابق**، ص75.

- **اللجوء الإقليمي:** تعود فكرة اللجوء الإقليمي إلى تاريخ العصور القديمة، حيث كان مصطلح الملجأ الإقليمي كثير التداول من طرف المجتمعات القديمة، فهو عبارة عن ظاهرة إخترعها الإنسان ليواجه ما أقوى منه وطغيانه، فاللجوء الإقليمي في الشريعة الإسلامية كان إكرام ضيافة اللاجئ وحمايته من الصفات البارزة التي يتميز بها العرب، وكان يطلق عليه اسم "الدخالة أو النجدة"، وقد سارت النظرية الإسلامية على ذات النمط بتقريرها منح الملجأ للمسلم وغير المسلم، أما بالنسبة للقانون الدولي يفترض اللجوء الإقليمي إنتقال اللاجئ من الإقليم الذي يوجد فيه إلى إقليم آخر يجد فيه ملاذ آمنا، وتمنح الدولة صاحبة الإقليم هذا النوع من اللجوء بإعتباره مظهر من مظاهر السياسة على الإقليم.[1]

المطلب الثاني: تعريف اللاجئ والمفاهيم المشابهة له:

نظرا لإختلاف الباحثين في إعطاء مفهوم متفق عليه للاجئ، سنعرض مجموعة من التعاريف إضافة إلى معايير تميز اللاجئ عن المفاهيم مشابهة له.

الفرع الأول: تعريف اللاجئ:

يقصد به الشخص الذي أجبر على ترك وطنه خوفا من الإضطهاد وإنتهاك حرياته ذلك لأسباب دينية أو عسكرية أو سياسية، وينطبق مصطلح لاجئ على كل فرد مجبر بسبب إحتلال خارجي أو إحداث تهديد الأمن العام في جزء من بلده الأصلي، وهذا ما يلزمه لترك محل إقامته المعتادة بغية البحث عن ملجأ في مكان آخر مغاير لبلده الأصلي.[2]

كما يعرف أيضا **اللاجئ** على أساس أنه الشخص الذي ترك بلده بسبب الخوف وينوي الإستقرار في البلد المضيف، وفي الغالب يكون لا جذور له والذي يفتقر إلى حماية ومكانة وطنية.[3]

---

[1] أحمد أبو لوفا، **حق اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين**، (الرياض: ط1، 2009)، ص ص 83-120.

[2] برهان أمر الله، **مرجع سابق**، ص120.

[3] **المعجم السياسي**، وضاح زيتون، (عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، د ط، 2010)، ص68.

اللاجئ السياسي: هو المواطن الذي يضطر لهجرة وطنه إما بإراداته أو تغيير نظام الحكم أو حدوث إنقلاب حيث يلجأ إلى دولة أخرى للإقامة فيها كلاجئ سياسي إما مؤقتا حتى تهدئ الأمور أو بصفة أبدية.[1]

قامت عصبة الأمم المتحدة سنة 1951م، بتعيين مندوبا ساميا للاجئين في أحقاب الحرب العالمية الثانية وقد أخذت وكالة الغوث والتأهيل على عاتقها مسؤولية العناية باللاجئين.[2]

تعريف اللاجئ في إطار الإتفاقيات الدولية:

- **اللاجئ في القانون الدولي الإنساني:** يقصد به نزوح المتضررين بسبب الأخطار والنزاعات المسلحة الملحقة بهم إلى هيئات توفر لهم الحماية الدولية، وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإعتبارها مفوضة من طرف إتفاقية جنيف أول الأماكن التي يلجأ إليها الضحايا، والتي تنص على حماية الأفراد الأكثر تضررا سواء أسرى حرب أو مدنيين يتعرضون للهجوم، كما تقوم بالإشراف على عملية إعادتهم إلى بلدهم الأصلي.[3]

- **اللاجئ في هيئة الأمم المتحدة:** سنة 1951م نصت المادة الأولى الفقرة الثانية كما يلي "كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1951م وبسبب خوف له من التعرض إلى الإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يرغب بسبب ذلك الخوف، أو كل شخص لا يملك جنسيته ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة من الأحداث التي لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.[4]

- **اللاجئ في الجامعة العربية:** عقد من طرف مجلس وزراء جامعة الدول العربية إجتماعا يتضمن قضية اللجوء واللاجئين في الوطن العربي سنة 1994م، خاصة بعد أزمات اللجوء التي مرت بها المنطقة مثل حرب الصومال ولبنان، وهذا ما أدى إلى إقرار

---

[1] **معجم المصطلحات السياسية**، يسرى دعبس، (البيطاش للنشر والتوزيع، د ط)، ص345.

[2] وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص860.

[3] محمد بلمديوني، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، **الأكاديمية للدراسة الإجتماعية والإنسانية**، ع17، (جانفي 2017)، ص160.

[4] إتفاقية الأمم المتحدة 1951م الخاصة بوضع اللاجئين، المادة 01.

الإتفاقية الخاصة باللجنة، وهذا ما أكدته المادة الأولى لهذه الإتفاقية يعتبر كل لاجئ يلجأ مضطرا إلى عبور حدود بلده الأصلي أو مقر إقامته الإعتيادية بسبب العدوان المسلط...".[1]

- **اللاجئ في منظمة الوحدة الإفريقية:** عرفته منظمة الوحدة الإفريقية على أساس أن أي شخص يضطر إلى مغادرة بلده بسبب عدوان خارجي أو سيطرة أجنبية أو أحداث تثير الإضطراب في النظام العام في بلده أو جزء منه.[2]

الفرع الثاني: معايير تمييز اللاجئ عن المفاهيم المشابهة له:

تتعدد تعاريف اللاجئ في القانون الدولي وهذا ما ينجم عنه إختلاط بين مفهومه والمفاهيم المشابهة له.

- **تمييز اللاجئ عن المهاجر:** تندرج الهجرة وخاصة غير الشرعية ضمن تهديدات العبارة للحدود والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع، ويعرف المهاجر على أنه كل شخص يغير إقامته لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر، فهجرته تتنوع حسب الدوافع والأسباب، فهناك الهجرة السكنية الناتجة عن أسباب ديموغرافية، والهجرة السياسية لأسباب سياسية، وهجرة العمال لضغوط إقتصادية إما لمدة قصيرة أو دائمة.[3]

وعليه نستنتج أن هناك تداخل في مصطلحي اللاجئ والمهاجر فاللاجئ يغادر بلده الأصلية، بسبب ما يتلقاه من تهديد لا يمكن أن يعود بأمان لوطنه في ظل الظروف السائدة، أما بالنسبة للمهاجر فإنه يهاجر بإرادته من أجل البحث عن حياة أفضل ويتمتع بحماية دولية، وفي حال إختيار الرجوع فيتميز بحماية حكومته بمعنى أن تظل علاقته طبيعية مع دولته على خلاف اللاجئ.

- **تمييز اللاجئ عن النازح:** شهد هذا المصطلح رواج كبير على مستوى العالم وخاصة مناطق النزاعات المسلحة، حيث يعرف على أنه شخص أجبر على الهرب وترك مكان

---

[1] محمد بلمديوني، **مرجع سابق**، ص163.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة، قسم شؤون الإعلام، **إتفاقية الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في إفريقيا**، سبتمبر 1969، ص04.

[3] سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، ع5، ص345.

دياره نتيجة النزاع المسلح وإنتهاك لحقوقه الأساسية أو لتفادي آثار هذه الأوضاع والذين لم يعبروا الحدود الدولية لدولة الإقامة.[1] وهو عبارة عن شخص أكره على ترك مكان إقامته العادية سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح.

وبالتالي نستنتج أن مفهوم اللاجئ مغاير لمفهوم النازح، فالاجئ هو شخص فار من وطنه الأصلي، أما بالنسبة للنازح فهو لا يزال مواطن في بلده من الناحية القانونية وإنما غير مكان إقامته لعدة أسباب كتفادي آثار نزاع مسلح في المنطقة التي يقيم فيها.

– **تمييز اللاجئ عن عديم الجنسية طالب اللجوء:** يعد عديم الجنسية أجنبيا على الرغم من كونه لا يحمل جنسية دولة أخرى، إذ تكتفي التشريعات عادة ببيان من هو الوطني دون أن تعني بتحديد المراد باللفظ الأجنبي.[2]

ومنه يمكن الوصول إلى أن اللاجئ وعديم الجنسية يختلفان كون أن عديم الجنسية لا يحمل جنسية أي دولة، عكس اللاجئ الذي يحمل جنسية دولته الأصلية، إضافة إلى أن اللاجئ يتمتع بمعاملة أفضل من المعاملة العادية التي يحضى بها عديم الجنسية في الدول المستقبلة.

– **طالب اللجوء أو ملتمس اللجوء:** هو كل شخص إضطر إلى مغادرة بلده الأصلي لأن البقاء فيه يشكل خطرا له، سعيا للحماية في إقليم دولة أجنبية، حيث يعترف القانون الدولي له بهذا الحق إلا أنه في نفس الوقت لا يعترف به كلاجئ، ولا يمنحه الحق في إلتماس اللجوء إلى دولة أخرى.[3]

وبالتالي نخلص إلى أن معايير الإختلاف بين اللاجئ وملتمس اللجوء تتمثل في أن اللاجئ شخص يتمتع بصفة اللاجئ بعد أن توفرت فيه الشروط اللازمة التي نصت عليها إتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951م، عكس طالب اللجوء تقدم بطلب

---

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **تقرير حول: "النازحون داخل بلدانهم، (الإستجابة الإنسانية لإحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاع المسلحة)"**، ص05.

[2] أحمد عبد الظاهر، **إبعاد الأجانب في التشريعات الجنائية العربية**، (أبوظبي: ط1، 2014)، ص96.

[3] رشا أمان سلامة، **مبدأ عدم الإعادة القصرية للاجئين في القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، (العراق: جامعة ما بين النهرين، كلية الحقوق، 2015)، ص44.

الحصول على ملجأ ولم يتخذ قرارا نهائيا بشأن طلبه بعد من الحكومات المتخصصة، فيعتبر لاجئ محتمل.

المبحث الثاني: وضع اللاجئين من منظار القانون الدولي:

نعالج في هذا المبحث أهم النصوص الدولية التي تساهم في حماية اللاجئين بإعتبار أن الحق في اللجوء أحد حقوق الإنسان، فالشخص يصبح لاجئا نتيجة تعرضه لإنتهاك حق من حقوقه الأساسية، إضافة إلى ذلك سنقوم بإبراز دور بعض المنظمات الدولية خاصة التي تعمل في قضايا حقوق الإنسان والشعوب في حماية ومساعدة اللاجئين.

المطلب الأول: نصوص الإتفاقيات الدولية:

من بين أهم النصوص الدولية العالمية والإقليمية التي تناولت حقوق اللاجئين وتأمين الحماية لهم نذكر:

الفرع الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:

جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على شكل توصيته من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تعزيز الإحترام العالمي لكرامة الإنسان وحرياته الأساسية، وبالرغم من إفتقاره لصفة الإلزام إلا أنه حضي بأهمية بالغة كونه الوثيقة الرئيسية الصادرة عن الأمم المتحدة التي وضعت معايير لحقوق الإنسان، أما فيما يخص حماية اللاجئين فقد نصت المادة 13 من الإعلان على أنه "يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده الأصلي كما يحق له العودة إليه".[1]

كما يمكن إعتبار ما جاء في المادة 14 منه التي تشير إلى حق الفرد في أن يلجأ إلى بلاد أخر هربا من الإضطهاد، إضافة إلى حق التعليم في جميع المراحل.[2]

---

[1] خضر خضر، **مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان**، (طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط3، 2008)، ص406.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، المواد: 26،24،23،20،14.

الفرع الثاني: الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية 1950:

أبرمت هذه الإتفاقية بروما في 04 نوفمبر1950م في إطار للمجلس الأوروبي، ودخلت حيز التنفيذ إعتبارا من03 سبتمبر1953م بعد إكتمال النصاب القانوني من التصديقات المودعة من عشر دول لدى الأمين العام لمجلس أوروبا، كما ركزت الإتفاقية على أهم الحقوق والواجبات التي تعاقدت الدول على ضمان حمايتها، منها حق الحياة، حق الحرية والأمان، حق المحاكمة العادلة، حق إحترام الحياة الخاصة للإنسان، حظر التعذيب، منع التمييز العنصري.[1]

إن هذه الإتفاقية من خلال عنوانها قصدت الحريات المدنية والسياسية فقط التي تضمنها دساتيرها، أما الحقوق الأخرى تضمنتها البروتوكولات الأخرى الإضافية، وهذا أول ضمان حقيقي يلزم الدول بالبنود التي هي فعلا قادرة على حماية الحقوق والحريات التي تضمنها الإتفاقية والبروتوكولات اللاحقة.[2]

الفرع الثالث: الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها:

تشكل إتفاقية 1951م المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها والصادر في1967م العنصر المركزي في النظام الدولي الحالي لحماية اللاجئين، حيث قامت 145 دولة من مجموع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والبالغ عددهم192 دولة، بالتصديق على الإتفاقية التي بدأ نفاذها في عام 1954م، كما تحتفظ الإتفاقية بدورها المركزي في أنشطة الحماية المنوطة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[3]

وطبقا للمادة الثامنة من البروتوكول المعدل، فإن الإتفاقية الموقعة سنة 1951م لا تشمل سوى الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت قبل جانفي، وأن

---

[1] عمر الصدوق، **دراسة في مصادر حقوق الإنسان**، (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003)، ص ص120،121.

[2] محمد محي الدين، **ملخص محاضرات في حقوق الإنسان**، (القبة الجديدة: دار الخلدونية، د ط، 2011)، ص70،71.

[3] جاي-س-جوديل-جيل، **إتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها**، (كلية أول سولز، أكسفورد).

حالات لجوء جديدة قد ظهرت منذ أن إعتمدت الإتفاقية أنه من المرغوب فيه أن يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين تنطبق عليهم التعاريف المقررة في الإتفاقية، حيث قامت بتوضيح حقوق اللاجئين وواجباتهم إضافة إلى الإلتزامات القانونية التي تقع على عاتق الدول المستضيفة لهم من أجل حمايتهم.[1]

الفرع الرابع: الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل:

أبرمت هذه الإتفاقية في 20 نوفمبر 1989 في إطار منظمة الأمم المتحدة، الهدف منها حماية كرامة الطفل وحفظ حقوقه، حيث تضمن الجزء الأول من هذه الإتفاقية نصوصا خاصة بتحديد عمر الطفل، وهو كل شخص لم يبلغ عمر 18 سنة كاملة، وكذلك تأكيد إلتزام الدول الأطراف في الإتفاقية بإحترام ما تضمنته من حقوق لكل طفل خاضع لولايتها دون تمييز، وتعهدها بتوفير جميع سبل الحماية والرعاية والرفاهية، ثم جاء النص على مجموعة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل أهمها الحق في الحياة، الحق في الرعاية الصحية، الحق في التعليم، الحق في الضمان الإجتماعي...، وضرورة حمايته من جميع المخاطر التي تضر به كالعنف، الإهمال، المخدرات، والإختطاف...، إذ يجب على الدول الأطراف في الإتفاقية أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة في ذلك.[2]

المطلب الثاني: المنظمات الدولية:

أهم المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تساهم في حماية الإنسان بصفة عامة واللاجئين بصفة خاصة.

الفرع الأول: مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين:

هي جهاز مساعد يعمل تحت سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، على شكل مؤسسة متخصصة يهدف إلى تحقيق أهداف إجتماعية وإنسانية.

---

[1] د. محمود شريف البسيوني، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2003)، ص 840.

[2] عمر صدوق، **مرجع سابق**، ص ص25،26.

إستنادا لنظامها الأساسي المعتمد عام 1950م، تحت رعاية الأمم المتحدة تتولى المفوضية العليا تأمين وظائف الحماية الدولية للاجئين، والعمل على إيجاد حلول دائمة لمسألتهم، بمساعدتها للحكومات والمنظمات الخاصة على تسهيل إعادة اللاجئين برضاهم إلى وطنهم، أو تحقيق إنخراطهم في جماعات وطنية جديدة.[1]

فالدور الذي تقوم به المنظمة ينحصر في توفير الحماية الدولية للاجئين والسعي إلى وجود حلول لهم وذلك بمساعدة الحكومات، إضافة إلى تسهيل العودة الطوعية إلى الوطن أو إدماجهم في المجتمعات الجديدة.[2]

النظام الأساسي للمفوضية:

– يتولى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مهمة تأمين الحماية الدولية تحت سلطة الجمعية العامة بمساعدة الحكومات وكذلك الهيئات الخاصة إذا وافقت على ذلك الحكومات المعنية، على تسهيل إعادة هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم بمحض إختيارهم، أو إدماجهم في مجتمعات وطنية جديدة.

– يجب على المفوض السامي أن يمتثل لتوجيهات السياسة العامة التي يتلقاها من الجمعية العامة، أو من طرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

–تشمل ولاية المفوض السامي أي شخص يعد لاجئا بمقتضى الترتيبين المؤرخين في 12 ماي1926م، أو بمقتضى الإتفاقيتين المؤرختين في28 أكتوبر1933م وفبراير1928م، أو بمقتضى البروتوكول المؤرخ في 14 ديسمبر1993م أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين.

– لا تشمل ولاية المفوض السامي أي شخص يحمل جنسية لأكثر من بلد واحد، إذ لم تتوفر فيه مجموعة من الشروط، وتختلف هذه شروط بالنسبة إلى كل بلد يحمل جنسيه، أو تعترف له السلطات المختصة في البلد الذي إتخذه هذا اللاجئ للإقامة فيه بذات الحقوق والواجبات التي تنجم عن التمتع بجنسية هذا البلد.[3]

---

[1] **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، د. أحمد سعيفان، (بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 2014)، ص342.

[2] محمود شريف بسيوني، **مرجع سابق**، ص330.

[3] **المكان نفسه**.

– يسهر المفوض السامي على توفير الحماية للاجئين الذين تشملهم إختصاصات المفوضية من خلال العمل على عقد إتفاقيات دولية لحماية اللاجئين والعمل على تطبيقها على أرض الواقع.[1]

الفرع الثاني: منظمة العفو الدولية 1961:

هي منظمة دولية غير حكومية إكتسبت سمعة طيبة بفضل مجهودها المستمر في خدمة قضايا حقوق الإنسان عبر مختلف أنحاء العالم، وتعد هذه المنظمة واحدة من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان، والدفاع عن ضحايا الإنتهاكات لتلك الحقوق، تعمل بصورة مستقلة عن أي سلطة حكومية أو إتجاه إيديولوجي وتعتمد في عملها على الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وقد حددت المنظمة هدفها في الدفاع عن الأشخاص المعتقلين والسجناء والمحرومين من الحقوق المدنية والسياسية كاللاجئين، والأشخاص المعرضين للتعذيب، والمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام.[2]

والجدير بالذكر أن هذه المنظمة تهتم أساسا بحقوق الذات البشرية وإنتهاكها كالتعذيب والسجن...، أما الحقوق الإجتماعية والسياسية والإقتصادية فهي تخرج عن نطاق عملهن، وما يميز نشاط منظمة العفو الدولية من جهة أخرى تلقيها الرسائل وتشكيل مجموعات دولية لتبني قضية معينة، والتحقيق فيها ثم تنظيم حملات عالمية.[3]

الفرع الثالث: منظمة العمل الدولية:

تقر منظمة العمل الدولية بأن جميع البشر بصرف النظر عن العقيدة، أو الجنس، الحق في التمتع بكل الرفاهية المادية، والتقدم المعنوي في جو من الحرية

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] محمد جاسم محمد الحماوي، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**، (الإسكندرية: دار هومة، د ط، 2003)، ص161،160.

[3] د. قادري عبد العزيز، **حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات**، (الجزائر: دار هومة، د ط، 2003)، ص194.

والكرامة، والضمان الإقتصادي والفرص المتكافئة، ولتحقيق هذه الظروف يجب أن تكون الهدف الرئيسي للسياسات الوطنية والدولية.[1]

إضافة إلى ذلك فإن منظمة العمل الدولية قامت بوظيفة تشريعية بالمعنى الكامل في القانون الدولي بخصوص مشاكل الطبقة العاملة حيت كان لها دورا بارزا في ذلك.[2]

المبحث الثالث: حقوق و واجبات كل من اللاجئ و دولة الملجأ:

يترتب على الإعتراف للشخص بمركز اللاجئ تمتعه بمجموعة من الحقوق التي تضمن له الحماية الدولية، فاللاجئ قبل كل شيء هو إنسان يواجه مصاعب ومشكلات، الأمر الذي يفرض على الدول مساعدته وحمايته من خلال منحه مجموعة من الحقوق المقررة له بموجب الوثائق الخاصة باللاجئين والإتفاقيات الدولية، في المقابل يقع على عاتقه مجموعة من الإلتزامات والشروط التي يجب أن يلتزم بها، والتي تقررها دولة الملجأ للحفاظ على حسن العلاقات بين الدولة الملجأ وغيرها من الدول خاصة دولة اللاجئ.

المطلب الأول: حقوق و واجبات اللاجئ:

تتمثل أهم حقوق وإلتزامات اللاجئ فيما يلي:

الفرع الأول: حقوق اللاجئ:

لكل لاجئ الحق في ملجأ آمن له، إلا أن الحماية الدولية تشتمل على أكثر من ذلك، إذ يجب أن يحصل اللاجئ على الحقوق التي تميزه عن غيره من الأجنبي العادي[3]، وذلك وفق مجموعة من الحقوق الأخرى التي كرستها إتفاقية 1951م الخاصة باللاجئين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] يحياوي نورة بن علي، **حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي**، (بوزريعة: دار هومة، د ط، 2004)، ص23.

[2] عبد العزيز محمد سرحان، **القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، د ط، 1991)، ص58.

[3] عقبة خضراوي، **الحماية الدولية للاجئين**، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص44.

أولا: حقوق اللاجئ بسبب وضعه كلاجئ:

تتمثل أهمية تحديد وضع اللاجئ في تمكين الشخص المستفيد من صفة اللجوء بالضمانات الممنوحة له في إطار هذه الصفة، والتي تتمحور أساسا في حمايته ضد الرد إلى الدولة التي كان فيها مع تقييد سلطة الدولة من إبعاد اللاجئين، وعدم تسليم المجرمين والمضطهدين سياسيا، وصولا إلى الحق في المأوى المؤقت.[1]

ثانيا: حقوق اللاجئ بسبب وضعه كمواطن:

منحت إتفاقية 1951م للاجئين حقوقا إجتماعية إقتصادية وذلك من أجل إدماجهم في المجتمعات الجديدة، حيث قدمت للاجئ معاملة المواطن في أمور معينة من خلال مجموعة من الحقوق،[2] كالحق في ممارسة الشعائر الدينية وإختيار التعليم الديني للأولاد، الحق في التقاضي أمام المحاكم، الحق في التعليم الرسمي للطفل(التعليم الإبتدائي).[3]

ثالثا: حقوق اللاجئ بإعتباره شخص أجنبي:

تتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

1- الحق في تكوين الجمعيات غير السياسية وغير المستهدفة للربح والنقابات المهنية.

2- الحق في ممارسة عمل مأجور حتى لا يبقى عالة على المجتمع الذي يعيش فيه.

3- الحق في إختيار مكان إقامته والتنقل بحرية داخل إقليم دولة الملجأ، شرط إحترام القواعد والأنظمة التي تنطبق على الأجانب عامة في نفس الظروف.[4]

---

[1] سعدون بلقاسم، **النظام القانوني للاجئ الحروب الأهلية**، مذكرة ماستر، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015)، ص46.

[2] **المكان نفسه**.

[3] منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **مؤتمر الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية**، 14 ديسمبر 1950، المواد: 22،16،04.

[4] منظمة الأمم المتحدة، **المرجع نفسه**، المواد: 16،17،15.

رابعا: حقوق تقر للاجئ معاملة أفضل من معاملة الأجانب:

يتمتع اللاجئ بمجموعة من الحقوق التي تقر له وضع قانوني أفضل من غيره من الأجانب العاديين، لأنه لا يتمتع بحماية دولته الأصلية ولا يستطيع التحكم في الظروف المحيطة به، فهو أجنبي غير عادي غادر بلده الأصلي خوفا على حياته أو حريته[1] كالإعفاء من المعاملة بالمثل، عدم معاقبة اللاجئ بسبب دخوله إقليم دولة الملجأ أو البقاء فيه بطريقة غير قانونية، الحصول على بطاقة الهوية الشخصية ووثائق السفر.[2]

الفرع الثاني: واجبات اللاجئ:

تتجلى واجبات اللاجئ فيما يلي:

أولا: تسوية الوضعية القانونية:

يجب على اللاجئ حال وصوله ودخوله إلى أراضي دولة الملجأ القيام بتسوية وضعيته القانونية للحصول على الإقامة والحماية فيها، وهذا حتى لا يتعرض إلى عقوبات جزائية من طرف سلطات الدولة المضيفة لهم.[3]

ثانيا: إحترام قوانين وأنظمة الدول المضيفة:

نصت إتفاقية 1951م أنه يتعين على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه يطبق قوانينها وأنظمتها، وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للحفاظ على النظام العام. ومنه توجه للاجئ إلتزامات يجب التقيد بها في مقدمتها الإمتثال لتشريعات وقوانين دولة الملجأ، والخضوع للنظام العام الذي يحكم البلد المضيف له.[4]

---

[1] سعدون بلقاسم، **مرجع سابق**، ص54 .

[2] منظمة الأمم المتحدة، **المرجع نفسه**، المواد: 31،27،07.

[3] منظمة الأمم المتحدة، **المرجع نفسه**، المادة 31.

[4] منظمة الأمم المتحدة، **المرجع نفسه**، المادة 02.

ثالثا: المحافظة على النظام العام والأمن الوطني لدولة الملجأ:

توجد علاقة بين إعتبارات الأمن القومي وواجبات اللاجئ تجاه دولة الملجأ وهي شرطين أساسيين: الشرط المانع والشرط الفاسخ.

1- الشرط المانع: يعني مدى تدخل إعتبارات الأمن القومي لدولة الملجأ في عدم الإعتراف منذ البداية لطالبي اللجوء بالحق فيه، نتيجة لإرتكابهم جرائم من قبل قد تهدد السلام العام للدولة وتشكل خطرا عليه.[1]

2- الشرط الفاسخ: يعتبر الأمن القومي من أهم إهتمامات دول الملجأ ذلك من خلال تعاملها مع وضعية اللاجئين وفق التطورات الحاصلة، ومن بين أهم العوامل التي تؤثر على الأمن القومي للدول المضيفة، ممارسة الشعائر الدينية والإعتبارات الإثنية والأيديولوجية، لهذا السبب أحاطت جميع المعاهدات الدولية الخاصة باللاجئين إلتزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ للحفاظ على أمنها القومي وسيادتها، وعليه فإن أي إنتهاك لهذه الإلتزامات من قبل اللاجئ ستعرضه للطرد والإبعاد من طرف دولة الملجأ.[2]

رابعا: توفير جميع الشروط القانونية للفرد اللاجئ عند دولة الملجأ:

لكي يتمتع اللاجئ بحق من حقوقه تجاه الدولة المضيفة يجب أن يستوفي جميع الشروط القانونية. وقد نصت على هذا الإلتزام المادة 06 من إتفاقية 1951م، والتي تقر أنه على كل لاجئ من أجل التمتع بحق ما أن يستوفي كافة المتطلبات التي تقتضي من الفرد العادي للتمتع بهذا الحق.[3]

---

[1] حمزة مكناسي، **حماية اللاجئين في ظل إتفاقية أديس أبابا لشؤون اللاجئين في إفريقيا**، مذكرة ماجستير، (جامعة سكيكدة 20 أوت 1955: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص46.

[2] **المكان نفسه.**

[3] منظمة الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، المادة 06.

خامسا: المحافظة على العلاقات الودية بين الدولتين:

أحيانا وجود اللاجئ على إقليم الدولة المضيفة قلق الدول الأخرى خاصة دولته الأصلية والدول المجاورة لها، فبمجرد مغادرة الشخص دولته وطلب اللجوء في دولة أخرى، دليل على أن هذه الدولة ستقوم بإنتهاك حقوق مواطنيها الأساسية، حيث يهتم باحثي القانون الدولي بمعالجة موضوع إلتزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ، في إطار مدى مسؤوليته عن الأعمال التي يقوم بها على إقليمها، لذلك فإن غالبية الإتفاقيات الخاصة باللاجئين تفرض على دولة الملجأ وضع قيود على اللاجئين، من خلال منعهم من ممارسة الأنشطة السياسية التي تهدد أنظمة الحكم في أية دولة أخرى، ومن بين هذه المواد المادة 02 من الإتفاقية الإفريقية.[1]

المطلب الثاني: حقوق وواجبات دولة الملجأ:

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة أساسية حماية اللاجئين، وعند قيامها بهذه المهمة تستفيد هي الأخرى بمجموعة من الإلتزامات تجاه اللاجئ.

الفرع الأول: حقوق دولة الملجأ:

أولا: الحقوق المالية:

يقر العالم بأن الدولة التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين لها الحق في الحصول على الدعم المالي لمواجهة الأعباء الباهظة لهؤلاء اللاجئين، وهذا ما أكدته إتفاقية 1951م الخاصة باللاجئين، والتي نصت "أن منح الحق في الملجأ قد يلقى أعباء باهظة على عاتق بلدان معينة، وأن ذلك يجعل من غير الممكن دون تعاون دولي إيجاد حل مرض لهذه المشكلة التي إعترفت الأمم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدولية"، ومن أمثلة الأعباء المالية التي تقع على دولة الملجأ، توفير المنتجات التي يوجد نقص في إنتاجها للاجئين لديها مثلما تعمل على توفيرها لمواطنيها، إضافة إلى توفير السكن والرعاية الصحية والإجتماعية وغيرها من الأعباء التي تقع على عاتقها. وبطبيعة الحال

[1] حمزة مكناسي، **مرجع سابق**، ص ص48،49 .

فإن إحتياجات الدولة المستقبلة للدعم المالي تحدد وفقا لعدد من اللاجئين المتواجدين على أراضيها. غير أنه لا يمكن القول أن كل ما تطلبه الدولة من معونات مالية ستقوم المنظمات الدولية بتلبيته لها. فهذه الأخيرة لها إهتمامات متعددة ولا يمكن أن تنحصر بجهة معينة أو مكان معين.[1]

من حق الدولة المضيفة أيضا معرفة حجم المساعدات التي ستحصل عليها، وأن تطبق على اللاجئ تشريعات العمل والضمان الإجتماعي المفروضة ذاتها على مواطنيها، فاللاجئ يخضع لنفس القوانين التي يخضع لها مواطن الدولة، وبالتالي فالدولة المضيفة تسمح للاجئين بالإنخراط في المجتمع شرط ألا يؤدي إستيعاب اللاجئين في هذا المجتمع إلى زعزعة إستقرارها إجتماعيا أو إقتصاديا أو سياسيا.[2]

ثانيا: الحقوق غير المالية:

وهي مجموعة الحقوق التي لا يكون لها طابع مالي، والتي تشكل في الوقت نفسه واجبات على عاتق الجهات المعنية، وعلى عاتق اللاجئين أنفسهم المتواجدين على أراضيهم وهي كالتالي:

1- من حق الدولة المضيفة عدم إستضافة كل شخص إرتكب جريمة حرب أو جريمة إنسانية، لأن ذلك من شأنه أن يجعلها مكان للمجرمين والخارجين عن القانون، ما قد يؤذي إلى توتر العلاقات بينها وبين الدول التي ينتمي إليها هؤلاء المجرمين، ومع المجتمع الدولي في نفس الوقت.

2- من حق الدولة المضيفة تقييد بعض الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ، كحرية التنقل وحرية العمل أو توفير التعليم المناسب لجميع الأطفال عند زيادة تدفق اللاجئين.

---

[1] سنان طالب عبد الشهيد، "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، **مجلة العربي للعلوم الإقتصادية والإدارية**، م4، ع13، (2009)، ص307.

[2] **المرجع نفسه**، ص308.

3- من حق الدولة المضيفة أن تقوم بإتخاذ إجراءات حماية مؤقتة عند مواجهة تدفقا جماعيا من الأشخاص الذين يلجئون إليها، نذكر على سبيل المثال الصراع الذي نشب في يوغسلافيا سابقا في أوائل التسعينات.[1]

الفرع الثاني: واجبات دولة الملجأ:

يعد اللجوء بكافة أشكاله من أهم القضايا الإنسانية التي يواجهها العالم حاليا، وذلك لإتخاذه أبعادا سياسية وإجتماعية وأمنية وإقتصادية وتركيبة ديموغرافية، إذ تمحورت القضية في العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والمحلية، وإنتهوا بأن ضرورة إلتزام الدول بالتعامل معها هي ضرورة إنسانية بعيدا عن المصالح الإنسانية والخلافات الإجتماعية، كما جاء في العديد من الأبحاث أثارها وتداعياتها على الدول المضيفة من مختلف الجوانب، حيث لا تزال المشاكل تواجه اللاجئين في الدول المضيفة قائمة على الرد من الحدود في غالب الأحيان، وهذا يأخذ أشكال غير إنسانية ترد اللاجئ إجباريا إلى بلده الأصلي الذي هجره نتيجة تخوف وإضطهاد، إضافة إلى المعاملة السيئة التي يتعرض لها اللاجئ في الدول المضيفة.[2]

ولتصدي هذه المعاملات يجب وضع جملة من الإلتزامات وإحترامها من خلال إتفاقيات حول واجبات دول الملجأ تجاه اللاجئين، وهنا نستعرض جملة من الواجبات التي يتعين على الدولة المضيفة القيام بها تجاه اللاجئ.

أولا: واجبات موضوعية:

تعتبر الواجبات الموضوعية جزءا من حقوق الإنسان العالمية والتي أصبحت حالياً عرف في القانون الدولي نذكر منها:

1- عدم الرد والطرد: يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في قانون اللجوء فهو الضمانة التي تحمي اللاجئ من الوقوع في جهات تحاول إضطهاده، وإن لم يكن هناك

[1] **المرجع نفسه**، ص ص308،309.

[2] د.جواد الرباع، "**مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية**"، ع1، أكتوبر2018، ص ص12-35.

إلتزام من قبل الدولة بمنحه الملجأ، فإن القانون الدولي يلزمها بعدم إتخاذ أي إجراء من شأنه إعادته إلى دولته الأصلية.[1]

كما قد عرفته لجنة القانون الدولي في تقريرها الصادر عام 2007م بأنه فعلاً إنفراديًا صادرًا عن الدولة تكره به أجنبيا على مصادرة إقليمها كما قبل المقرر الخاص بفكرة أن الطرد يشمل أيضا حالات تكره فيها دولة بسلوكها فردا على مغادرة إقليمها.[2]

2- الإمتناع عن فرض عقوبات جزائية للاجئ: وهذا بسبب دخوله الغير مشروع على أراضيها، لاسيما اللاجئ الذي يقدم مباشرة إليها من دولة تكون حريته مهددة بالخطر، حيث يترتب تبعًا لما تقدم أن تمنع الدولة عن فرض قيود التفاعلات على مثل هؤلاء اللاجئين، ونشر القيود عليهم بعد تسوية وضعهم القانوني في بلد الملجأ، أو حيث تحصلهم على قبول من طرف دول أخرى.[3] إذ يلزم على الدولة المستضيفة توفير الحماية الكافية بالقدر الذي يجعلهم في مأمن عن الأخطار التي تحذق بحرياتهم.

3- معاملة اللاجئ بنفس معاملة أي مقيم لدولة الملجأ: هنا يجب أن تكون المعاملة واحدة ومتساوية، وعدم التمييز بين المواطنين الأجانب بسبب العرق والدين أو بلد المنشأ، والحق في المساواة مع مواطني الدولة المضيفة لهم.[4]

ثانيا: الواجبات الإجرائية:

يقصد بها تلك الواجبات الثابتة التي يستلزم القيام بها، والمداومة عليها لصالح اللاجئين، بحيث تدخل اللاجئ في الحياة العادية كغيره من المواطنين في دولة الملجأ، فيلزم على الدولة المضيفة منحه إمتيازات لأجل التعايش مع ذلك المجتمع نذكر منها:

---

[1] د. جواد الرباع، **مرجع سابق**، ص35.

[2] طارق الشعلان سلافة، محاضرة بعنوان: الحرب ومبدأ عدم رد اللاجئين، جامعة القادسية، كلية القانون، (2008/2007)، ص14.

[3] سنان طالب عبد الشهيد، **مرجع سابق**، ص ص263-312.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص263-321.

1- منح اللاجئين عمل لحسابهم الخاص في شتى المجالات، منها الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، وحتى إنشاء شركات تجارية وصناعية، وهذا ما ألزم الدول المستضيفة للاجئين بصورة نظامية في إقليمها على أن تتعامل معهم بصورة أفضل قدر الإمكان.[1]

2- تلزم الدول بإسكان اللاجئين من خلال توفير مساكن ومحلات بصورة نظامية في إقليمها، ويكون خاضعا للقوانين والإشراف من طرف السلطات العامة.[2]

3- تقديم تسهيلات إدارية: حيث تقوم السلطات المعنية في دولة الملجأ بإصدار الوثائق أو الشهادات التي يتم إصدارها للاجئين عادة من قبل سلطاته الوطنية أو بواسطتها، وتقوم الوثائق الصادرة على هذا النحو مقام الصكوك الرسمية التي تسلم للأجانب من قبل سلطتهم الوطنية أو بواسطتها، وتظل معتمدة إلى أن يترتب عدم صحتها.[3]

4- تلتزم الدولة المتعاقدة بمعاملة اللاجئين لنفس معاملة مواطنيها فيما يخص التعليم الرسمي، حيث تمنح أفضل معاملة ممكنة على أن لا تكون أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، وعلى هذا المستوى لهم الحق في تعليم الإبتدائي، والإعتراف بالمصادقات والشهادات المدرسية، والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج، والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم لهم المنح المدرسية. كما تمنح اللاجئ كل ما يتعلق بحقوق تشريعات العمل والضمان الإجتماعي.[4]

[1] منظمة الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، المادة 18.

[2] جواد الرباع، **مرجع سابق**، ص26.

[3] منظمة الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، المادة 25.

[4] جواد الرباع، **مرجع سابق**، ص265.

خلاصـــة الفصل:

من خلال دراسة الفصل الأول الذي يتمحور أساسا حول ظاهرة اللجوء بأبعادها المختلفة، والتطور الذي مر بعدة مراحل تاريخية قبل أن يصل إلى الوضع الذي عليه الآن، بداية من الحضارة الفرعونية وصولا إلى اللجوء تحت الإشراف الدولي، حيث أصبحت ظاهرة اللجوء أحد أبرز القضايا التي إهتمت بها المواثيق والإتفاقيات الدولية في معرض وضعها لضمانات حقوق الإنسان، وعملت على إيجاد حلول لها حيث قامت بتحدد مفهوم اللاجئ، كما حددت المستويات الأساسية لمعاملته، ومن أهم تلك الوثائق والمنظمات إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951م، والبروتوكول التابع لها سنة 1967م، ومفوضية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث عمل المجتمع الدولي على بدل مجهودات كبيرة من أجل حماية اللاجئين، من بينها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي عقدت الكثير من الإتفاقيات الدولية لحماية اللاجئين، وعملت على تطبيقها مع إقتراح تعديلها وإبرام الإتفاقيات التي تهدف إلى تحسين أوضاع اللاجئين، وتدعم تيسير عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

الفصل الثاني:

الأزمة السورية بين الإستثمار الدولي والإستغلال الإقليمي

تمهيد الفصل:

تعد سوريا من بين الدول التي تحول فيها الحراك الإصلاحي إلى نزاع مسلح، حيث وفرت أسباب ومبررات لإستمرار هذه الثورة التي أدت إلى حمل السلاح والتدخلات الخارجية، إذ تأثرت دول الجوار بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سوريا، وهذا ما دعا الدول إلى تبني سياسات ومواقف تجاه الأزمة السورية، ومع تدخل القوى الخارجية في الأزمة أدى بالمواطنين إلى اللجوء بحثا عن أمن لحياتهم بداية بدول الجوار وصولا إلى الدول الأوروبية.

ومن خلال هذا الفصل سنعالج ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الأزمة السورية، أما المبحث الثاني فتحدثنا عن الأزمة السورية في ظل السياسات والمواقف الدولية والإقليمية، إضافة إلى المبحث الثالث الذي تضمن واقع اللاجئين السورين في دول الجوار.

المبحث الأول: ماهية الأزمة السورية منذ سنة 2011:

تشهد سوريا منذ عام 2011م أخطر تحدي واجهته في تاريخها الحديث، والذي يتمثل في أزمة سياسية عميقة تصاعدت إلى حد النزاع الداخلي، وفي هذا المبحث سنتناول الأسباب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للأزمة السورية، والمراحل التي مرت بها، إضافة إلى الآثار الناجمة عنها.

المطلب الأول: أسباب ومراحل الأزمة السورية:

من خلال هذا المطلب سنتناول أسباب ومراحل الأزمة السورية.

الفرع الأول: أسباب الأزمة السورية:

يمكن إرجاع أسباب الأزمة السورية إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

أولا: الإنتفاضة الشعبية في البلدان العربية:

يشهد الوطن العربي موجة من التغيرات السياسية أو الثورات التي بدأت بصورة مفاجئة في العديد من الدول العربية،[1] حيث إستجدت الأزمة في سوريا قوتها من الأحداث التي جرت بداية بتونس عام 2011م والتي عرفت بالربيع العربي،[2] فبعد مرور أقل من أسبوع على بداية الإحتجاجات في تونس وسقوط نظام بن علي،[3] إنقلبت الموجة إلى العديد من الدول العربية مثل (مصر، ليبيا، اليمن)، إستطاع بعضها إسقاط الأنظمة الحاكمة، وفور إندلاع الثورات ضد نظامها السياسي صرح الرئيس السوري بشار الأسد "أن على الحكام العرب الإستجابة لمطالب شعوبهم وأن التظاهرات في كل من تونس،

---

[1] عبد القادر عبد الغاني، **التغير الجديد في الوطن العربي وفرض التحول الديمقراطي، مستقبل العرب**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 12 ديسمبر 2012)، ص58.

[2] مصلح خضر شربشي الجبوري، **جذور الإستبداد والربيع العربي**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص185.

[3] حسن محمد الزين، **الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، (بيروت: دار العلم الجديد، ط1، 2013)، ص59.

مصر واليمن تطلق حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط". صرح الرئيس السوري بهذا الكلام دون أن يشك أن موجة الثورات العربية في طريقها للإنتقال إلى سوريا.[1]

ثانيا: الأسباب السياسية:

شهدت سوريا حصر السلطة بشخص واحد، وهو رئيس الدولة الذي منع تداولها السلمي بسبب التعديلات الدستورية التي قام بها. إذ نلاحظ أن الرئيس السابق حافظ الأسد إنفرد بالسلطة خلال ثلاث عقود، وحكم سوريا حكما فرديا مطلقا معتمدا على الجيش والأمن بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الإختناق المؤسساتي وما رافقه من إستنزاف الحياة السياسية والحزبية، وتهميش الطبقة الوسطى عن طريق ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وحرمانها من المشاركة السياسية بقوة وفعالية، إضافة إلى غياب الديمقراطية والحريات العامة.[2]

كما يعتبر غياب التوازن بين السلطات الثلاث وشخصنتها، من أبرز العوامل التي أدت إلى خلق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري، حيث أن السلطة التنفيذية تهيمن على السلطة التشريعية، وتقوم بتقليص إستقلال السلطة القضائية.[3]

ثالثا: الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

حقق الإقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال السنوات (2001م-2010م) وبمعدل نمو وسطي راوح بين 4-6%، وقد كان نتيجة هذا التحسن الجيد في الأداء الإقتصادي أن وصل حجم الناتج المحلي في عام 2010م إلى نحو 60 مليار دولار، ورغم هذا التحسن الملحوظ في النمو الإقتصادي، إلا أن ثماره لم تصل إلى

---

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية (2011-2013)**، رسالة ماجيستر، (جامعة الأزهر: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2015)، ص57.

[2] **المرجع نفسه**، ص58.

[3] غازي التوبة، "الثورة السورية-الأسباب والتطورات"، في:
https://islemsyria.com/uplandfile/LIB/libjibrary/6274-20120709081431
(30/03/2019).

سكان سوريا جميعا، البالغ عددهم عام 2010م نحو 2 مليون نسمة، كان ذلك واضحا من معدلات الفقر والبطالة التي لم تعرف أي إنخفاض أو تحسن في مستوياتها.[1]

وبحسب تقرير البرنامج الإنساني للأمم المتحدة في سنة 2002م، فإن 12% من السورين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، مع تركز أكبر لظاهرة الفقر في المناطق الريفية خصوصا المناطق الشمالية والشرقية.[2]

وفيما يخص القطاع الزراعي، قامت الحكومة برفع أسعار الوقود مما صعب الأمر على الكثير من الفلاحين لزراعة أراضيهم، حيث أدى ذلك بمجمله إلى وصول سوريا لمرحلة لم تعد قادرة على تأمين إحتياجاتها من القمح واللجوء إلى إستيراده.[3] **أنظر إلى الملحق رقم1.**

الفرع الثاني: مراحل الأزمة السورية:

مرت الأزمة السورية بثلاث مراحل:

1- الإنتفاضة الشعبية: جاءت جمعية الكرامة في 18 مارس 2011م بمثابة الثورة الأولى والأهم، التي عرفت مظاهرات عارمة سلمية قوبلت برد فعل ضعيف من قبل النظام السوري، وقد حدثت عشرات المجازر في العام الأول للثورة راح ضحيتها حوالي 8500 من أبناء الشعب السوري، أما في يوم 18 فيفري خرجت مظاهرات في درعة وباناس وبعض المناطق في اللاذقية، بالإضافة لبعض الإحتجاجات في ريف دمشق، قتل شابان في درعة جنوب البلاد، وتحدث النظام السوري عن وقوف جماعات متطورة خلف عمليات القتل، وقد إعتبرت درعة الثورة السورية بعد أن قتل النظام بتاريخ 23 فيفري ما يقارب 1000 شخص من أهالي ريف درعة، جاءوا ليفكوا الحصار عن مركز

[1] محمود قاسم زنبوعة، "الأزمة السورية–السياسات التنموية والآثار الإقتصادية والإجتماعية"، م3، ع2، 2014 ص230.

[2] ربيع نصر وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية**، (المركز السوري لبحوث السياسية في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013)، ص52.

[3] جامعة الدول العربية، المؤتمر العلمي الثاني للخريجين، الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية) الأسباب، التطورات والتداعيات، الآفاق المستقبلية، 26-2011/11/27، ص02.

مدينة درعة،[1] وفي نيسان بدأت مظاهرات في سوريا ليكون شهر توسع رقعة التظاهر ضد نظام الأسد، حيث طالبه المحتجون بالتنحي والرحيل.[2]

2- مرحلة الإنتشار (العمل المسلح): شملت هذه المرحلة تحولات على مستوى مسار الثورة الشعبية التي قام بها الشعب السوري، فمع دخول الثورة عامها الثاني ظهرت إحتمالات التوصل إلى حلول غير ممكنة، لأن مجازر النظام تعدت التوقعات المحتملة، ذلك من خلال إتجاه النظام السوري إلى الأسلوب العسكري في تعامله مع التظاهرات الشعبية، ومن بين المجازر التي راح ضحيتها أكثر من 300 شخص سنة 2012م مدينة حمص السورية، وثمة حوالي 125 مجزرة لقي أكثر من 25 شخصا مصرعهم في كل واحدة منها، في مختلف مدن سوريا وأريافها أغلبهم عام 2012م، حيث يعتبر هذا عددا كبيرا بالقياس مع تجارب الثورات الشعبية والديمقراطية المعاصرة، ونتيجة تعامل النظام السوري وفق أعمال عسكرية مسلحة تجاه المظاهرات الشعبية السلمية، قامت المعارضة السورية بتحويل سلوكها إلى عمل مسلح، ذلك بتشكيل أول تنظيم عسكري طالبوا فيه بتغيير النظام في سوريا.[3]

3- التدخل الدولي: نظرا لعدم تحكم قوى الحراك السلمي السوري في الأوضاع السائدة التي لم تعد قادرة على القيام بدورها الوظيفي في ضمان إستقرار المنطقة وتأمينها، دعى إلى الفشل وعدم النجاح وخروج الأزمة من أيدي السوريين، وحتى الدول المجاورة لها وصولا إلى القوى الكبرى، حيث بدأ الغرب على رأسها أمريكا الأكثر نفوذا في المنطقة التفكير جديا بتغيير النظام، والقبول بنظام شبه ديمقراطي بديل عنه، بالمقابل فإن روسيا وإيران وجدت الفرصة للتدخل في سوريا، وزيادة نفوذها مساومة للولايات المتحدة

---

[1] إياد جبر، "مراحل تطور الثورة السورية"، **مجلة البيان**، ع342، (11نوفمبر2015)، في:
https://www.albayan.co.uk
(27/04/2019).

[2] **المكان نفسه.**

[3] **المكان نفسه.**

الأمريكية على ملفات أخرى في العالم.[1] وقد أضاف التدخل الروسي في سوريا دينامية جديدة خطيرة إلى صراع متفجر ومعقدا.[2] ومن هنا إزداد التدخل الدولي وتأزم الموقف.[3]

المطلب الثاني: التداعيات المحلية الأزمة السورية:

أثرت الأزمة السورية تأثيرا مباشرا على العديد من المجالات السياسية والثقافية والإقتصادية، إذ تعد سوريا من بين الدول التي تحول فيها الحراك الإصلاحي إلى ثورة من طرف الشعب، حيث وفرت عدة مبررات لإستمرار هذه الثورة لتتحول جزء منها إلى التدخلات الخارجية عبر مختلف المستويات منها إقليميا ودوليا، إذ تندرج الأزمة السورية ضمن القضايا المتعددة الأبعاد، إستمدت قوتها من ثورات ما يسمى الربيع العربي الذي أطلق على الأحداث التي جرت فيها المنطقة العربية، وشهدت منعطفا سياسيا تجسد في حركات وإحتجاجات شعبية وسلمية، في البداية طالب المحتجون بالحرية والكرامة ووضع حد للقمع والدكتاتورية،[4] لكن مع إنتشار الإحتجاجات في معظم مناطق السورية، قام الرئيس السوري بشار الأسد بالمواجهة عن طريق قمع هذه المظاهرات بالسلاح حتى تشرد الملايين من المواطنين، ولجوء البعض إلى مختلف بقاع العالم وهذا أدى إلى إفراز تداعيات محلية للأزمة السورية مست عدة مجالات منها الإقتصاد، السياسة، وحتى الثقافة، إذ تتمثل هذه التداعيات في مشاكل داخلية متعددة مرتبطة بالهوية والإنقسامات الطائفية والدينية أدت بظهور جماعات متطرفة.

---

[1] د. أحمد طعمه،"التدخل الدولي في سوريا إلى أين؟"، **مجلة البيان**،ع366، (2017/10/19)، في:
https://www.albayan.co.uk/mobile/mazarticle2.opssx?2017
(28/04/2019).

[2] ـــــــــ ، "التدخل الروسي في سوريا: إطالة صراع لا نهاية له أصلا"، في:
https://www.broking.eduta/opinions
(28/04/2019).

[3] د. أحمد طعمه، **مرجع سابق**.

[4] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص53،54.

الفرع الأول: الجانب السياسي:

يمكننا إستعراض أهم تداعيات الأزمة السورية على الجانب السياسي فيما يلي:

– حدوث إنقسام بنيوي من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة، وإستمرار إعتماد الحل الأمني والعسكري من قبل السلطة المركزية.[1]

– بروز البعد الإقليمي للقيام بدور رائد في دعم طرفي الأزمة، إضافة إلى تدفق المقاتلين من الدول العربية وحتى الأجنبية، ما أدى إلى تكوين جماعات إرهابية مسلحة وتحول تنظيم القاعدة إلى تنظيم داعش.[2]

– حدوث إختلافات أمنية وإنتشار ظاهرة التطرف على الحدود مع دول المجاورة ذلك بسبب إعادة المهاجرين بصورة قصريه، ما أدى إلى تزايد تفرد الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن المعارضة المنتشرة على الحدود.

– إستمرار إعتماد الحلول الأمنية والعسكرية من قبل السلطات المركزية المختصة، وتطور العنف المسلح على مستوى أطراف الأزمة السورية.[3]

– "إعتقال أكثر من 117 ألف شخص منذ عام 2011م أغلبهم على يد القوات الحكومية، ووفق الشبكة السورية لحقوق الإنسان قتل الآلاف من المعتقلين، وإستخدمت القوات الحكومية مالا يقل عن 13 نوعا من الذخائر المحرمة دوليا في أكثر من 400 هجمة على مناطق تسيطر عليها المعارضة".[4]

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] ياسر بن متروك، "الأزمة وحقيقة الصراع"، المركز الديمقراطي، في: https://democraticac.de/p=2509 (15/03/2019).

[3] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص54.

[4] بسام حبية، "سوريا أحداث عام 2016"، في:

https://www.hrw/org
(12/03/2019).

– تصريح الموقف الروسي المحافظ على بقاء نظام الأسد كونه الشريك الرئيسي لها في المنظمة، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بديل للنظام السوري الذي يتلائم مع توجهها في المنظمة.[1]

الفرع الثاني: الجانب الإقتصادي:

يمكننا إدراج في هذا الشأن أهم التداعيات الإقتصادية التي خلفتها الأزمة السورية:

1– فرض عقوبات إقتصادية على مقدرات النظام السوري أسهم في هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج، وهذا ما أدى إلى إنكماش الإقتصاد السوري.

2– إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إرتفاع أسعار الوقود والطاقة، مما أدى إلى إنتشار ثقافة الغلاء في المنطقة.[2]

3– تراجع الإنفاق الإستثماري بشكل كبير خلال الأزمة إلى نمو سالب في الناتج المحلي الإجمالي لسوريا بمعدل 3.7% مقارنة بنمو إيجابي في ظل سيناريو إستمرار حالة ما قبل الأزمة،[3] إضافة إلى تراجع إنتاج النفط الخام الذي بلغ 380 ألف برميلا في اليوم الواحد قبل الأزمة إلى 20 ألف برميل بحلول منتصف عام 2013م، أما فيما يخص إنتاج الغاز فقد إنخفض بمعدل الثلث.[4]

---

[1] محمد سعيد العظمى، "مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي"، **مجلة الفلق**، (2014)، في:
https://www.alfalaq.com
(12/03/2019).

[2] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص59،60.

[3] ربيع نصر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص10،09.

[4] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص59.

الفرع الثالث: الجانب الإجتماعي:

نظرا للأحداث التي مرت بها الأزمة السورية، فقد أثرت بشكل سلبي على المجتمع السوري، ومن بين مخلفات الأزمة نستعرض ما يلي:

1- زيادة نسبة الفقر خاصة في المناطق الريفية تحديدا الشمالية والشرقية.

2- التضخم السكاني الذي عانت منه الدول المستضيفة للنازحين حيث أن أغلبيتهم نزح إلى المحافظة وأقاموا في مركز المدينة، وحتى في أطرافها البعيدة، مما يؤدي إلى تدمير النسيج الإجتماعي المكون للمجتمع السوري.[1]

3- تحولات ديمغرافية كبيرة وتراجع واضح في قطاع الصحة، إذ بلغ معدل النمو السكاني من 2.45% خلال العقد الماضي، وهذا أعلى من أمثاله في الدول النامية ذات الدخل المتوسط، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني من 2.45% في 2010 م إلى 1.5% في 2011م وإلى نمو سالب ب 2.5% سنة 2012م.[2]

المبحث الثاني: الأزمة السورية في ظل المواقف الدولية والإقليمية:

تعتبر الأزمة السورية نموذجا من نماذج الربيع العربي، لكن بنوع من الخصوصية التي تميزت فيها عن باقي الثورات العربية، فبعد قيام التظاهرات سرعان ما تحول الأمر من مطالب مجتمعية بتغير النظام إلى ساحة حرب متعددة الأطراف. دفع ثمنها الشعب السوري الذي قتل وشرد من بلده، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مواقف الدول الكبرى والإقليمية تجاه الأزمة، وأهم الجهود الدولية لحلها، إضافة إلى تحليل الأزمة من المنظور الجيوسياسي.

[1] ربيع نصر وآخرون، **مرجع سابق**، ص52-58.

[2] **المرجع نفسه**، ص55.

المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية:

إختلفت آراء ومواقف الدول الكبرى بين مؤيد ومعارض ومحايد للأزمة السورية، فتأثير الثورة لم يصب على السورين فقط، بل إمتد ليشمل دول إقليمية أولا، ثم الدول التي ترتبط بسوريا بشكل أو بآخر. ووفقا للواقعيين فإن المصلحة تبقى الهدف الأسمى للدول، والتي وجدت في الأزمة السورية فرصة مواتية لتحقيق أهدافها، لذلك لم تتوانى في إقحام نفسها في الأزمة.

الفرع الأول: موقف الدول الكبرى:

أولا: موقف روسيا:

كان الإتحاد السوفياتي ممثلا مهما للغاية في الشرق الأوسط، وبعد تفككه تقلصت مشاركة روسيا في المنطقة، ومع ذلك فمنذ منتصف التسعينات أصبحت جهود موسكو لتعزيز موقعها في المنطقة واضحة لإعادة توازن القوى وتحقيق مكاسب ومصالح إقتصادية في المنطقة (ميناء طرطوس) وفق المنظور الواقعي.[1]

ومع إنطلاق الأزمة السورية عام 2011م كانت روسيا من أبرز الداعمين لنظام بشار الأسد، حيث زودت قوى النظام بالأسلحة والمعدات، علاوة على تقديم الخبرات والمساهمة في وضع الخطط العسكرية له.[2] إضافة إلى دعمها للنظام من خلال شل مجلس الأمن عن طريق الفيتو على القرارات الرئيسية، وطباعة الأوراق النقدية السورية لدعم الإقتصاد المنهار.[3]

---

[1] ــــــــــــــــــــــ, **Syria In RUSSIA'S FOREIGN POLICY IN THE 21st CENTURY**, Agatawlodkawska-Bagam, Institute of International politiques and security, 2017, p12.

[2] هيثم الحاج، **روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل**، (الأردن: دار عمان، ط1، 2016)، ص17.

[3] Dr.Talal Nizarreddin, RéRussian **Intervention in Syria** : tsputin's Gamble paying off ?.

يميل بعض محللو السياسة الخارجية إلى تفسير موقف موسكو غير المرن تجاه سوريا بأنه راجع لإستحسان مبيعات الأسلحة إلى دمشق، لكن هذا وحده لا يفسر الأثر السلبي في الدفاع عن الأسد على علاقتها مع باقي الدول الأخرى.[1] ورغم ذلك تصر روسيا على أن سياستها الراهنة ليست موجهة لخدمة سوريا والحفاظ على وحدتها.[2]

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية إنخراطا في منطقة الشرق الأوسط بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م بذريعة محاربة الإرهاب، وسعيا منها لتحقيق أهدافها المتمثلة بالدرجة الأولى في أمن إسرائيل والحفاظ على قوتها، حيث يعتبر هذين المفهومين (الأمن والقوة) أهم مرتكزات النظرية الواقعية، لذلك إتخذت توجه جديد نحو منطقة المحيط الهادي، وتزامن ذلك مع قيام الثورات العربية في عدة دول من المنطقة، من بينها سوريا التي صنفتها أمريكا من الدول المارقة،[3] ففي مرحلة ما بعد 11 سبتمبر كان من المحتمل أن يصبح وضع سوريا كدولة راعية للإرهاب، تهدف لأسلحة الدمار الشامل مصدرا لخلاف متصاعد بين واشنطن ودمشق.[4]

وعليه تحفظت الولايات المتحدة الأمريكية من إتخاذ أي موقف تجاه النظام السوري في بداية الثورة، ففي أول شهرين من بدايتها راهنت واشنطن على قيام النظام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين، ونظرا لإستمرار تطور الأحداث، إنتقلت إدارة واشنطن إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض عقوبات مالية

---

[1] Emil Aslan Sonleimanov**, Russia's Syria War**: **A Strategic Trap ?,** Middle East Policy Counil, 2018.

[2] نزار عبد القادر، "روسيا والأزمة السورية: مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، ع84، (نيسان2013)، في:

https://www.lebarmy.gov.lb
(13/03/2019).

[3] عزمي بشارة، **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة لفهم التاريخ الراهن**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات العربية، د ط)، ص461.

[4] إيغور دردر وآخرون، **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2006)، ص100.

وإقتصادية في 18 ماي 2011م،[1] وبعد تحول الوضع إلى صراع مسلح بين النظام والشعب عمدت أمريكا على مراقبة سلوك النظام والسعي إلى تشجيع الثورة السورية.[2]

الفرع الثاني: موقف الدول الإقليمية:

1- موقف تركيا:

تعد تركيا من بين الدول التي تبنت سياسة خارجية فعالة قائمة على مبادئ، سمحت لها بلعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط،[3] وقد سارت تركيا في طريق التحرر من الإستبداد والأنظمة العسكرية الديكتاتورية، لذلك تفهمت أكثر من غيرها مطالبة الشعوب العربية بحقوقها السياسية في الإحتجاجات الشعبية، وسوريا من بين الدول التي عاشت هذه الثورات.[4] وقد تبنت الحكومة التركية موقفا أكثر حذرا في تعاملها مع الحالة السورية، من خلال إنتهاج سياسة مزدوجة في التعامل معها، حيث وجهت الحكومة التركية للنظام السوري السياسي للبدء بإجراء إصلاحات جدية للأزمة، ومع عام 2011م تحولت السياسة التركية تجاه النظام السوري بشكل أكثر تشددا.[5]

---

[1] ـــــــــــ، "تطور الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، في:
https://www.dohainstitute.org/ar/polticalsludies//pages/US.Shifting-stances-on-siryan
(16/05/2019).

[2] عبد القادر موسى،" ـــــــــــ"، مركز أنابرس في:
https://anpres.net/a/227621861990113
(01/05/2019).

[3] أركان إبراهيم عدوان، "إنعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا"، **مجلة المستنصرة للدراسات العربية**، ع47، (2014)، ص165.

[4] محمد زاهد حول، "الدور التركي منذ بداية الأزمة السورية"، **مجلة البيان**، ع366، (2017)، في:
https://www.albayan.co.uk
(17/03/2019).

[5] أركان إبراهيم عدوان، **مرجع سابق**، ص ص172،173.

حيث أثار التحول في الموقف التركي الكثير من التساؤلات حول طبيعة التحول على مسار الثورة.[1] ذلك من خلال محاولة الإصلاح والتحول الديمقراطي من خلال النظام القائم إلى المواجهة مع النظام السياسي السوري، وقد أقدمت تركيا منذ 2011م على فرض عقوبات أحادية الجانب على سوريا وإطار العمل الإقليمي والدولي، دعمت تركيا كافة المقترحات المقدمة من قبل جامعة الدول العربية من أجل إيجاد حل الأزمة.[2]

2- موقف إيران:

إنشغلت إيران بتعزيز نفوذها في المشرق العربي من خلال محاولتها إقامة تحالفات وثيقة مع بعض الأنظمة العربية لاسيما سوريا،[3] وبعد قيام الأزمة السورية ساندت إيران النظام السوري ودعمته بكل الطرق المتاحة السياسة والعسكرية والإعلامية ضد الإحتجاجات الشعبية، ويتسم الموقف الإيراني تجاه التحولات السياسية في النظام الإقليمي بموقفين متناقضين، الأول يتمثل في موقف متجانس بحيث رحب النظام الإيراني بداية الأمر بالتحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية، بالمقابل مع الموقف الثاني الذي يتناقض مع الأول، فقد تبلور مع حدوث الأزمة السورية والتي إتسم الموقف الإيراني حيالها بالإنحياز الكامل، كما برهنت إيران عن موقفها بشكل حازم فإعتبرت أن ما يحدث هو شأن داخلي.[4] ونظرا لتعامل إيران مع الأزمة السورية بما يلائم مصالحها الوطنية حيث يولي النظام السياسي في إيران إهتماما بالغا بالسياسة الخارجية في حالة غياب سياسته الداخلية مركبة.[5]

---

[1] بشير زين العابدين، "تحولات الموقف التركي وتأثيره في الثورة السورية"، في:
https://strategy-watch.com
(18/03/2019).

[2] أركان إبراهيم عدوان، **مرجع سابق**، ص ص174- 176.

[3] ماجد كيالي، "إيران وتغير قواعد الصراع في سوريا"، في:
https://www.arabaffairsonline.org
(20/03/2019).

[4] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص93،94.

[5] أمال بوساحة، **المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2014/2013)، ص125.

الفرع الثالث: موقف الدول العربية:

1- الموقف اللبناني:

تعد لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثرا بتغيرات السياسية في سوريا نظرا للعلاقات الخارجية المتداخلة بين البلدين، حيث كانت سوريا تعد الطرف الأقوى فيها ولها تأثير مباشر على معظم المستويات في لبنان، ولكن العلاقات تراجعت بعد إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وقد أبدى الموقف الرسمي اللبناني موقفا وسطيا من خلال إتباع سياسة الحياد والإبتعاد عن سياسة المحاور العربية مع التأكيد على الإلتزام بالتضامن العربي.[1] وجاءت مواقف القوى السياسية منقسمة على حسب ما تمثله طائفيا، ولقد أضافت الثورة السورية أزمة خلافية جديدة في المجتمع اللبناني نتج منها إشتباكات وسياسة متكررة.[2]

1- الموقف الأردني:

إتسم الموقف الأردني منذ بداية الأزمة السورية بالغموض، ذلك من خلال إتباع سياسته "مسك العصا من المنتصف"، وقد عبر عن مواقفه طبقا للظروف السائدة، ومع تطور الأوضاع قدمت الحكومة الأردنية الدعم المعنوي والمادي للنظام الحاكم في سوريا والمعارضة، وقد أيدت الأردن جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية، ولكن تحفظ عن مسألة فرض العقوبات الإقتصادية فقط، ومع تجدر الطابع المسلح في الثورة السورية في منتصف عام 2012م، ركزت الأردن على مسائل التحذير من مكانة خطر الحرب الدائرة بين قوى النظام وقوى المعارضة، وإتبعت الحكومة الأردنية سياسة إنتقائية في عملية التسليح، حيث أفضت هذه التطورات إلى تحذير الرئيس السوري بشار الأسد الأردن في مقابلة إختيارية.[3]

---

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص101.

[2] قاسم زنبوعة محمود، **مرجع سابق**، ص10.

[3] قاسم زنبوعة محمود، **مرجع سابق**، ص ص20،21.

المطلب الثاني: مسارات تسوية الأزمة السورية:

تتمثل أهم الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة السورية فيما يلي:

الفرع الأول: المبادرات والجهود العربية لحل الأزمة السورية:

جاءت المبادرة العربية الأولى في28 أوت2011م، وفي نهاية الإجتماع قررت جامعة الدول العربية بعث أمينها العام السيد نبيل العربي إلى دمشق لنقل مبادراتها للرئيس بشار الأسد من أجل حل الأزمة في سوريا جراء سقوط آلاف الضحايا من القتلى والمصابين.[1] وفي 2 نوفمبر 2011م أعلنت الجامعة العربية إتفاقا مع سوريا تضمن وقف العنف والإفراج عن المعتقلين وسحب الجيش من المدن، غير أن هذه البنود لم تحترم، وفي الأسابيع التي تلت فشل المبادرة علقت الجامعة العربية عضوية سوريا فيها، وقامت بفرض عقوبات غير مسبوقة عليها، ومع مطلع 2012م أغلق النظام الباب في وجه أي حل عربي، وأكد تصميمه على قمع الإحتجاجات الشعبية في وقت كانت فيه البلاد تسلك طريق الحرب.[2]

الفرع الثاني: المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية:

أولا: مؤتمر جنيف1:

في 30 جوان 2012م عقد إجتماع في مدينة جنيف بمجموعة العمل حول سورية التي تضم الولايات المتحدة والصينية وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وتركيا وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي، إتفقت على مبادئ مرحلة إنتقالية بحيث تنص الخطة على إقامة حكومة إنتقالية ذات صلاحيات كاملة، لكنها لا تحدد مصير الرئيس الأسد،

---

[1] رامي عبد الله عبد المحي عبد القادر، **توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**، رسالة ماجستير، (أكاديمية الإدارة والسياسة الدراسات العليا: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص134.

[2] ـــــــ، "مبادرات حل الأزمة السورية منذ 2012م"، الجزيرة، في:
https://www.aljazeera.netevents
(09/04/2019).

فإختلفت الأطراف المعنية بالنزاع على تفسير هذه المبادئ، وبعد الإجتماع إعتبرت واشنطن أن الإتفاق يفسح المجال أمام مرحلة ما بعد الأسد في نفس الوقت أكدت موسكو وبكين أن تقرير مصير الرئيس السوري يعود إلى السوريين وحدهم، وهذا الأمر الذي تتمسك به الحكومة السورية حتى الآن.[1]

ثانيا: مؤتمر جنيف2:

عقدت مفاوضات في مدينة سويسرا بين المعارضة والحكومة السورية في جانفي2014م، بضغوط من الولايات المتحدة الداعمة للمعارضة وروسيا الداعمة لدمشق، لكنها إنتهت دون نتيجة ملموسة، وإتبعتها جولة ثانية إنتهت في فيفري، أعلن بعدها مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي وصول النقاش إلى طريق مسدود، مما حمله إعلان إستقالته بعد أن خلف كوفي أنان في هذه المهمة وحل محله شفان دي مستورا.[2]

ثالثا: جنيف 3:

في أوت 2015م جرت محادثات بين الحكومة السورية والمعارضة في مدينة جنيف السويسرية برعاية الأمم، وإستأنفت الإجتماعات بعد توقفها لفترة زمنية معينة في شهر آذار 2016م، حيث تمت المفاوضات بترتيب من مجموعة محادثات فينا للسلام، في سورية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبعوث الأمم المتحدة للأزمة السورية سافان دي ميستورا، وفي الأول من شباط 2010م أعلنت الأمم المتحدة بدأ المفاوضات رسميا التي سرعان ما هاجمت الوفد الحكومي السوري عبر الهيئة العليا للمفاوضات،

---

[1] شاهر إسماعيل، "المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية"، (جامعة دمشق، 21 ديسمبر2017)، المركز الديمقراطي العربي، في:

https://democraticac.de
(10/04/ 2019).

[2] ـــــــــ، "مبادرات حل الأزمة السورية منذ2012"، **مرجع سابق**.

ووضعت حملة تطهير سورية من الإرهابين في حلب بأنه يهدد نجاح المفاوضات عبر الخلط بين الإرهابين والمدنيين المحاصرين من قبل الإرهابين.[1]

رابعا: جنيف 4:

في 23 فيفري2017م بدأت الجولة الرابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في مقر المنظمة بمدينة جنيف، وإنتهت في 3 مارس2017م، حضرها كل من النظام والمعارضة، وجاءت عقب التوصل إلى إتفاق وقف إطلاق النار في سوريا أواخر ديسمبر2012م، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة في أستانا.

لم تشهد الجولات السابقة نقاشا حقيقيا بشأن عملية إنتقال مفترضة للسلطة في سوريا في ظل رفض النظام السوري تطبيق بيان جنيف، خاصة بعد تحقيقه مكاسب ميدانية كبيرة عام 2016م على حساب المعارضة في حلب.[2] وظل رفض النظام السوري لتطبيق بيان جنيف خاصة بعد تحقيقه مكاسب ميدانية كبيرة عام 2016م على حساب المعارضة في حلب وغيرها.[3]

خامسا: قاعدة أستانا :

يعتبر هذا المسار الأكثر فعالية فهو مسار عسكري، إستطاع تهميش مسار جنيف، وفصل المعارضة المسلحة عن المعارضة السياسية والإستفراد بها، وجرها إلى الهزيمة تدريجيا عبر إختراق مناطق خفض التصعيد التي كانت بمنزلة مصيدة وقعت بها الفصائل المسلحة، إذ أدت إلى تجميد الجبهات مع النظام وإعطائه الفرصة للإستفراد بمناطق سيطرة المعارضة واحدة تلو الأخرى، إلى أن إستعادها جميعا بإستثناء أدلب، وبموجب هذا المسار حصلت ثلاثة جلسات في هذا العام، كانت تناقش نظريا قضايا المعتقلين وعودة اللاجئين، وفك الحصار من دون أي تقدم، لكن عمليا كانت تنجز

---

[1] شاهر إسماعيل، **مرجع سابق**.

[2] ـــــــــ، "من جنيف 1 إلى 8.... ماذا تحقق"، الجزيرة، في: https://www.aljazeera.com (30/04/2019).

[3] **المكان نفسه**.

مهمتها الرئيسية المتمثلة في تهدئة مناطق التصعيد حتى تنتهي بسيطرة النظام، إذ تعتبر أنسب آلية عمل لحل الأزمة السورية.[1]

فموسكو ترى أن محادثات أستانا بمنزلة إسهام مهم في وضع معايير التسوية السياسية الشاملة في سوريا، والتي ستستمر ضمن فعاليات أوسع في جنيف مطلع فيفري 2017م على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي، وعليه يمثل مؤتمر أستانا محطة هامشية في مسار الأزمة السورية.[2]

المطلب الثالث: منظور جيوسياسي للأزمة السورية:

يعد الموقع الفلكي لسوريا أهمية كبيرة فهي تقع في منتصف الخريطة العالمية في العروض المعتدلة وسط، بين خط الإستواء والدائرة القطبية، ما ينبثق عنه من نتائج مهمة كالموازنة الحرارية والمناخ المناسب للزراعة، ووقوعه بين حضارات الشمال والجنوب والشرق والغرب، فهي قريبة من القارة الإفريقية وتواجه القارة الأوروبية، وتشرف على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط الذي يعتبر أهم بحار العالم وأكثرها حيوية، كما أنها تمثل بوابة تركيا إلى الوطن العربي، وسوريا تمثل قلب بلاد الشام التي تعد التنمية الطبيعية والإستثمار المجالي لشبه الجزيرة العربية، فحسب نظرية ماكندر تمثل سوريا منتصف الجسر الواقع بين القلب الكبير في وسط آسيا وشرق أوروبا، وبين القلب الصغير في وسط إفريقيا والممتد من مصر مرورا ببلاد الشام والفقار، وفي نفس الوقت وسط المنطقة المحورية، ومنه فسوريا هي المنطقة الوسطى العالمية في نظرية ماكندر.[3]

أما بالنسبة لموقع سوريا حسب نظرية سيبكمان والتي تعد من أهم نظريات الجيوبوليتيك العالمية، فنظرية سيبكمان تعرف بنظرية النطاق الساحلي، والتي ترى بأن

---

[1] مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة الدراسة السياسية، **تقرير حول: "حصاد القضية السورية 2018"**، 13 كانون الثاني/يناير 2019، ص20.

[2] مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة دراسة سياسية، **تقرير حول: "محادثات أستانة تمهد لمرجعية جديدة للإنتقال السياسي"**، 5 شباط فبراير 2017، ص ص03- 10.

[3] د. إبراهيم أحمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2016)، ص ص28-31.

الريملاند هو منطقة تصادم بين القوى البحرية التي تمثلها منطقة قلب الأرض عند ماكندر، وبين القوى البحرية التي يمثلها الهلال الخارجي عند سبيكمان، وسورية تمثل أيضا المنطقة الوسطى في الريملاند، الممتدة في هولندا وحتى جزيرة كامستثاتكا، فمن يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم كله، في النهاية يعطي لسوريا أهمية كبيرة في الجيوإستراتيجة العالمية.[1] لذلك فإن منطقة الشرق الأوسط منذ إندلاع الأزمة السورية تحديدا زاد إهتمام الدول القوية التي تتمتع بالفاعلية السياسية مثل روسيا وإيران وتركيا بها، حيث بدأت هذه الدول منذ سنوات ضد سنوات بإستثمار تراجع إهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة، لتقوم الأخرى بتوسيع نفوذها الإقليمي ومحاولة ملئ الفراغ السياسي الذي يحصل عندما تغيب دولة مركزية مهيمنة مثل الولايات المتحدة.[2]

بالطبع هذا الأمر ليس جيدا للولايات المتحدة لأن إتساع نفوذ قوة ما في مجالها الإقليمي يعني إنتقالها إلى مجال إقليمي آخر. ويمكن النظر إلى الأزمة السورية على أنها تمثل حرب إستنزاف لهذه الدول الثلاث (روسيا، إيران، تركيا) وتوابعها، وهو ما يفسر السلوك الأمريكي الغريب والمفرط في التلبية حيال جرائم النظام السوري، وتراجعها عن خطوط حمر كثيرة وضعتها مع تصاعد الحرب في سوريا.[3] وهكذا وجدت سوريا وأطراف الصراع نفسيهما داخل لعبة جيوسياسية كبرى لإعادة بناء التوازنات الإقليمية والدولية، عنوانها والمصالح في الإقتصاد بالنسبة للغرب وتركيا، إضافة إلى إسرائيل والموقع الإستراتيجي بالنسبة لإيران وسوريا التي لم تتردد في إستخدام القوة الصلبة لأول مرة منذ تفكك الإتحاد السوفياتي، وتشكل الدولة الروسية الفيدرالية الحديثة خدمة لمصالحها في المنطقة.[4]

---

[1] د. إبراهيم أحمد سعيد، **مرجع سابق**، ص31.

[2] لب أبو جليل،"جيوبوليتيك الأزمة"، الجزيرة، في:
https://bog.aljazeera.net
(05/05/2019).

[3] **المكان نفسه.**

[4] توفيق عبد الصادق: "سوريا من منظور الثورة وجيوبوليتيك العلاقات الدولية"، في:
https://www.riaalyom.com/intex.php/توفيق-عبد-الصادق-من-منظور-الثورة
(08/05/2019).

المبحث الثالث: واقع اللاجئين السوريين في دول الجوار:

نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على حركية اللاجئين السوريين من خلال عنصرين أساسيين، تمثلا في دراسة وجهة اللاجئين السوريين وتوزعهم عبر دول الجوار في كل من تركيا، لبنان، الأردن وصولا إلى دراسة الفئات العددية للاجئين السوريين في دول الملجأ.

المطلب الأول: وجهة اللاجئين السوريين:

كانت حركة لجوء السوريين في بداية الأزمة تقتصر على الهروب إلى الدول المجاورة لسوريا، ومع تدهور الأوضاع وطول أمد الصراع وإتساعه وعدم معرفة أفق لنهايته، تطورت فكرة اللجوء لدى السوريين لتمتد إلى حيث يعتقدون أنهم سيعاملون بشكل أفضل عن المعاملة السيئة التي كانوا يعيشونها في بلادهم الأصلية، ويتوزع غالبية اللاجئين السوريين في الدول المجاورة مثل تركيا والأردن ولبنان.

الفرع الأول: اللاجئين السوريين في تركيا:

يعد تدفق اللاجئين السوريين بين عامي (2011م–2017م) التحول الديمغرافي الأهم في تركيا منذ التبادل السكاني مع اليونان بين عامي (1923م–1924م)، فقد فتحت تركيا أبوابها أمام السوريين للهروب من وحشية النظام مما أدى إلى فرار مليون شخص عبر الحدود بحلول سبتمبر 2014م.[1] ومع نهاية شهر ماي 2015م وصل عدد اللاجئين السوريين المسلحين في تركيا حوالي 1.76 مليون لاجئا حسب الإحصائيات التركية الرسمية.[2] وحسب إحصائيات أعدتها مفوضية شؤون اللاجئين فإن السوريين باتوا يشكلون ما يقرب من ثلث أعداد اللاجئين في العالم، تستضيف تركيا النسبة الأكبر منهم

---

[1] سونر جاغايتاي و مايا يالكن، "اللاجئون السوريون في تركيا"، في :
https://policy-analyis/vies/syrian-refugees-in-turkey/washingtoninstitute.org/or
(14/04/2014).

[2] محمود الحمدي أبو القاسم، "ديمغرافيا المتحركة أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار الجغرافي"، **مجلة أراء حول الخليج**، ع98، (02 أوت 2015).

63.4%.[1] حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين عام 2017م ثلاثة ملايين، وأوضحت إحصائيات الأمم المتحدة أن 1.962.987 من اللاجئين السوريين في تركيا هم الذكور و1.627.085 من الإناث، ويوجد بينهم أكثر من مليون لاجئ من الأطفال.[2]

وحسب أخر إحصائية لعدد السوريين في تركيا سنة 2019م، فإن 3.644.342 لاجئا سوريا يقيمون اليوم في تركيا تحت بند الحماية المؤقتة "الكميليك"، حيث تشكل الفئة العمرة بين(19–24 عام) النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين 550.933، تلتها فئة الأطفال بين(5–9 أعوام) ب 506.073 طفلا، فيما قدرت نسبة المسنين من(75عام وما فوق) ب230.327 شخصا، أما بالنسبة لتوزع السوريين على الولايات التركية فقد جاءت مدينة إسطنبول في المركز الأول بإستقبالها 558437 سوريا، تلتها شانلي أورفا ب 452534 سوريا، ومن ثم هاتاي ب 447884 سوريا، وكيليس 114788 سوريا.[3]

الفرع الثاني: اللاجئين السوريين في الأردن:

مع نهاية عام 2015 م إستضافت الأردن حوالي2.7 مليون لاجئ سوري، من بينهم 2.1 مليون لاجئ فلسطيني، وأغلب اللاجئين الآخرين والذين يتراوح عددهم حوالي 664.100 في عام 2015م من سوريا، ويعيش نحو 115 ألف لاجئ من سوريا في

---

[1] شريف بيبي، "عدد سكان تركيا يرتفع بنسبة 4.2 % لتوافد ملايين اللاجئين السوريين عليها"، في:
https://www.infornigrants.net
(15/04/2019).

[2] ـــــــــ، "اللاجئون السوريون في تركيا بالأرقام"، في:
https://www.gougle.com.amp/s/arabic.rt.com
(15/04/ 2019).

[3] هادي عبد الله، "وزير الداخلية التركي يكشف أخر إحصائية لعدد السوريين في تركيا 2019"، في:
https://www.hadiabdullah.com
(16/04/ 2019).

مخيمي الزعيتري والأزرق، بينما يعيش أغلبية اللاجئين من سوريا في المناطق الحضرية في البلدان والمدن.[1]

وقد كافح الأردن للتكيف مع العدد الكبير من اللاجئين الذين يعيشون في ظل ولايته القضائية، حيث بدأت السلطات بتشديد مراقبة الحدود مع سوريا في عام 2012م، وقامت بإغلاق الحدود أمام تدفق اللاجئين من سوريا في عام 2014م مع وضع بعض الإستثناءات المحدودة. وفي فيفري 2016م، وقبل إنعقاد مؤتمر"دعم سوريا والمنطقة" للمانحين في لندن أعلن الملك عبد الله "أن بلاده وصلت إلى درجة الغليان، وأنها لم تعد قادرة على المواصلة في دعم التدفق المزيد من اللاجئين السوريين"، وفي يونيو 2016م، أغلق الأردن حدوده مع سوريا إغلاقا تاما في أعقاب وقوع هجوم إنتحاري ذهب ضحيته سبعة جنود من حرس الحدود، وكان لذلك الهجوم عواقب وخيمة على أزيد من 75 ألف لاجئ سوري تقطعت بهم السبل في منطقة صحراوية على الحدود الأردنية.[2]

الفرع الثالث: اللاجئين السوريين في لبنان :

إن الأحداث التي تشهدها سوريا لها تأثير كبير على الدول والمنطقة بأكملها ومن بين البلدان التي بدي عليها هذا التأثير بصورة واضحة هي لبنان ذات البنية السياسية الهشة حيث لم يقتصر التأثير فقط على نزوح السوريين إلى الأراضي اللبنانية بل أيضا يتأثر فصائلها المختلفة بشكل كبير في المشهد السوري، وحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فانه منذ 20 فيفري 2014م يوجد حوالي 934.075 سوري تم تسجيلهم بالمفوضية و48.810 ينتظرون التسجيل ومجمل عدد السوريين المتواجدين بلبنان يبلغ حوالي 934.895 سوري، إضافة إلى أن هناك بعض المسؤولين السوريين يزعمون أن عدد اللاجئين السوريين أكثر من الرقم الموضح من قبل المفوضية

---

[1] منظمة العفو الدولية، **تقرير حول: "التصدي للازمة العالمية للاجئين: من التملص من المسؤولية إلى تقاسمها"**، ط1، 2016، ص ص 12-18، في:

https://www.amnesty.org

[2] ـــــــ، **تقرير حول: "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار :الوقائع، النتائج، المقترحات"**، رقم 189، أفريل 2014، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، ص30.

السامية للأمم المتحدة.[1] وأن عددهم الفعلي يتراوح ما بين 2،1 و3،1 مليون شخص وقد إرتفع عددهم إلى أزيد من 1.5 مليون في السنوات الماضية ومع بداية عام 2019م أعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في لبنان فليب لازاريني أن حوالي 1.5 مليون لاجئ سوري مازالوا في لبنان وأنه وفقا للبيانات الرسمية فقد عاد 16 الى17 ألف شخص في عام 2018م.[2] **أنظر إلى الملحق رقم 2.**

المطلب الثاني: فئات اللاجئين السوريين:

من خلال هذا المطلب سنتناول أهم الفئات التي غادرت الأراضي السورية فور بدايات التصعيد العسكري، وقد شملت فئات معينة كالأطفال، النساء والطبقة الوسطى.

الفرع الأول: فئة الأطفال:

يعتبر الوضع الحالي في سوريا الأصعب على الأطفال السوريين خاصة مع تفاقم الأزمة وإستمرارها، وقد حذرت منظمة اليونيسيف من تفاقم أوضاع العنف والتشرد، إذ بلغ حوالي 3.7 مليون طفل ولد منذ بداية النزاع في سوريا، فقد عان الأطفال من الحرمان وخسارة التعليم والصحة السليمة، والتي تؤثر عليهم مستقبلا بحيث لا يمكن تعويض سنوات الطفولة التي سلبت منهم بسبب الحرب، فلا يعرف أي طفل سوري دون سن الخامسة سوى تلك الحياة التي شكلتها الحرب أي حوالي 2.9 مليون طفل داخل سوريا، و811.000 في دول الجوار، إن عدد اللاجئين السوريين الآن في دول الجوار

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] ـــــــــ، المفوضية السامية للاجئين: "حوالي 15 مليون لاجئ سوري مازالوا في لبنان بداية 2019"، المنار، في:

https://www.almanar.com.lb/4727183
(16/04/2019).

أعلى بعشر مرات مما كان عليه سنة 2012م، فالأزمة أثرت على حياة الملايين من السوريين.[1]

ونظرا لتفاقم عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار، تم تسجيل ما يزيد عن 1.1 مليون طفل سوري حول العالم لدى المفوضية أي ما يقرب من 75% من هذا العدد دون سن الثانية عشر، ويشكل الأطفال 52 % من إجمالي تعداد اللاجئين الآن 2.2 مليون شخص، وتعيش الأغلبية في البلدان المجاورة لها حيث يستضيف الأردن ولبنان معا أكثر من 06% من إجمالي عدد الأطفال السوريين اللاجئين. وأدى الإضطراب في سوريا إلى تفكك العائلات فأزيد من 3.700 طفل في الأردن ولبنان يعيشون دون آباءهم، كما قد أسفر الصراع في سوريا إلى معاناة بالغة للأولاد والبنات السوريين من جميع الأعمار، سواء من الجانب النفسي أو الجسدي، كما هناك من تعرض إلى القتل بطلقات القناصة، وتقوم الوكالات التابعة للأمم المتحدة بالمساعدة في وضع ترتيبات للمعيشة الآمنة للأطفال غير المصحوبين بذويهم وإيجاد من يرعاهم.[2]

وبتصريح من طرف المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "أن هؤلاء يستحقون أن تقدم لهم الحماية والعلاج والتعليم"،[3] فالأطفال المقيمين في المخيمات الذين لا يتلقون التعليم الرسمي هم معرضون للتهميش، وهذا ما أدى بهم إلى اللجوء إلى مقاصد أمنة توفر لهم ظروف معيشتهم وتعليمهم.[4]

---

[1] ـــــــــ، **تقرير اليونيسيف حول: "أثر خمسة سنوات من الحرب على أطفال سوريا وطفولتهم"**، 14 مارس، ص05.

[2] ـــــــــ، **تقرير حول:"مستقبل سوريا، أزمة الأطفال اللاجئين، المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"**، نوفمبر 2013، ص09.

[3] ـــــــــ، بيانات صحفية، "ثلاثة سنوات من الصراع في سوريا مرت حياة ملايين الأطفال"، في:
https://www.unhcr.org
(04/05/2019).

[4] Selcukr.sirin and Lauren rogers-sirin, **the educational and mental health needs of Syrian,** (migration policz institute, october2015) Syrian refugee children,P10,11.

الفرع الثاني: فئة النساء:

نتيجة الإحتجاجات الشعبية التي طالب بها السوريون بالحرية والعدالة حول النظام السوري، بعد أن تحولت إلى نزاع مسلح من قمع وعنف راح ضحايا هذا العنف الكثير من المتضررين من بينهم فئة النساء، إذ يشكل على النساء خسارة أمنهم وبيوتهم وحياتهم فقد واجهت النساء العديد من الإنتهاكات والتمييز في القوانين.[1]

إن ضمان حماية ومساعدة أفضل للنساء المتأثرات من النزاعات المسلحة يتطلب فهم القانون الذي يوفر لهم الحماية، فالقانون الدولي يعالج إحتياجات النساء في النزاعات، حيث بينت الإستبيانات التي قام بها فريق العمل في كل من تركيا والأردن ولبنان أن عدد النساء النازحات واللاجئات يبلغ نسبة 20% تقريبا من مجموع اللاجئين السوريين، بسبب الصراعات المسلحة في سورية. وتعمل أغلب النساء اللاجئات السوريات اللواتي وجدن فرصة عمل في مناطق الإيواء في ظروف سيئة، وبيئة محيطة غير مناسبة لعمل المرأة، ولكن بعض النساء مضطرات لهذا العمل لكسب قوتهن وقوت أسرهن، لذلك يتحملن كل ذلك بصبر نظرا لسوء وضعهن، حيث لا يملكن ما يكفيهن من المصروف اليومي، وهذا ما إضطر بهم للعمل، بالإضافة إلى عدم وجود أزواجهن إما قتلوا أو إنفصلوا عنهن، ولسوء هذه الظروف تستدعي بالمرأة السورية العمل.[2]

الفرع الثالث: طبقة البرجوازيين:

هاجرت مع بداية الأزمة السورية خلال السنتين الأولى والثانية شرائح الطبقة المتوسطة والعليا من إطارات في الدولة، شملت أطباء ومهندسين ورجال أعمال وحتى المهنيين، حيث توزعوا في كل الإتجاهات نحو الغرب والشرق، ذلك نتيجة فقدان الأمن والحماية، أما بالنسبة لرجال الأعمال فقد تقلص سوق العمل وضعفت القدرة الشرائية

---

[1] ـــــــــــ، **تقرير المنظمات غير الحكومية حول: "الإنتهاكات الواقعة على النساء في سوريا والأثر المجفف للنزاع عليهن"**، تشرين الثاني 2016، ص05.

[2] ناصر الغزالي، **تقرير حول: "النازحون في سورية واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر"** اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012، ص56.

للمجتمع السوري، غير أنه قسما من أصحاب رؤوس الأموال في مناطق النزاع نزحوا مع عائلاتهم إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، لأن هذه المناطق (دمشق والساحل) تتركز فيها نسبة كبيرة من نشاط الدولة الإقتصادي، كما قد تم نقل الكثير من المعامل والمنشأت الإقتصادية ورؤوس الأموال إلى الأماكن التي يسيطر عليها النظام، والهدف الأسمى للطبقة البرجوازية من تهريب القسم الأكبر من رؤوس أموالها، وضع أموالها في مأمن، متفرجا على الدمار والقتل الجاري الذي يدفع ثمنه أبناء الفقراء، ومن بين الدول التي شكلت ملاذا للتجار والصناعيين منذ بداية الأحداث هي تركيا، ذلك بسبب قوة العلاقات الإقتصادية تاريخيا خاصة مع مناطق الشمال السوري، ولقد لعبت هجرة رؤوس الأموال والمعامل إلى تركيا دورا مزدوجا، حيث ساهمت في تنمية وتطوير الإقتصاد التركي، ومن جهة أخرى إستقطاب أيدي عاملة سورية رخيصة من الشباب اللاجئين، إضافة لذلك فإن الكثير من المنشأت الإقتصادية هاجرت إلى لبنان والأردن.[1]

[1] مسحر حويجة، "مصير اللاجئين السوريين بين مطرقة القوانين وسندان السياسة"، في:
https://www.scenter.center.org/news/69languageArabic
(28/05/2019).

خلاصة الفصل :

نخلص إلى القول أن ما تمر به سوريا الآن من أحداث على المستوى الداخلي من أوضاع أمنية وإنسانية، إنعكست على السوريين بلجوئهم إلى الدول المجاورة لها هربا من الخوف والإضطهاد وإنعدام سبل العيش الكريم، حيث أدت حدة الأزمة إلى وصفها بأنها حالة طوارئ من المستوى الثالث، وقد إختلفت أراء ومواقف الدول بين مؤيد ومعارض للأزمة بما يخدم مصالحها الخاصة.

إضافة إلى ذلك ونتيجة لتطور الأوضاع في سوريا توجه اللاجئون إلى دول الجوار دون إنقطاع، وإزداد عددهم وإتسع نطاق حركتهم، وتعتبر كل من الأردن ولبنان أبرز المستقبلين لهم، في مقدمتهم تركيا التي تعد البلد الأول في العالم من حيث إستقطاب اللاجئين السوريين.

وقد تحملت هذه الدول عبئا كبيرا بإستقبال الآلاف والملايين من اللاجئين السوريين خاصة الأردن ولبنان بإعتبارهما أفقر بلدان المنطقة، ونظرا لأهمية موقع سوريا الإستراتيجي فقد زاد إهتمام الدول الكبرى والإقليمية بها مثل تركيا، إيران، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت تمثل حرب إستنزاف لهذه الدول.

الفصل الثالث:

تداعيات التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين على العلاقات السورية التركية

تمهيد الفصل:

تعد قضية اللاجئين السوريين إحدى أبرز إهتمامات المجتمع الدولي حاليا في ظل تنامي الأزمة السورية خاصة مع إرتفاع عدد تدفقهم المستمر نحو تركيا، وقد تسبب في تداعيات سلبية مست جميع الجوانب الإقتصادية والأمنية والإجتماعية، إضافة إلى العلاقة بين الدولتين السورية والتركية، غير أن توظيف تركيا لقضية اللاجئين السوريين بدافع الحفاظ على مصالحها الخاصة، وتبقى القضية عرضة للتوظيف والإستثمار حتى يتمكن هؤلاء من العودة إلى بلادهم، إذ تسعى الحكومة التركية إلى إيجاد حل كفيل للحد من هذه الأزمة.

ومن خلال هذا الفصل سنعرض ثلاثة مباحث، بالنسبة للمبحث الأول يتضمن العلاقات السورية التركية في ظل قضية اللاجئين، المبحث الثاني الآليات التركية لإحتواء اللاجئين السوريين، المبحث الثالث مستقبل قضية اللاجئين السوريين في تركيا.

المبحث الأول: العلاقات السورية التركية في ظل قضية اللاجئين:

إن توظيف تركيا لقضية اللاجئين السوريين إنسانيا وإقليميا من أجل الحصول على الدعم الدولي لصالحها، ونظامها بأنها دولة تحترم الإنسانية مهمة جدا لصالحها في علاقاتها بسوريا، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض واقع العلاقات السورية التركية قبل سنة 2012م وبعد 2012م.

المطلب الأول: واقع العلاقات السورية التركية:

يتضمن هذا المطلب العلاقات السورية التركية قبل سنة 2012م وبعد الثورة السورية.

الفرع الأول: العلاقات السورية التركية قبل سنة 2012م:

خلال السنوات الماضية كانت تركيا مترددة بشأن التقارب إلى سوريا، غير أنه لم يمنع من مواصلة التعاون والتفاعل الإجتماعي، والثقافي والإعلامي بين البلدين، وكانت الأعياد ورأس السنة لعام 2000م مواتية لتوسيع وتدعيم العلاقات بينهما، حيث سمح الطرفان بالزيارات بين الأقارب على جانبي الحدود دون وثائق رسمية، وكذلك بالنسبة للمعارض والمهرجانات والأسواق.[1]

وعند زيارة الرئيس السوري للعماد التركماني سنة 2002م وقعا إتفاقا للتعاون الأمني بين البلدين، تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، مع إمكانية إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وفي أوت 2004م إتفق البلدان على التعاون في مجال الصناعات النفطية، وإقامة منطقة تجارة حرة بينهما تتضمن إجراءات تمهديه دخلت حيز التنفيذ سنة 2007م.[2]

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا (الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص87.

[2] **المرجع نفسه**، ص88.

كما شكلت المسألة الكردية عامل تقارب بين الطرفين، حيث تحدث الطرفان عن تطابق وجهة نظرهما حيال مستقبل العراق والمسألة الكردية، وهذا ما أزم العلاقات بين سوريا والأكراد.[1] مما دفع تركيا إلى إتهام النظام السوري بإيواء وتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني، بإستخدمه الورقة الكردية لزعزعة أمنها.[2]

وفي سنة 2007م عملت تركيا على إيجاد حل سلمي للصراع مع الأكراد قبل أن يؤيد حقها في الدفاع عن أمنها، وذلك خلال زيارة الأسد إلى تركيا، إضافة إلى ذلك تعد تركيا أكثر الدول حضورا بصور مكثفة في النشاط الإقتصادي والإعلامي في سوريا، على نحو يتعدى حضور أي قطرا أخر، ولكن ذلك لا يعني أن طبيعة العلاقات السياسية والإقتصادية بين الطرفين على وفاق تام.[3]

ولا يشمل التغيير في العلاقات السورية التركية المجال السياسي فقط، بل تعدى ذلك إلى الجانب الإقتصادي أيضا، فتركيا تهدف إلى جعل سوريا بوابة مرور لها إلى الدولة العربية، كما تعتبر إتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين أول نقطة إنطلاق في الجانب الإقتصادي، والتي سمحت بإقامة مشاريع مشتركة.[4]

وعليه يمكن القول أن التطور التاريخي للعلاقات السورية التركية مرت بدورات سيطرة وتحكم ومنافسة أو صراع، سواء على مجال سورية الجغرافي أو مجالها البشري، كما تعد السيطرة التركية على المنطقة العربية موضوعا إشكاليا لم تتحدد مفرداته، ولم تتفق الجماعة العلمية والثقافية بشأنه.[5]

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **مرجع سابق**، ص88.

[2] عمر كوش، "العلاقات السورية التركية...من التأزم إلى التعاون"، الجزيرة، في:

https://www.aljazeera.com

(23/05/2019).

[3] عقيل سعيد محفوض، **مرجع سابق**، ص91.

[4] عمر كوش، **مرجع سابق**.

[5] عقيل سعيد محفوض، **مرجع سابق**، ص91.

مع بداية الثورة السورية ظهرت عدة تغيرات على مستوي العلاقات السورية التركية، حيث أبدت تركيا إهتماما خاصا بالأزمة السورية خلافا للوضع في مصر وليبيا، معتبرة أن الإستقرار في سورية مسألة حساسة بالنسبة لها ولأمنها القومي، بسبب الحدود المشتركة ووجود قرابة مليوني كردي سوري في المناطق الحدودية المجاورة لتركيا، فالكيفية التي تتعامل بها تركيا مع الأزمة السورية قد تعرض علاقاتها وكل إستراتيجيتها للإنكسار، ليس فقط مع سورية بل مع كل دول المحور، وقد بات من الواضح أن السياسة التركية المتبعة تجاه الأزمة السورية قد فضحت رهانات حكومة حزب العدالة والتنمية، بإستخدامها للعلاقات الإستراتيجية مع سورية كورقة مساومة مع أطراف أخرى، وتوظيف الدور الإقليمي التركي في الضغط على سورية، وهنا نلاحظ أن العلاقات دخلت مرحلة الخطر، خاصة بعد إعلان تركيا عن نيتها في إقامة منطقة أمنية عازلة على الحدود مع سورية لإستيعاب اللاجئين السوريين.[1]

الفرع الثاني: العلاقات السورية التركية بعد سنة 2012م:

حدثت تغيرات جدرية على مستوى العلاقات بين البلدين إذ تدرج موقف تركيا في بداية الأزمة من حث نظام الأسد على الإصلاحات إلى دعم المعارضة والمطالبة برحيل بشار الأسد سنة 2012م، حيث إستقبلت تركيا الملايين من اللاجئين السوريين ووفرت لهم الحماية، وتطور الموقف التركي سنة 2015م إلى قبول الحل السياسي من خلال مؤتمر جنيف ومسار أستانا،[2]

وفي سنة 2016م دعت روسيا تركيا إلى إتصالات عسكرية بين البلدين، للعمل على إيجاد حل سياسي عن طريق الحدود التركية، ومنح الجنسية للاجئين السوريين

---

[1] مدين علي راما سليم فارس، "تطور العلاقة السورية التركية خلال الفترة (2000-2012)"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، م36، ع4، 2014، ص ص265-267.

[2] سعيد الحاج، "الرؤية التركية للحل في سوريا"، مركز الجزيرة، في:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/2/3
(17/06/2019).

الراغبين في العودة إلى سوريا، وعليه فتركيا تسعى إلى تطوير علاقات حميدة مع سوريا ضمن مساعيها لتحسين العلاقات مع دول الجوار.[1]

ومع بداية سنة 2017م بدأت تركيا بالتفكير في إعادة إحياء العلاقات مع الدولة السورية، حيث قامت بتأسيس لجنة في البرلمان التركي بهدف تصحيح العلاقة بين الطرفين، لكن لم يتم الإعلان عنها تخوفا من قيام إعتداءات من قبل حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية التي منعتها من إصلاح هذه العلاقات، فتركيا أرادت إعادة العلاقات فيما بينهما لأن هذا الأمر بالغ الأهمية للحفاظ على وحدتها وحدودها، وعلى أمن المنطقة، لدى من الظروري التنسيق مع الحكومة السورية وتكثيف الجهود بينهما لضمان ذلك.[2]

وفي عام 2019م أصبحت تركيا تواجه سلسلة من التحديات على الصعيد الإقتصادي والسياسي، خاصة بعد النزول الحاد في الليرة التركية التي فقدت أكثر من 40 في المائة من قيمتها، إضافة إلى التوتر الكبير الذي طرأ على العلاقات التركية-الأمريكية بعد توجيه الولايات لها تهمة دعم الإرهاب، حيث أصبحت تركيا تسعى إلى تحقيق أهدافها في سوريا دون أن تتخلى عن مواقفها فيما يتعلق بالأزمة السورية. ورغم أن تركيا دخلت في مشكلة شائكة متعددة الأطراف في سوريا وكذلك العراق، إلا أنها تجنبت تحمل خسائر جد كبيرة من تدخلها في البلدين، بل حققت في العديد من الحالات نتائج ملموسة، كتأسيس علاقة متينة مع رئيس إقليم كردستان السابق مسعود بارزاني وإقليم كردستان في شمال العراق، وفرض وجود عسكري تركي في سوريا على الحدود

---

[1] ـــــــــــ، "العلاقات بين سوريا وتركيا منذ إندلاع الحرب"، في:
www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713-timeline-turkey-syria-relations
(22/05/2019).

[2] ـــــ، " تركيا نحو إعادة العلاقات مع دمشق بتوجه من أردوغان"، في:
https://arabic.sputniknews.com
(17/06/2019).

الجنوبية للبلاد، من دون توفير غطاء قانوني دولي تهدف إلى توسيعه عبر القيام بعمليات جديدة تخطط لها في شرق الفرات.[1]

المطلب الثاني: وضع اللاجئين في تركيا:

يتضمن هذا المطلب الوضع الإجتماعي والإقتصادي للاجئين السوريين في تركيا، إضافة إلى الوضع القانوني.

الفرع الأول: الوضع الإجتماعي والإقتصادي للاجئين السوريين في تركيا:

يمكننا تناول وضع اللاجئين السوريين في تركيا من خلال تقسيمنا لهم إلى فئة المقيمين بالمخيمات، وفئة المقيمين خارجها. هناك جزء كبير من السوريين المقيمين بالمخيمات يعيشون في راحة ويتوفر لهم الكثير من الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية مقارنة بالمقيمين بالخارج، ومن خلال الدراسات التي أجريت بخصوص هذا الوضع، فإن المخيمات الموجودة في غازي عنتاب، نيليس وشانلي أورفا، وهاتاي، تضم أكبر عدد من اللاجئين، حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الدعم لهم، في مقابل هذا فإن المساعدات العالمية التي تلقتها تركيا تبلغ نحو883 مليون دولار، ومن بين القطاعات التي تقدم الإعانات للاجئين السوريين، وزارة التربية تقدم الخدمات التعليمية، ووزارة الصحة تقدم الخدمات الصحية، ووزارة الداخلية الخدمات الأمنية.[2]

ونظرا لذلك فإن المخيمات الموجودة في تركيا تمتاز بالمستوى الجيد من حيث التنظيم، وتوفير النواحي الصحية والإجتماعية، وبالرغم من كل ذلك لا يمكن القول أن اللاجئين السوريين لا تواجههم أية مشاكل، وأبرز مثالا عن ذلك الحياة الروتينية التي سئم منها اللاجئين داخل المخيمات، والشعور بتقليص حريتهم. أما خارج المخيمات فإن

---

[1] سعيد عبد الرزاق، "العالم في 2019: تركيا تدخل العام الجديد في ظل أزمة شائكة"، في:
https://aawsat.com
(17/06/2019).

[2] أويتون أورخان، **تقرير حول: "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار الوقائع النتائج المقترحات"**، (تركيا: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، أفريل 2014)، ص ص12،11.

الأوضاع مختلفة عما في الداخل، بحيث يوجد عدد كبير من اللاجئين السوريين خارج المخيمات يعيشون في أوضاع صادمة، لا يحصلون على سكن أو مساعدة مالية تمكنهم من إيجاد سكن، وهو ما أدى إلى إفقار آلاف اللاجئين الذين يكثر عددهم نظرا للإرتفاع المطرد في أسعار الإيجارات، ويبدو أن أهالي إسطنبول منزعجين من وجودهم على أراضي مدينتهم، مما دفعهم للمطالبة بإعادة السوريين إلى المخيمات على الرغم من كون البعض منهم لا يجد قوت يومه ما يدفعه للتسول، وجمع بقايا الطعام من المتاجر في تركيا.[1]

ومن الواضح أن سوء الأوضاع المعيشية للسوريين في تركيا قد تسببت في تفضيل التعرض لمخاطر الموت على البقاء في تركيا، وبالنسبة لحال العمال من اللاجئين لا يقل سوءا عن أقرانهم، فهؤلاء غير مسجلين ويتقاضون أجورا منخفضة جدا، وعدم تسجيلهم في تركيا يمثل إحدى العقبات أمامهم، ما يعني عدم الإعتراف بوجودهم، وعدم توفير لهم الرعاية الصحية والأمن، إضافة إلى الأطفال وهم أكثر المتضررين منذ إندلاع الأزمة السورية، فوفقا لإحصائيات الأمم المتحدة تجاوز عدد الأطفال السوريين الذين عبروا الحدود مليون طفل تحت سن العشر سنوات، ونظرا لظروفهم السيئة فإن العديد منهم يعملون في الشوارع ويتعرضون إلى إنتهاكات.[2]

حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن الظروف المعيشية الصعبة والوضع الإقتصادي المتدهور لبعض العائلات يدفع بالأسر إلى تزويج بناتهم بسن صغير، ما دفع بوكلاء الزواج الأتراك إلى إستغلال سوء أوضاعهم الإنسانية بغرض كسب المال، والمتاجرة بالبشر في المدن التركية، حيث إرتفع معدل تزويج القاصرات سنة 2017م إلى 26% بعد أن كان في العام الذي سبقه 12%، ومنه نستنتج أن حالات الزواج تشبه حالات العمال التي تتم دون توثيق رسمي يضمن حق القاصر،

---

[1] ـــــــــ، **تقرير حول: "اللاجئون في تركيا...ظروف مأسوية وأوضاع صادمة"**، (تركيا، 26 يوليو2018)، ص ص02،03.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص04،05.

حيث رصدت الكثير من الحالات لفتيات سوريات قاصرات متزوجات من أتراك في جنوب تركيا دون توثيق أو تسجيل رسمي.[1] **أنظر إلى الملحق رقم 3.**

الفرع الثاني: الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا:

يتحدد الوضع القانوني للاجئ من خلال بيان حكم طلب هذا الحق وشروط المستحق له، وكذلك من خلال حكم منح هذا الحق والجهة المتاحة وما يترتب على ذلك من واجبات، فالوجود السوري بالخارج اليوم وبتركيا على وجه التحديد يعرف جدلا بشأن تكييفه، الأمر الذي يؤثر على تحديد إمتدادات هذا الحق، ومدى إستحقاق اللاجئين لها ومدى إلتزام دول اللجوء بها. إذ تعمل الحكومة التركية على تحسين القوانين التي تنظم وجود الأجانب في تركيا بما يكفل كافة الحقوق الإنسانية والمعاملات الإدارية لتسهل تحركات الأجانب في تركيا، والنظام الذي ينظم قوانين اللجوء والنازحين يستند إلى قانون الأجانب والحماية الدولية، أي أنه يستند إلى معايير دولية، ومن المؤكد أن أول المستفيدين من هذا القانون هم اللاجؤون السوريون، إذ تقوم تركيا بتوفير حماية مؤقتة لهم، إضافة إلى الإستفادة من بعض المزايا، كالخدمات الصحية والتعليمية، والوصول إلى سوق العمل وجميع الخدمات الإجتماعية الأخرى.[2] ويرتبط تفعيل هذه الخدمات المشمولين بالحماية المؤقتة من اللاجئين السوريين عبر قرارات إدارية تصدر من المؤسسة المعنية، تمنح للاجئين السوريين إذن العمل بحيث أصدرت الحكومة التركية لائحة تنظيم بهذا الشأن في 15 جانفي 2016، فالذين مضى على دخولهم في نظام الحكومة المؤقتة ستة أشهر لهم حق العمل في المدينة التي إستصدروا منها وثيقتهم.[3]

على الرغم من أن تركيا قد وقعت سابقا على إتفاقية جنيف1951م المتعلقة باللاجئين، إلا أنها تحفظت على القيود الجغرافية في الإتفاقية، ما يعني أن تركيا لا تعطي صفة اللاجئ القانونية لغير الأوروبيين، وعليه لم تستقبل تركيا السوريين بصفة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص06.

[2] محمد كالو، محاضرة بعنوان: اللاجئون السوريين الواقع والمأمول، (جامعة إديمان تركيا، 2016/5/14)، ص ص58-67.

[3] **المرجع نفسه**، ص67.

اللاجئين وإنما بصفة ضيوف، فغياب القانون الحامي لهم يجعلهم عرضة للترحيل دون مبرر قانوني.[1]

حدثت بعض التغيرات على مستوى الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا، بحيث دخل في أفريل 2014م حيز الإنفاذ قانون شامل للهجرة هو القانون بشأن الأجانب والحماية الدولية الذي يدعم مخطط الحماية المؤقتة الممنوح للسوريين الوافدين من سوريا، عن طريق منحهم وضعا قانونيا رسميا في البلاد، والسماح لهم بالإقامة خارج المخيمات، كما إستحدث القانون إدارة عامة لشؤون الهجرة تتبع وزارة الداخلية، وتتولى مسؤولية شؤون اللجوء بما فيها تسجيل اللاجئين السوريين، وصدر نظام جديد في أكتوبر 2014م بوضع القواعد اللازمة لتسجيل الأشخاص المتمتعين بحماية مؤقتة علاوة على حقوقهم وما يتمتعون به من مزايا، ويفيد النظام أنه يحق للمنتفعين الإستفادة المجانية من الرعاية الصحية في حالات الطوارئ، والحصول على بطاقات هوية تشير إلى إقامتهم المشروعة في البلاد، والحق في عدم إحتجازهم بسبب الدخول غير النظامي.[2]

المبحث الثاني: الآليات التركية لإحتواء اللاجئين السوريين:

تسعى تركيا إلى تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط لاسميا في سوريا، فقد وجدت السياسة التركية أنه يجب عليها تكثيف سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، حيث تظهر أهمية دور تركيا تجاه قضية اللاجئين السوريين، ومدى تأثيرها الكبير على السياسة التركية.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح مظاهر توظيف السياسة الداخلية والخارجية التركية إزاء قضية اللاجئين السوريين.

---

[1] ـــــــــ، **تقرير حول: "حدود الضيافة الأوضاع القانونية والإجتماعية للاجئين السوريين في تركيا"**، ص03، في:

https://www.researchate.net

(09/05/2019).

[2] ـــــــــ، **تقرير حول: "حماية جيل من الضياع تركيا عندما أتخيل مستقبلي، لا أرى شيئا"**، (نوفمبر 2015)، ص05،06.

المطلب الأول: مظاهر السياسة الداخلية التركية تجاه اللاجئين السوريين:

الفرع الأول: لمحة عن السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية:

ينظر إلى العلاقات العربية التركية ضمن إطار الموروث التاريخي والثقافي، وطبيعة المتغيرات الحاصلة في الساحة الإقليمية والدولية، وتسيطر في التحرك التركي تجاه الشرق الأوسط معادلة النظام الدولي الجديد، وبعد إستحواذ حزب العدالة والتنمية على السلطة منذ عام 2002م بواسطة الإقتراع، حصل تغيير جدري في طبيعة السياسات التركية المتبعة والتوجهات التكتيكية نحو العالم، حيث جاء هذا حزب العدالة والتنمية بحضور سياسي قانوني داخل المجتمع التركي.[1]

كما قد حظيت تركيا خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية إلى غاية 2011م بقبول جيد في الوطن العربي، لكن مع قيام الثورات العربية عجزت قوتها الناعمة عن إحداث أي إنجازات مهمة في المنطقة. خاصة بعدما صارت طرفا في حالة الإستقطاب بسبب مواقفها المعلنة من الثورات لاسيما الثورة السورية.[2]

وقد ركزت السياسة التركية الجديدة في قيامها على مجموعة من الأهداف أهمها المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد، وتجنب دوائر الصراع، عن طريق مواكبة التغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط وإستغلالها بما يفيد مصالحها، أبرز مثال على ذلك قضية اللاجئين السوريين في تركيا.[3]

---

[1] سلمان داود سلوم العزاوي، **حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية**، (الأردن: دار أمنة، د ط، 2014)، ص ص111-191.

[2] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، (مركز إدراك للدراسات والإستشارات، مارس2016)، ص07.

[3] خالد أحمد الشرابي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة وتأثيرها على دول الجوار العربي سوريا العراق**، (عمان: دار السواقي العلمية، ط1، 2015)، ص13.

الفرع الثاني: السياسة الداخلية التركية تجاه اللاجئين السوريين:

ينتج عن تولي تركيا إدارة قضية اللاجئين السوريين عدد من المحددات أهمها: موقف أحزاب المعارضة التركية للاجئين السوريين عامل تأثير لا يمكن تجاهله، حيث تبنت أحزاب المعارضة موقفا من سياسة الحكومة التركية في مجال إستقبال اللاجئين السوريين، ومنحهم بعض الحقوق الأساسية، إضافة إلى ذلك توجد محددات أمنية تؤثر على التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين في تركيا، حيث أدى الصراع بين النظام السوري والجماعات الإرهابية في سوريا إلى تضييق الخناق على داعش في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى محاولة هروبهم، وتسلل البعض منهم إلى تركيا بصفة لاجئين، وتشكيل خلايا نائمة أو قيامهم بأعمال إرهابية في تركيا.[1]

إضافة إلى المحددات الإقتصادية فعلى الرغم من عمل تركيا على تحمل تكاليف المساعدات الإنسانية التي يحتاجها اللاجئون في بداية الأزمة، فالتزايد المستمر لأعداد اللاجئين السوريين في تركيا يتطلب تكاليف عالية نتيجة كثرة المساعدات المقدمة لهم، ما يؤدي إلى تدهور الوضع الإقتصادي والإجتماعي، ووصلت نسبة البطالة في تركيا إلى10.1%، وهذا ما جعل الحكومة التركية تأخذ العامل الإقتصادي كأولوية في تعاملها مع موضوع اللاجئين السوريين.[2]

لم تحاول تركيا وضع أي عقبات أمام اللاجئين القادمين من سوريا على وجه التحديد، بل سعت إلى تسهيل إجراءات دخولهم إلى أراضيها من خلال تأشيرة الدخول.[3]

تعتبر تركيا أكثر دولة تأثرا بالأزمة السورية منذ إندلاعها في مجال قضية اللاجئين السوريين، فتدفق اللاجئين كان أول ما بدأ إلى تركيا التي أعلنت تضامنها لهم

---

[1] مثنى فائق مرعي، محمد شطب عيدان، "سياسة تركيا إزاء ملف اللاجئين السوريين الطبيعة والتفاعلات"، جامعة تكريت، العراق، أكتوبر 2017، ص09، في:
https://www.researchgate.net/publication/321918191
(11/05/2019).

[2] **المكان نفسه**، ص09.

[3] إياد جبر،"أزمة اللاجئين تحدد مسار العلاقات التركية الأوروبية"، **مجلة البيان**، (2016/12/28).

ورفضت أن تغلق حدودها أمامهم، أو تمنعهم من الخروج من أراضيها، وقد أطلقت عليهم تسمية ضيوف بدل من لاجئين، كما أقرت الحكومة التركية أن يكون قسم الكوارث والطوارئ هو المسؤول عن الأعمال والخدمات المتعلقة بتولي شؤون اللاجئين السوريين، وذلك بتنسيق التعاون مع الوزارات الداخلية والخارجية، قطاع التعليم والمواصلات، هيئة الجمارك ومنظمة الهلال الأحمر.[1]

إنتهجت تركيا مجموعة من الطرق والحلول إزاء قضية اللاجئين السوريين، ففي بداية الأزمة إعتمدت على ثلاث آليات تتمثل في:

الآلية الأولى: "**سياسة الباب المفتوح**": قامت تركيا بفتح الحدود أمام العابرين السوريين من دون عراقيل أو شروط، حيث دخل الكثير منهم إلى تركيا دون وثائق رسمية تثبت هويتهم، مثل بطاقات الهوية وجوازات السفر، لقي هذا الإجراء تعاطف من طرف الشعب التركي تجاه هؤلاء، وأدى إستمرار الصراع السوري وتعقد الأوضاع المحلية الإقليمية والدولية إلى إرتفاع ظاهرة لجوء السوريين خارج بلدهم وخاصة إلى تركيا، ومع هذا فحالات اللجوء ظهرت منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011م، ووصل عدد اللاجئين فيها إلى 8000 لاجيء، ليتضاعف عام 2012م، وإستمرت وتيرة التصاعد إلى منتصف عام2017 م التي وصلت إلى ثلاثة ملايين لاجئ.[2]

الآلية الثانية: "**إقامة مخيمات للاجئين السوريين**": تمثلت في إقامة مخيمات لهؤلاء اللاجئين، بحيث إستقبلت بها مقدمات موجات اللجوء من سوريا منذ بداية الأزمة السورية عام 2011م، ووفرت المخيمات التركية للاجئين السوريين بعض الخدمات الأساسية كالأمن، الغداء، التعليم، والشعائر الدينية، وأنفقت تركيا ما يقارب 25 مليار دولار على ملف اللاجئين السوريين منذ توافدهم إليها إلى غاية بداية عام 2017م، كانت ولاية شارلي أورفا الأكثر إستعابا لعدد لاجئي المخيمات بنسبة 36%، تليها غازي عنتاب بنسبة 16.3%، ثم باقي الولايات من بينها هاتاي الحدودية التي تحتوي أكبر عدد من

[1] مثنى فائق مرعي، محمد شطب عيدان، **مرجع سابق**، ص12.

[2] **المرجع نفسه**، ص13.

المخيمات، وحسب الإحصائيات فإن عدد اللاجئين السوريين خارج المخيمات أكبر عددا من أولئك الموجودين خارجها، إذ بلغت نسبتهم 85%.[1] **أنظر إلى الملحق رقم 4.**

الآلية الثالثة: "قانون الحماية المؤقتة": إعتمدت تركيا هذه الآلية ذلك لإقرار هذا القانون الصادر عن البرلمان التركي، إذ يوفر هذا القانون الحماية لكل من يهجر بلاده ويلجأ إلى تركيا بسبب المشاكل المهددة لحياته، تقوم السلطات التركية بموجبه بوضع حقوق تضمن بقاء للاجئ داخل أراضيها حتى يقرر العودة إلى موطنه، ويحتوي هذا القانون على إجراءات تلجأ إليها الدول لتنظيم وضع تعده مؤقتا، يهتم بمنح الحماية لأفراد معينين.[2] وتوجد طريقة أخرى إعتمدتها تركيا في إدارة قضية اللاجئين المتمثلة بتنسيق الحكومة التركية مع منظمات الإغاثة المحلية والدولية، من أجل تقديم الإغاثات والإعانات للاجئين السوريين مثل جمعية الهلال الأحمر التركية.[3]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه اللاجئين السوريين:

لم تكن الأزمة السورية عموما لتتطور إلى هذه الدرجة من التعقيد لولا التدخل الإقليمي السلبي بالشأن السوري، فالسياسات التي تمارسها كل من روسيا وإيران للمحافظة على مصالحها في المنطقة مهدت الطريق للتغلغل التركي داخل الأراضي السورية وشكلت ركيزة من ركائز السياسة التركية،[4] التي سعت للبحث عن مكانة إقليمية ودولية من خلال تفعيل دورها الإقليمي،[5] ويقصد بالدور الإقليمي حسب المدرسة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص16.

[2] **المرجع نفسه**، ص18.

[3] زينب محمد محمد حسن، "المحددات المفسرة لتغيير سياسات الدول إزاء أزمة اللاجئين السوريين دراسة حالة تركيا وألمانيا"، المركز الديموقراطي العربي، في:

https://democraticac.de/?p=33839

(18/06/ 2019).

[4] دوست ميرخان،" هل تحققت لتركيا ما كانت ترمي إليه في سوريا.....؟ تركيا وأزمة جارتها سوريا"، في:

https://pydrosava.net/arabic/archives/49121

(19/05/2019).

[5] إيمان دنى، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2003**، أطروحة شهادة الدكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص62.

الوظيفية، "نموذج سلوكي متوقع يقوم به الفاعل على ضوء مكانته الدولية في بيئة دولية بعينها".[1]

إضافة إلى الدور السلبي للولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في تدعيمها لداعش في سوريا عن طريق تقديم المساعدت العسكرية لهم. بعد هزيمة تنظيم القاعدة أضحى الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية إقامة دولة سورية جديدة مغايرة تماما عما كانت عليه قبل إندلاع الأزمة. ولم تكن واشنطن لتختلف مع تركيا لو لم يكن هدفها الأساسي والخفي يتعدى علاقتها بها.[2]

إضافة إلى دور القبعات البيضاء المشبوهة في تجاهل جرائم الإرهابيين "داعش"، وصنع صورة إيجابية لهم في وسائل الإعلام، فمن الواضح أن القبعات البيضاء تسعى إلى تحقيق أهداف غير معلنة، مستغلة الجماعات المسلحة من بينها الجماعات الإرهابية في تحقيقها لذلك.[3]

فالسياسة الخارجية التركية ترتكز على متغير المصلحة في تعاملها تجاه سوريا، حيث يعتبر الحراك الشعبي في سوريا فرصة ملائمة لتركيا من أجل تسوية بعض القضايا العالقة لصالحها من خلال توظيف قضية اللاجئين السوريين سياسيا، فكل موجة من اللاجئين السوريين يتم توظيفها سياسيا من قبل تركيا أحيانا للإنتخابات وأحيانا ضد الأكراد ومرة أخرى لمصلحة أوروبا.[4]

---

[1] محمد لأدمي، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2017)، ص40.

[2] عبد الله الأيوبي، "ما أهداف أمريكا في سوريا؟"، **مجلة أخبار الخليج**، ع10،09، 12 يونيو 2019.

[3] أحمد صلاح، "دور القبعات البيضاء في النزاع السوري"، في:

https://pulpit.alwatanvoice.com

(18/06/ 2019).

[4] محمد عبد العاطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008**، مذكرة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص63.

الفرع الأول: التوظيف السياسي للاجئين السوريين داخليا:

مع إقتراب الإنتخابات البلدية التركية بدأت الأحزاب المتنافسة بإستخدام البيانات السكانية للاجئين السوريين بما يخدم هدفها ومصالحها، وفي إطار التنافس بين الأحزاب على أصوات المنتخبين، وخشية المعارضة من أن يؤدي إزدياد عدد السوريين المجنسين بتركيا إلى نمو كبير في حجم الكتلة الإنتخابية المؤيدة لحزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس التركي الحالي رجب الطيب أردوغان، خاصة مع الحديث عن تجنيس مئات الآلاف من الأطفال السوريين المولودين في تركيا خلال السنوات السبع الماضية، دفع بالكثير من المعارضين إلى إتهام أردوغان بإستخدام قضية تجنيس السوريين لغايات تتعدى القضايا الإنسانية والدينية كما يشيع أنصاره، إلى إستثمار تأييد الكثير من اللاجئين السوريين له، والعمل على تحويل هذا التأييد إلى أصوات إنتخابية تدعم موقفه وموقف حزبه في مختلف جوانب العملية السياسية.[1]

الفرع الثاني: التوظيف السياسي التركي للاجئين السوريين إقليميا (القضية الكردية):

تتداخل جنايات الصراع التركي الكردي وتتشعب ما بين نزعة شعبية قومية طبعت العقل الجمعي التركي زمنا طويلا منذ الدولة العثمانية، صعودا إلى تأسيس الدولة التركية الحديثة، ووصولا إلى أردوغان الذي يريد تمثيل كل المجتمع، لذلك أصبحت قضية صراعه مع المسلحين الأكراد حربا لا رجعة فيها.[2]

---

[1] مثنى فائق الحسن،" التوظيف التركي لقضية اللاجئين السوريين"، في:
https://middle-east-online.com/التوظيف-التركي-لقضية-اللاجئين-السوريين
(26/05/2019).

[2] ـــــــــ، "أحوال تركيا، الصراع الدامي..القضية الكردية التي أنهكت الشعب التركي"، في:
https://ahvalnews.com
(30/05/2019).

ووفقا للمنظور البنائي الذي يفترض أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دورا في العلاقات الدولية وبذلك سيتصرف الفاعل بما يراه ملائم لهذا الدور، فهي تساعد على تحديد مصلحته فيها.[1]

تسعى تركيا لوضع اللاجئين السوريين في خطط طويلة الأمد لمجابهة مخاطر إنشاء كيان كردي في المنطقة الشمالية من سوريا المحاذية للحدود التركية، وذلك من خلال العمل على تغيير الواقع الديمغرافي في المنطقة، برفع نسبة السكان العرب فيها وتقليل نسبة الأكراد بدفعهم للإنتقال إلى المناطق الداخلية في سوريا بعيدا عن الشريط الحدودي الذي ترتفع كثافتهم فيه، ولعل ما حدث في عفرين أحسن مثال، حيث قام الجيش التركي بالدخول إلى المنطقة بعد سيطرته على مناطق الباب، جرابلس، الراعي، إعزاز، ومارع بهدف قطع الإتصال بين مناطق سيطرة وحدات حماية الشعب في منبج وعفرين، ومنع تشكيل حزام كردي.[2]

ومع دخول القوات التركية ومن معها وخروج وحدات حماية الشعب منها، نزح عشرات الآلاف من سكان عفرين الأكراد إلى المنطقة بإتجاه مدينة حلب ومناطق أخرى تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية، ما أدى إلى تراجع عدد كبير من الأكراد في المنطقة التي كان عدد العرب فيها قليل جدا. وتلي ذلك إسكان عشرات الآلاف من النازحين العرب المهجرين من مناطق ريف دمشق في مخيمات ومدن المنطقة، كما سعت تركيا فيما بعد إلى تحسين الظروف المعيشية في المنطقة لتشجيع النازحين على الإستقرار فيها، وقد إستفادت الحكومة التركية في تنفيذ مخططها الديمغرافي بطريقة عوضتها عن الدفع بجزء من اللاجئين الموجودين في تركيا بإتجاه هذه المنطقة الأمر الذي شكل بديلا لنازحي دمشق عن محاولة الدخول إلى تركيا.[3]

---

[1] د. خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، م30، ع02، (2014).

[2] مثنى فائق الحسن، **مرجع سابق**.

[3] **المكان نفسه**.

وفي عام 2017 قال أردوغان "لقد نسفنا الممر الإرهابي في شمال سوريا، وألان نقصف جبل قنديل. نحن نقول لهؤلاء الذين يدعون أنهم أصدقاءنا، إذا كنتم أصدقاء حقا قوموا باللازم، وإذا لم تتمكنوا من إيجاد حل فسنقوم بذلك. سنزف لكم أنباء سارة أخرى في غضون أيام". ونفى الرئيس أردوغان وجود مساومة حول ترك شرق الفرات لما أسماه "التنظيمات الإرهابية".[1]

وفي سنة 2018 صرح أردوغان للجيش التركي: "لقد سحقتم إرهابيي تنظيم داعش خلال عملية درع الفرات، وسحقتم إرهابي تنظيم "بي يي دي" في عملية غصن الزيتون، والأن تضيقون الخناق على إرهابيي تنظيم "بي كا كا" في جبال العراق، لماذا تقومون بكل هذا؟، أنه من أجل شعب واحد، وعلم واحد ووطن واحد ودولة واحدة، أجدادنا أورثونا هذا الوطن ونحن سنورثه إلى الأجيال القادمة، وكما نفتخر اليوم بأجدادنا ستفتخر بكم الأجيال القادمة في المستقبل".[2]

الفرع الثالث: توظيف قضية اللاجئين السوريين كأداة مساومة تجاه الإتحاد الأوروبي:

تعتبر مفاوضات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي الذي يوفر لتركيا مكاسب سياسية وإقتصادية ويساهم في تعزيز مشاركتها وجهودها البناءة في المناطق المجاورة الهدف الرئيسي لسياسها الخارجية، وهنا تنطبق عليها نظرية الدور بإعتبارها فاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى والتي تسعى إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية.[3]

وقد بدأت تركيا بالضغط على دول الإتحاد الأوروبي من خلال تسهيل تدفق اللاجئين لدى الإتحاد، حيث إنتقل قرابة مليون شخص من تركيا إلى بلدان الإتحاد الأوروبي بعد عامين من بداية الأزمة السورية، وتحت هذا الضغط بدأ عدد من دول

---

[1] دوست ميرخان، **مرجع سابق**.

[2] **المكان نفسه**.

[3] د. مليحة بنلي الطون ايشق، محاضرة بعنوان: سياسة تركيا الخارجية وإنعكاساتها الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، (2019/04/05).

الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عام 2015م بالتفاوض مع تركيا بشأن اللاجئين، وفي مارس 2016م توجت المفاوضات التي عرفت بإتفاق الإتحاد الأوروبي– تركيا، وحسب الإتفاقية تلتزم تركيا بإستقبال كل اللاجئين الشرعيين الذين يعبرون من تركيا إلى اليونان إبتدءا من 20 مارس 2016م، بالمقابل وعد الإتحاد الأوروبي بالسماح للمواطنين الأتراك بالسفر إلى دول الإتحاد دون تأشيرات دخول، وإحياء المفاوضات المتوقفة بشأن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.[1]

إضافة إلى تقديم مساعدات للاجئين الذين يعيشون داخل تركيا تصل قيمها إلى 6.7 مليار دولار. وفي التطبيق لم يتم إعادة سوى 1564 لاجئا خلال الثلاث سنوات الماضية، في حين تم قبول 12489 لاجئ سوري شرعي من تركيا إلى دول الإتحاد الأوروبي. وتعتبر الإجراءات البطيئة المعمول بها في اليونان لإعادة اللاجئين غير الشرعيين لتركيا، من أسباب إنخفاض أعداد عودتهم إلى تركيا، وحسب المفوض الأوروبي المسؤول عن سياسة اللاجئين دميتريس أفرامبولوس: "إن على السلطات اليونانية أن تعزز جهودها في ضوء البيان الأوروبي التركي وأن توفر الموارد الملائمة لضمان إعادة المهاجرين بشكل فعال لتركيا". وقد أدت هذه الإتفاقية إلى تراجع كبير في حركة تدفق اللاجئين وإلى خفض حصيلة حوادث الغرق في البحر.[2]

كما هددت السلطات التركية الإتحاد الأوروبي بفتح الطريق من تركيا إليه أمام اللاجئين السوريين حال عدم تدخل دول أوروبا لوقف هجوم القوات الحكومية السورية على أدلب،[3] مما دفع المسئولين الأوروبيين إلى رفض شن أي حملة عسكرية على أدلب

---

[1] أحمد فتح الله عبد القادر أحمد وآخرون، "الإنعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا"، في:
https://democratical.com
(18/05/2019).

[2] خالد سلامة، "حصيلة سنتين من الإتفاقية التركية الأوروبية بشأن اللاجئين"، في:
https://www.dw.com
(18/05/ 2019).

[3] ـــــــــــ، "تركيا: سنفتح الطريق للاجئين السوريين إلى أوروبا إذا لم توقف عملية أدلب"، في:
https://arabic.rt.com>middle.east
(19/05/2019).

في ظل إحتوائها على عدد كبير من اللاجئين الذين هجرهم النظام من مناطق أخرى.[1] **أنظر إلى الملحق رقم 5.**

المبحث الثالث: مستقبل اللاجئين السوريين في تركيا:

لا يزال الصراع في سوريا يقود أكبر أزمة نزوح في العالم، ولا يزال أكثر من 6 ملايين شخص مشردين داخليا، وهناك أكثر من 5.6 مليون لاجئ في جميع أنحاء المنطقة، لقد وصل لصراع الآن إلى عامه الثامن حيث لا يزال اللاجئون بحاجة إلى الوصول إلى الأراضي والحماية الدولية والدعم الإنساني في البلدان المضيفة، وفي الوقت نفسه عاد بعض اللاجئين بطريقة تلقائية ذاتية التنظيم منذ بداية الأزمة في حركات لا تنظمها أو تساعدها المفوضية، على الرغم من أن عدد العائدين لا يزال منخفضا مقارنة بعدد اللاجئين في البلدان المضيفة.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم السيناريوهات المحتملة حول عودة اللاجئين أو إستمرار بقاءهم داخل الدول المضيفة لهم خاصة في تركيا.

المطلب الأول: سيناريوهات حل الأزمة وعودة اللاجئين السوريين:

يرتكز هذا السيناريو على نظرة تقوم على إمكانية توافق الآراء الدولية والإقليمية حول تسوية سياسية للخروج من الأزمة والتي تتمثل في إيجاد حكومة إنتقالية وطنية، تشارك فيها المعارضة والأطراف السورية المعتدلة لا يكون لبشار الأسد دور فيها، مع الحفاظ على مؤسسات الدولة الحكومية والعسكرية لحفظ على الأمن والإستقرار، وذلك من أجل محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة بكافة أشكالها كتنظيم داعش وجبهة النصرة خوفا من إنتشارها لاحقا على المستوى الإقليمي والدولي، مما قد يشكل تهديدا

[1] مثنى فائق الحسن، **مرجع سابق.**

للدول الكبرى، وبذلك يبدأ اللاجئين السوريين بالعودة إلى وطنهم وتتقلص أعدادهم في الدول المضيفة لهم خاصة تركيا.[1]

ومع إستعادة جل أراضي الجنوب، وبداية عودة اللاجئين من الخارج إلى وطنهم، تكون الأزمة قد أشرفت على نهايتها بعد سنوات من التدمير والتخريب والتشريد، ما يفتح المجال الواسع للحل السياسي، فالملايين من النازحين واللاجئين السوريين يحترقون شوقا للعودة الى بلدهم، وإستئناف حياتهم الطبيعة.[2]

تلقى السوريين سنة 2018م في تركيا رسائل نصية على هواتفهم المحمولة تشجعهم على العودة إلى المناطق الآمنة في سوريا، وخلال سنة ونصف عاد من مجموع السوريين البالغ عددهم 3.5 مليون، حوالي 150 ألفا لاجئ إلى سوريا، إذ أن أوائل العائدين عبروا عن طريق الحدود، قسم منهم عاد مباشرة والقسم الأخر فضل البقاء بعد عبوره إلى هناك في أيام العيد الماضي، وقد تركزت مناطق عودة اللاجئين في سوريا في إعزاز وعفرين بريف حلب الشمالي.[3]

تقوم الدول المجاورة بوضع برامج لإعادة اللاجئين السوريين بينما يرغب الكثير منهم في العودة إلى ديارهم، ومع إغلاق الدول المجاورة للمخيمات، يضطر بعض اللاجئين إلى العودة، وهذا وضع جديد في سوريا، إضافة إلى الهزيمة الإقليمية لداعش في سوريا مقابل مناطق الصراع الأخرى وبلدان المقاتلين الأجانب، حيث أن أعداد كبيرة من الأجانب الذين إنظموا إلى الجهاد في سوريا أو إنظموا إلى صراعات إسلامية متطرفة أخرى في أماكن أخرى عادوا إلى بلادهم، مما زاد من التحديات خارج سوريا،

---

[1] د. حسن بن عبد الله الدعجه، د.عبد الله، بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، محاضرة بعنوان: نظرة مستقبلية للجوء في الوطن العربي الحالة السورية نموذجا، جامعة نايف العربية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة، الرياض، (10-2015/09/03)، ص27.

[2] حسين لقرع، "الأزمة السورية....بداية النهاية"، في:
https://www.echoroukonline.com/الأزمة-السورية-بداية-النهاية
(29/05/2019).

[3] ـــــــــ، "تركيا تشجع اللاجئين السوريين على العودة إلى بلادهم"، في:
https://www.google.com/amp/s/www.enabbaladi.net
(25/05/ 2019).

أيضا لازال وضع الأكراد مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الوحدة الوطنية السورية قد تحسنت مأخرا وإنخفض الدعم العسكري الأمريكي بشكل كبير. إضافة إلى تسليم المنطقة لتركيا بطريقة آمنة إلى الجنوب السوري، لكن تركيا تستمر في مواصلة نشاطها ضد الجماعات الكردية في شمال سوريا، فتركيا والعناصر غير الكردية في الجنوب السوري لديها أتفاق للتعامل مع المشكلة الكردية في مرحلة لاحقة.[1] **أنظر للمخطط رقم 06.**

المطلب الثاني: سيناريوهات حل قضية اللاجئين السوريين والإبقاء على الوضع القائم في تركيا:

من خلال هذا المطلب سنقدم بعض الحلول المقترحة لقضية اللاجئين السوريين في تركيا، نظرا لما أضحت تسببه من مشاكل وعراقيل كبيرة على تركيا وعلى اللاجئين أنفسهم في الآونة الأخيرة.

بقاء اللاجئين السوريين في تركيا:

إجتمع المسئولون الأتراك وممثلي المعارضة السورية والمنظمات المهتمة بالشؤون بهدف التقليل من حدة التوتر بين الطرفين الأتراك واللاجئين السوريين، نظرا للمشاكل الحاصلة سواء من الجانب السوري أو التركي، وهناك بعض الخطوات العملية لإحتواء القضية بين الجانبين. ولتجاوز تركيا قضية اللاجئين السوريين في إقليمها سعت إلى وضع سيناريوهات توصلها إلى الإبقاء على الوضع القائم وحل مشكلة اللاجئين السوريين في تركيا ذلك من خلال توفير بعض الإمتيازات لهم، والحلول المتوصل إليها توجه أولا وزارات الحكومة السورية المؤقتة ومنظمات المجتمع المدني مثل إتحاد رجال

[1] ـــــــــ، "جسور للدارسات، القضية السورية في الإنتخابات التركية"، في:
https://jusoor.co/details/417
(24/05/2019).

الأعمال للتواصل مع الحكومة التركية ورجال الأعمال الأتراك ذلك للوصول إلى حل قضية اللاجئين السوريين.[1]

لقد إهتمت الدولة التركية بالسوريين المتواجدين على أراضيها وأصدرت قرارا في نهاية عام 2014م سمته قانون الحماية المؤقتة الذي نظم حياة المواطنين السوريين في تركيا من جميع النواحي (العمل، الإقامة، الصحة، التعليم).

1- التعليم: بعد أن تشكلت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة، والتي كان من ضمن نشاطها الإشراف على المدارس وتوحيد المناهج، وفي نهاية 2014م أصدرت وزارة التربية قرار سمحت فيه للأطفال السوريين بالتعلم في المدارس التركية.[2]

قد إقترحت الحكومة التركية في هذا الشأن مجموعة من الحلول المتمثلة فيما يلي:

- فتح مدارس تكفي لإستيعاب كافة الطلاب السوريين.

- زيادة مقاعد الطلاب السوريين في الجامعات التركية.

- السماح بتوفير جامعات سورية خاصة بالطلاب السوريين بحيث يكون الدوام بعد إنتهاء الطلاب الأتراك.

- قبول طلاب الجامعة السوريين المنقطعين عن الدراسة حتى في حالة عدم تتوفر الوثائق المطلوبة.

2- تسهيلات السكن: لقد عملت وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة والحكومة التركية على تحسين شروط السكن إضافة إلى الحد من إرتفاع الإيجار ومنع الاحتكار وكناية عقود الإيجار باللغة التركية والعربية، تشيد بنايات سكانية خاصة للسوريين بإيجار منخفض بالمدن التركية.

[1] د. عبد الله حمادة، محاضرة بعنوان: أزمة اللاجئين السوريين في تركيا التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة، جامعة حلب: كلية الإقتصاد قسم الإحصاء ونظم المعلومات، ص220.

[2] د. محي الدين بنانة، محاضرة بعنوان: تعليم اللاجئين والمهاجرين السوريين بين الواقع والمأمول، كلية أكسفورد للعلوم، سورية، ص ص268،267.

3- توفير فرص العمل: حيث تقوم وزارة الإقتصاد والمالية بالتنسيق مع الحكومة التركية والحكومة السورية المؤقتة ببناء قاعدة بيانات للمستثمرين السوريين ومجالات إهتمامهم إضافة إلى تسهيل إجراءات ترخيص مشاريع صناعية ومشاريع تجارية لإستيعاب أكبر عدد من السوريين. إحداث شركات مساهمة سورية تركية يساهم في رأسمالها رجال أعمال سوريين وأتراك وتوفير فرص عمل للعمال السوريين، وتأمين تسهيلات بنكية للسوريين لزيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل.[1]

4- الصحة: تهتم وزارة الصحة بالحكومة السورية المؤقتة ونقابة الأطباء السورية والحكومة التركية بقطاع الصحة بحيث تسعى إلى تقديم خدمات طبية مجانية من طرف المستشفيات الحكومية التركية للاجئين السوريين، تشمل جل الإختصاصات أهمها (الطب النفسي، العمليات الجراحية).[2]

ومن خلال التنسيق بين وزارة الصحة بالحكومة السورية المؤقتة ونقابة الأطباء السورية توصلوا إلى حلول نذكر من بينها:

- إحداث مشافي مؤقتة خاصة بالسوريين بإطارات مشتركة تركية سورية.
- توظيف الإطارات الطبية السورية في المشافي التركية وخاصة المشافي التي يقصدها السوريين. إضافة إلى تسهيل قبول كافة المرضى السوريين في المشافي التركية.[3]

5- الإقامة: تتولاها وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة والحكومة التركية حيث يقومان بتقديم تسهيلات للاجئين من أهمها:

- تسهيل إجراءات الإقامة للسوريين مع مراعاة ظروفهم الحالية.
- الموافقة للسوريين بممارسة العمل بأي نوع من أنواع الإقامة المتوفرة لديهم.[4]

6- تسجيل الأحداث الحيوية:

---

[1] د. عبد الله حمادة، **مرجع سابق**، ص ص221،220.

[2] بسام دباغ، "خدمات طبية...صحة اللاجئين السوريين مؤمنة في تركيا"، في:
https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/a
(28/05/2019).

[3] د. عبد الله حمادة، **مرجع سابق**، ص222.

[4] **المرجع نفسه**، ص221.

– فتح مكاتب تركية سورية لتسجيل حالات الزواج بين السوريين فيما بينهم، وحتى الأتراك والسوريين ذلك للمحافظة على حقوق المتزوجات السوريات.

– فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الولادة والوفيات في تركيا.[1]

7– دمج السوريين في المجتمع التركي: على الرغم من التصريحات السياسية للأحزاب التركية المعارضة، الآن تركيا بدأت تمهد الطريق لدمج الكثير من السوريين في المجتمع التركي،[2] حيث شملت عملية إدماج السوريين في المجتمع التركي التأهيل الإجتماعي والإقتصادي، إضافة إلى أن عملية دمج اللاجئين السوريين الذين يتبعون الثقافة والعادات الشرقية ويتبعون الدين الإسلامي، شعوب بفائدة إقتصادية.[3] والمسؤول عن هذه العملية وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة والحكومة التركية والتي تعمل على تقديم بعض التسهيلات لدمج السوريين من خلال إقامة دورات تدريبية للشباب السوريين على:

– كيفية التأقلم مع المجتمع التركي.

– تعريف اللاجئين السوريين على العادات والتقاليد التركية.

– حسن المعاملة بين اللاجئين السوريين والأتراك.

– إقامة ندوات ثقافية مشتركة بين الطرفين.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص223.

[2] ـــــــــ، "تركيا تعمل على دمج السوريين رغم حديثها عن إعادتهم إلى بلادهم...هذه الحقائق"، في:
https://hadiabduallah.net
(01/06/2019).

[3] ـــــــــ، "إندماج اللاجئين السوريين داخل المجتمع التركي"، في:
https://www.turkpress.co
(01/06/2019).

[4] د. عبد الله حمادة، **مرجع سابق**، ص223.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تمحور أساسا حول تداعيات التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين على العلاقات السورية التركية التي إتسمت بالدقة والتطور المستمر، إذ شهدت تحولا واضحا عند توجه تركيا نحو عمقها الإستراتيجي في سوريا بالإضافة إلى الظروف والأوضاع المأساوية التي يمر بها اللاجئين السوريين في تركيا والوضع القانوني.

حاولت تركيا المشاركة في مخططات التعاون الدولي والمساهمة الإقليمية لتحقيق الأمن والإستقرار لهؤلاء اللاجئين، فقد سعت تركيا لإحتواء اللاجئين من خلال سياساتها الداخلية والخارجية، وأخيرا توصلنا إلى قراءة موجزة حول السيناريوهات المتوقعة إما حل الأزمة وعودة اللاجئين إلى بلادهم أو بقاء على الوضع القائم.

الخاتمة

عرف العالم خلال العقود الأخيرة تغيرات جذرية على الساحة الدولية من بينها قضية اللاجئين السوريين، التي تعتبر أسوء كارثة إنسانية والأكثر خطورة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نظرا لإمتدادها وتداعياتها محليا وعلى الدول المجاورة لها. فالاجئ السوري أجبر على ترك بلده بسبب تدهور الأوضاع داخل سوريا، واللجوء إلى دول الجوار خاصة تركيا التي تعتبر من أبرز الفاعلين في قضية اللاجئين السورين من خلال دعمها لهم وإستقبالهم على أراضيها.

تربط سوريا وتركيا علاقات وطيدة منذ القدم نظرا لوجود عدة عوامل كتقارب الحدود، والتعاون في المجال الإقتصادي. ومع ظهور الأزمة وتنامي الأوضاع في سوريا، تراجعت العلاقات بين الطرفين خاصة بعد تأييد تركيا للمعارضة السورية خدمة لمصالحها،عن طريق توظيف اللاجئين السوريين في قضايا سياسية.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع نستنتج أن:

- اللاجئ هو الشخص الذي يترك بلده ويطلب اللجوء إلى بلد أخر غير موطنه، لأسباب تتعلق بالحروب والنزاعات المسلحة الإثنية، أو الطائفية، أو لأسباب سياسية.
- اللجوء حالة إنسانية تستدعي تقديم المساعدات الفعلية لذلك عمل القانون الدولي على تكثيف الجهود للحد من هذه الظاهرة، وإيجاد حلول لها، من خلال جملة من الإتفاقيات الدولية منها الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين1951 م والبروتوكول التابع لها1967م، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية1950م، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الخاصة بوضع اللاجئين مثل مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، منظمة العفو الدولية 1961م، منظمة العمل الدولية.
- إن الأسباب الفعلية التي أدت إلى تدهور الأوضاع في سوريا راجع إلى تدخل الدول الكبرى والإقليمية في الأزمة، فما كانت لتتفاقم إلى هذا الحد لو بقيت في

نطاق محلي بين المعارضة والنظام، خاصة وأن مواقف الدول الكبرى تجاه الأزمة تخدم مصالحها الخاصة.

- توجد عدة عوامل شجعت تركيا للتدخل في الأزمة السورية، ذلك لتقارب الحدود الجغرافية بين البلدين، مما يؤثر على أمنها القومي وإستقرارها الداخلي. إضافة إلى المساعي والأهداف التركية في منطقة الشرق الأوسط فهي تهدف إلى تعظيم قوتها وإبراز دورها الإقليمي في الساحة الدولية.
- مع ظهور قضية اللاجئين السوريين بدأت العلاقات السورية التركية تأخذ منعطفا أخر، بسبب دعم النظام التركي للمعارضة السورية مما أدى إلى تدهور الأوضاع بين الطرفين.
- تعتبر تركيا أكبر مستقبل للاجئين السوريين إذ وصل عددهم في نهاية 2018م إلى أزيد من ثلاثة ملايين لاجئ كما تعد كل من ولاية إسطنبول شانلي أرفا هاتاي كليس أكثر الأماكن تمركزا للاجئين من مختلف الفئات، الأطفال النساء الطبقة البرجوازية.
- يعتبر الوضع الإقتصادي والإجتماعي والقانوني للاجئين السوريين المقيمين داخل المخيمات أفضل بكثير مقارنة بأولائك الموجودين خارجها، إذ أن قانون الحماية المؤقتة التركي يمنحهم جملة من الحقوق التي تحفظ أمنهم.
- يمكن تثبيت دور تركيا إزاء قضية اللاجئين السوريين من خلال إنتهاجها لمجموعة من الآليات المتمثلة في فتح الحدود أمام اللاجئين ، إقامة مخيمات، وضع قانون الحماية المؤقتة.
- وظفت تركيا قضية اللاجئين السوريين بما يخدم مصالحها الداخلية (الإنتخابات) والإقليمية (القضية الكردية) والدولية (الإتحاد الأوروبي).
- وفق المؤشرات الحالية والسياسات التركية تجاه اللاجئين السوريين يحتمل رجوع وعودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم لاستئناف حياتهم الطبيعة السابقة، خاصة وأنهم يتعرضون للكثير من الضغوطات ومختلف أنواع الإستغلال في دول الجوار وتحديدا في تركيا. كذلك يحتمل بقاء اللاجئين السوريين في تركيا خاصة وأن

تركيا تعمل على تحسين سبل عيشهم من خلال وضع جملة من القواعد القانونية التي تضمن أمنهم وسلامتهم.

الملاحق

الملحق رقم 1: خريطة تبين انتشار قوى النظام والمعارضة على الأراضي السورية

المصدر:

https://www.orient-news-show/79022

الملحق رقم 2: خريطة توضح عدد اللاجئين في دول الجوار

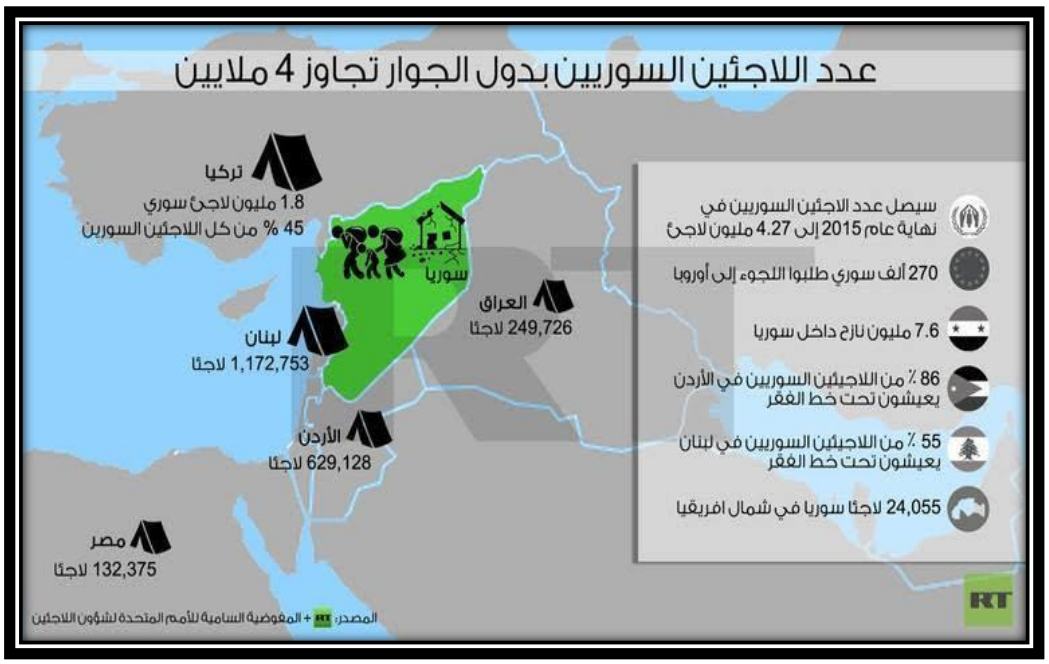

المصدر:

http://albedaiah.com/news/2015/09/02/96012

الملحق رقم 3: مخطط يوضح الظروف المأساوية للاجئين السوريين في تركيا

المصدر:

ـــــــــــ، تقرير حول: اللاجئون في تركيا...ظروف مأسوية وأوضاع صادمة، تركيا، 26 يوليو 2018، ص07.

الملحق رقم 4: مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا

المصدر:

https://www.aa.com.tr

الملحق رقم 5: مخطط يوضح التمويل اللازم دوليا لمشاريع رعاية اللاجئين السوريين 2012-2018

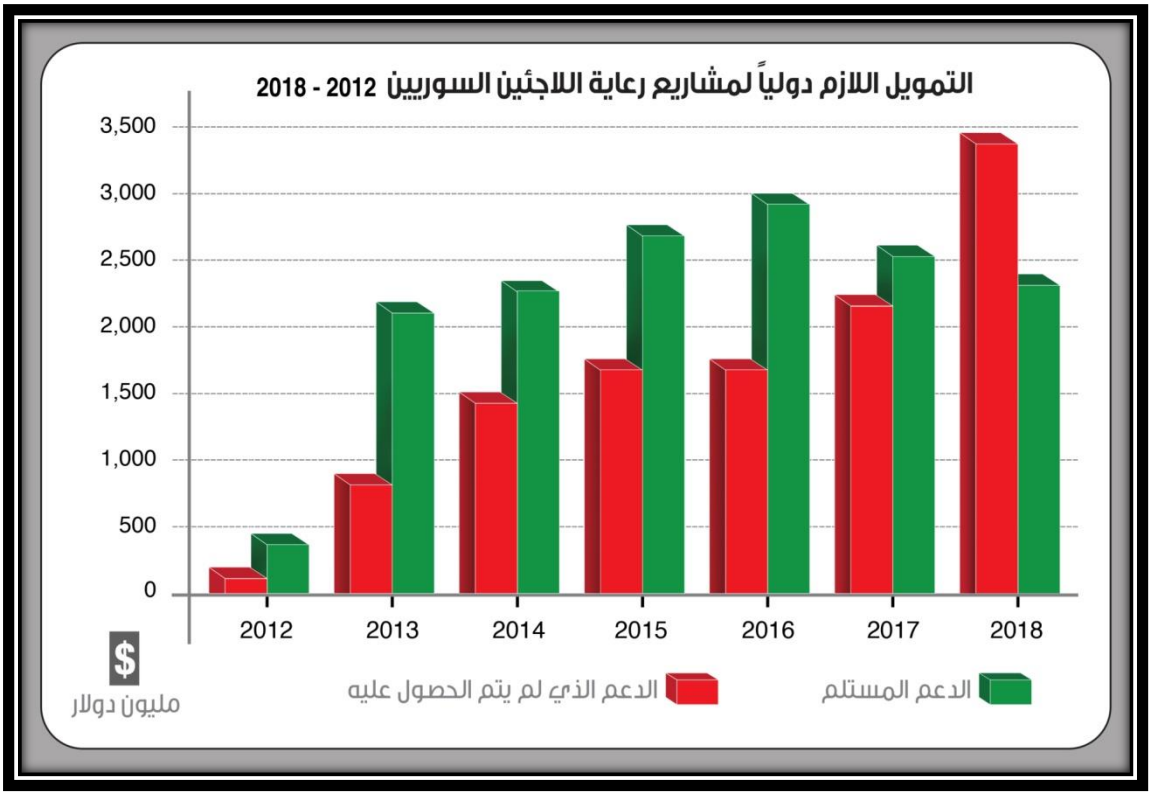

المصدر:

https://www.google.com

الملحق رقم 6: مخطط يوضح التغيرات التي يجب أن تشهدها سوريا لإحتمال عودة اللاجئين السوريين.

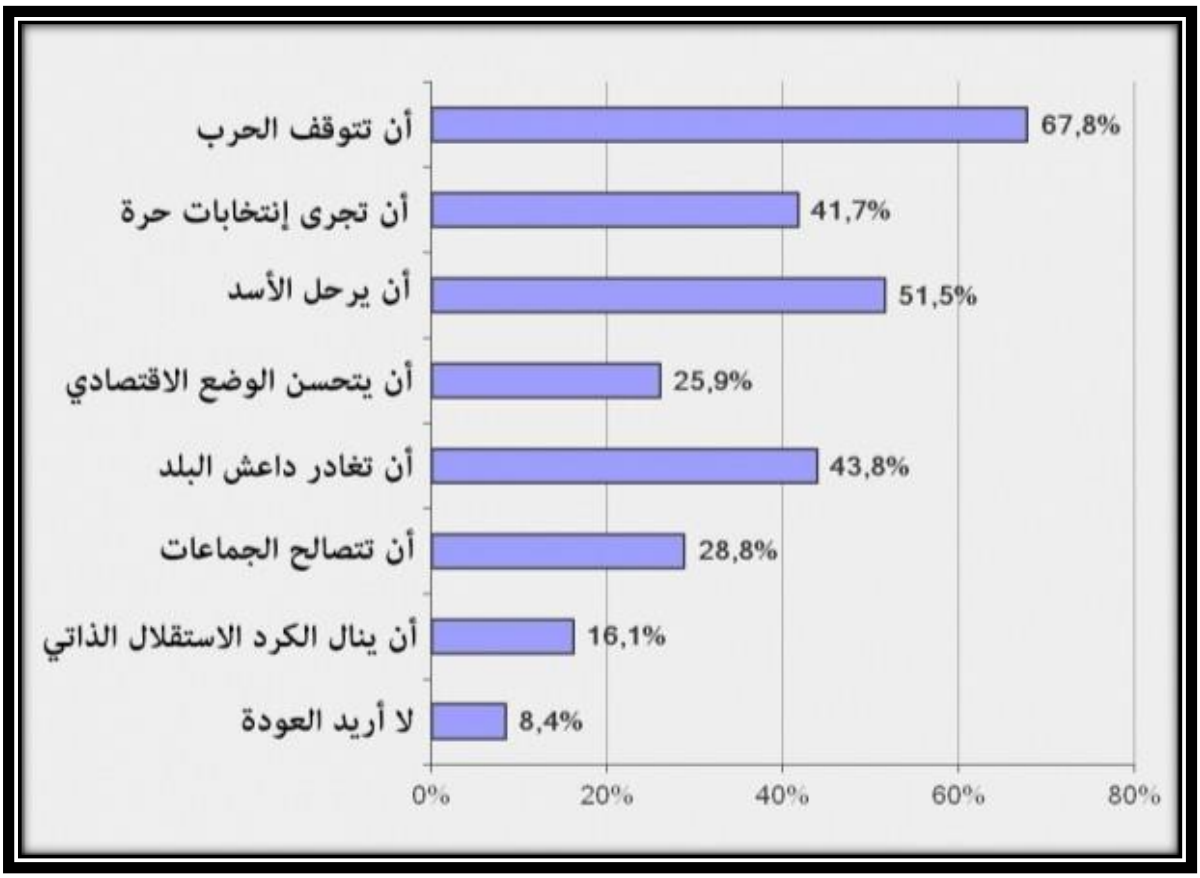

المصدر:

https://turkpress.com

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب السماوية:

- القرآن الكريم

1. سورة التوبة، الآية (57).
2. سورة الحشر، الآية (09).
3. سورة آل عمران، الآية (97).
4. سورة الأنفال، الآية (72).

2. المعاجم والقواميس:

1. د. سعيفان، أحمد. **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**. بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 2014.

2. دعبس، يسرى. **معجم المصطلحات السياسية**. البيطاش للنشر والتوزيع، د ط.

3. زيتون ، وضاح. **المعجم السياسي**. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، د ط، 2010.

4. طاهر، حسين. **معجم المصطلحات السياسية والدولية**. بيروت، ط1، 2011.

5. طشطوش، هايل عبد المولى. **الموسوعة للمصطلحات السياسية الإقتصادية**. عمان: دار الحامد، ط1، 2012.

3. الكتب:

1. أبو لوفا، أحمد. **حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين**. الرياض: ط1، 2009.

2. الأفريقي المصري، إبن منظور. **لسان العرب.** بيروت: دار صادر، م1، د ط، 1994.
3. الحاج، سعيد. **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا.** مركز إدراك للدراسات والإستشارات، مارس2016.
4. الحاج، هيثم. **روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل.** الأردن: دار عمان، ط1، 2016.
5. الزين، حسن محمد. **الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**. بيروت: دار العلم الجديد، ط1، 2013.
6. الشرابي، خالد أحمد. **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة وتأثيرها على دول الجوار العربي سوريا العراق.** عمان: دار السواقي العلمية، ط1، 2015.
7. الصدوق، عمر. **دراسة في مصادر حقوق الإنسان.** بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003.
8. أمر الله، برهان. **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي.** القاهرة: دار النهضة العربية، د ط، 1983.
9. بشارة، عزمي. **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة لفهم التاريخ الراهن.** بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات العربية، د ط.
10. خضر، خضر. **مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان.** طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط3، 2008.
11. د. البسيوني، محمود شريف. **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.** القاهرة: دار الشروق، ط1، 2003.
12. د. سعيد، إبراهيم أحمد. **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية.** دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2016.
13. د. عبد العزيز، قادري. **حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات.** الجزائر: دار هومة، د ط، 2003.

14. دردر، إيغور وآخرون. **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**. بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2006.

15. سرحان، عبد العزيز محمد. **القانون الدولي العام**. القاهرة: دار النهضة العربية، د ط، 1991.

16. سلوم العزاوي، سلمان داود. **حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية**. الأردن: دار أمنة، د ط، 2014.

17. شربشي الجبوري، مصلح خضر. **جذور الإستبداد والربيع العربي**. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

18. شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي**. الجزائر: دار الكتاب، د ط، 1997.

19. عبد الظاهر، أحمد. **إبعاد الأجانب في التشريعات الجنائية العربية**. أبوظبي: ط1، 2014.

20. عبد الغاني، عبد القادر. **التغير الجديد في الوطن العربي وفرض التجول الديمقراطي، مستقبل العرب**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 12 ديسمبر 2012.

21. لأدمي، محمد. **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2017.

22. لورو، باتريك. **الإمبراطورية الرومانية**. فرنسا: دار الكتاب الجديد، ط1، 2008.

23. مبروك، غضبان. **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية دراسة تاريخية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته مع التركيز على عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، 1994 .

24. محفوض، عقيل سعيد. **سورية وتركيا الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

25. محمد الحماوي، محمد جاسم. **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان**. الإسكندرية: دار هومة، د ط، 2003.

26. محمد الزين، حسن. **الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**. بيروت: دار العلم الجديد، ط1، 2013.

27. محي الدين، محمد. **ملخص محاضرات في حقوق الإنسان**. القبة الجديدة: دار الخلدونية، د ط، 2011.

28. نصر، ربيع، وآخرون. **الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية**. المركز السوري لبحوث السياسية في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013.

29. نورة بن علي، يحياوي. **حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي**. بوزريعة: دار هومة، د ط، 2004.

4. المجلات:

1. أبو القاسم، محمود الحمدي. "ديمغرافيا المتحركة أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار الجغرافي". مجلة أراء حول الخليج، ع98، 02 أوت 2015.

2. الأيوبي، عبد الله. "ما أهداف أمريكا في سوريا؟". مجلة أخبار الخليج، ع09،10، 12 يونيو 2019.

3. العظمى، محمد سعيد. "مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي". مجلة الفلق، 2014، في:

https://www.alfalaq.com

4. بلمديوني، محمد. "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، **الأكاديمية للدراسة الإجتماعية والإنسانية**، ع17، جانفي 2017.

5. جبر، إياد. "مراحل تطور الثورة السورية". مجلة البيان، ع342، 11 نوفمبر 2015، في:

https://www.albayan.co.uk

6. جبر، إياد. "أزمة اللاجئين تحدد مسار العلاقات التركية الأوروبية". مجلة البيان، 2016/12/28.

7. حول، محمد زاهد. "الدور التركي منذ بداية الأزمة السورية". مجلة البيان، ع366، 2017، في:

https://www.albayan.co.uk

8. حروري، سهام. "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، ع5.

9. د. المصري، خالد. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م30، ع02، 2014.

10. د. الرباع، جواد. "مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية"، ع1، أكتوبر 2018.

11. د. طعمه، أحمد. "التدخل الدولي في سوريا إلى أين؟". مجلة البيان،ع366، 2017/10/19، في:

https://www.albayan.co.uk/mobile/mazarticle2.opssx?2017

12. راما سليم فارس، مدين علي. "تطور العلاقة السورية التركية خلال الفترة 2000-2012". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، م36، ع4، 2014.

13. زنبوعة، محمود قاسم. "الأزمة السورية – السياسات التنموية والآثار الإقتصادية والإجتماعية "، م3، ع2، 2014.

14. عبد الشهيد، سنان طالب. "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، مجلة العربي للعلوم الإقتصادية والإدارية، م4، ع13، 2009.

15. عبد القادر، نزار. "روسيا والأزمة السورية: مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب". مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع84، نيسان2013، في:

https://www.lebarmy.gov.lb

16. عدوان، أركان إبراهيم. "إنعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا". مجلة المستنصرة للدراسات العربية، ع47، 2014.

17. طالب فرج، صلاح الدين. "حقوق اللاجئين في الشرعية الإسلامية والقانون الدولي"، مجلة الجامعة الإسلامية. م17، ع1، جانفي 2009.

18. هادي العبيدي، حاتم غائب سعيد. "اللجوء السوري وإنعكاسه على إقتصاد المضيف". مجلة العلوم التربوية والإجتماعية، فيفري 2018، في:

https://www.albayan.co.uk

5. مذكرات وأطروحات التخرج:

1. أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان. **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية (2011-2013)**، رسالة ماجيستر. جامعة الأزهر: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2015.

2. العيدي، جمال فوراري. **اللجوء السياسي في القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 2: كلية الحقوق، 2012.

3. بلقاسم، سعدون. **النظام القانوني للاجئ الحروب الأهلية**، مذكرة ماستر. جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015.

4. بوساحة، أمال. **المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة**، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2014/2013).

5. خضراوي، عقبة. **الحماية الدولية للاجئين**، مذكرة ماجستير. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

6. دنى، إيمان. **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2003**، أطروحة شهادة الدكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

7. سلامة، رشا أمان. **مبدأ عدم الإعادة القصرية للاجئين في القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه. جامعة: ما بين النهرين، كلية الحقوق، 2015.

8. عبد العاطي، محمد. **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008**، مذكرة ماجستير. جامعة الأزهر غزة: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2012.

9. عبد الله السعودي، عبد العزيز بن محمد. **حقوق اللاجئين بين الشرعية والقانون**، رسالة ماجستير. جامعة العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا،2007.

10. عبد المحي عبد القادر، رامي عبد الله. **توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**، رسالة ماجستير. أكاديمية الإدارة والسياسة الدراسات العليا: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2014.

11. معروف، سليم. **حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة**، مذكرة ماجستير. جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2009.

12. مكناسي، حمزة. **حماية اللاجئين في ظل إتفاقية أديس أبابا لشؤون اللاجئين في إفريقيا**، مذكرة ماجستير. جامعة سكيكدة 20 أوت 1955: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

6. المحاضرات:

1. أبو لوفا، أحمد. محاضرة بعنوان: اللجوء في الإسلام. كلية الحقوق قسم القانون الدولي العام، القاهرة، مصر.

2. د. الدعجه، حسن بن عبد الله ، د. بن سعود الكبير آل سعود، عبد الله بن خالد. محاضرة بعنوان: "نظرة مستقبلية للجوء في الوطن العربي الحالة السورية نموذجا". جامعة نايف العربية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة، الرياض، 10-2015/09/03.

3. د. الطون إيشق، مليحة بنلي. محاضرة بعنوان: "سياسة تركيا الخارجية وإنعكاساتها الإقليمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019/04/05.

4. د. العبيدي، علي. محاضرة بعنوان: مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على القانون الإنساني. كلية المأمون الجامعة.

5. د. بنانة، محي الدين. محاضرة بعنوان: "تعليم اللاجئين والمهاجرين السوريين بين الواقع والمأمول". كلية أكسفورد للعلوم، سورية.

6. د. حمادة، عبد لله. محاضرة بعنوان: "أزمة اللاجئين السوريين في تركيا التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة". جامعة حلب: كلية الإقتصاد قسم الإحصاء ونظم المعلومات.
7. سلافة، طارق الشعلان. محاضرة بعنوان: "الحرب ومبدأ عدم رد اللاجئين. جامعة القادسية، كلية القانون، 2008/2007.
8. شاكر، مظهر. محاضرة بعنوان: القانون الدولي للاجئين، دراسة قانونية تحليلية في حق اللجوء. بغداد، 2014.
9. كالو، محمد. محاضرة بعنوان: "اللاجئون السوريين الواقع والمأمول". جامعة إديمان تركيا، 2016/5/14.

7. الإتفاقيات والمؤتمرات:

أ/الإتفاقيات:

1. إتفاقية الأمم المتحدة 1951م الخاصة بوضع اللاجئين.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
3. المفوضية السامية للأمم المتحدة، قسم شؤون الإعلام. إتفاقية الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في إفريقيا. سبتمبر 1969.
4. جاي-س-جوديل-جيل، إتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها. كلية أول سولز، أكسفورد.
5. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة. مؤتمر الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية. 14 ديسمبر 1950.

ب/ المؤتمرات:

1. جامعة الدول العربية. المؤتمر العلمي الثاني للخريجين، الثورة السورية ثورة الكرامة والحرية الأسباب، التطورات والتداعيات، الآفاق المستقبلية. 26-2011/11/27.
2. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مؤتمر الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية. 14 ديسمبر 1950.

8. التقارير:

1. ـــــــــــ، **تقرير المنظمات غير الحكومية حول: "الإنتهاكات الواقعة على النساء في سوريا والأثر المجفف للنزاع عليهن"**. تشرين الثاني 2016.

2. ـــــــــــ، **تقرير اليونيسيف حول: "أثر خمسة سنوات من الحرب على أطفال سوريا وطفولتهم"**. 14 مارس.

3. ـــــــــــ، **تقرير حول: "اللاجئون في تركيا...ظروف مأسوية وأوضاع صادمة"**. تركيا، 26 يوليو 2018.

4. ـــــــــــ، **تقرير حول: "حدود الضيافة الأوضاع القانونية والإجتماعية للاجئين السوريين في تركيا"**، في:

https://www.researchate.net

5. ـــــــــــ، **تقرير حول: "حماية جيل من الضياع تركيا عندما أتخيل مستقبلي، لا أرى شيئا"**. نوفمبر 2015.

6. ـــــــــــ، **تقرير حول: "مستقبل سوريا، أزمة الأطفال اللاجئين، المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"**، نوفمبر 2013.

7. ـــــــــــ، **تقرير منظمة العفو الدولية حول: "التصدي للازمة العالمية للاجئين: من التملص من المسؤولية إلى تقاسمها"**. ط1، 2016، في:

https://www.amnesty.org

8. ـــــــــــ، **تقرير حول: "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع، النتائج، المقترحات"**. رقم 189، أفريل 2014، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية.

9. أورخان، أويتون. **تقرير حول: "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار الوقائع النتائج المقترحات"**. تركيا: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، أفريل 2014.

10. الغزالي، ناصر. **تقرير حول: " النازحون في سورية واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر"**. اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012.

11. اللجة الدولية للصليب الأحمر، **تقرير حول: "النازحون داخل بلدانهم، (الإستجابة الإنسانية لإحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاع المسلحة)"**.

12. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة الدراسة السياسية، **تقرير حول:" حصاد القضية السورية 2018**". 13 كانون الثاني/يناير 2019.

13. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة دراسة سياسية، **تقرير حول: "محادثات أستانة تمهد لمرجعية جديدة للإنتقال السياسي**". 5 شباط فبراير 2017.

9. المواقع الإلكترونية:

1. ـــــــــ. "أحوال تركيا، الصراع الدامي..القضية الكردية التي أنهكت الشعب التركي"، في:

https://ahvalnews.com

2. ـــــــــ. "التدخل الروسي في سوريا: إطالة صراع لا نهاية له أصلا"، في:

https://www.broking.eduta/opinions

3. ـــــــــ. "العلاقات بين سوريا وتركيا منذ إندلاع الحرب"، في:

www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713- timeline-turkey-syria-relations

4 . ـــــــــ. "اللاجئون السوريون في تركيا بالأرقام"، في:

https://www.google.com.amp/s/arabic.rt.com

5. ـــــــــ. "من جنيف 1 إلى8.... ماذا تحقق"، الجزيرة، في:

https://www.aljazeera.com

6. ـــــــــ. "المفوضية السامية للاجئين: حوالي 15 مليون لاجئ سوري مازالوا في لبنان بداية 2019"، المنار، في:

https://www.almanar.com.lb/4727183

7. ـــــــــ. "إندماج اللاجئين السوريين داخل المجتمع التركي"، في:

https://www.turkpress.co

8. ـــــــــــ. "بيانات صحفية، ثلاثة سنوات من الصراع في سوريا مرت حياة ملايين الأطفال"، في:

https://www.unhcr.org

9. ـــــــــــ. "تركيا تشجع اللاجئين السوريين على العودة إلى بلادهم"، في:

https://www.google.com/amp/s/www.enabbaladi.net

10. ـــــــــــ. "تركيا تعمل على دمج السوريين رغم حديثيها عن إعادتهم إلى بلادهم...هذه الحقائق"، في:
https://hadiabduallah.net

11. ـــــــــــ. "تركيا: سنفتح الطريق للاجئين السوريين إلى أوروبا إذا لم توقف عملية أدلب"، في:

https://arabic.rt.com>middle.east

12. ـــــ،" تركيا نحو إعادة العلاقات مع دمشق بتوجه من أردوغان"، في:
https://arabic.sputniknews.com

13. ـــــــــــ. "تطور الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، في:

https://www.dohainstitute.org/ar/polticalsludies//pages/US.Shifting-stances-on-siryan

14. ـــــــــــ. "جسور للدارسات، القضية السورية في الإنتخابات التركية"، في:

https://jusoor.co/details/417

15. ـــــــــــ. "مبادرات حل الأزمة السورية منذ 2012"، الجزيرة، في:
https://www.aljazeera.net

16. أبو جليل، لب. "جيوبوليتيك الأزمة"، الجزيرة، في: كوش، عمر. "العلاقات السورية التركية...من التأزم إلى التعاون"، الجزيرة، في:

https://bog.aljazeera.net

17. إسماعيل، شاهر. "المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية"، جامعة دمشق، 21 ديسمبر 2017، المركز الديمقراطي العربي، في:

https://democraticac.de

18. التوبة، غازي. "الثورة السورية–الأسباب والتطورات"، في:

https://islemsyria.com/uplandfile/LIB/libjibrary/6274-20120709081431

19. الحاج، سعيد. "الرؤية التركية للحل في سوريا"، مركز الجزيرة، في:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/2/3

20. الحسن، مثنى الفائق."التوظيف التركي لقضية اللاجئين السوريين"، في:

https://middle-east-online.com/التوظيف-التركي-لقضية-اللاجئين-السوريين

21. بن متروك، ياسر. "الأزمة وحقيقة الصراع"، المركز الديمقراطي، في:

https://democraticac.de/p=2509

22. جاغايتاي، "سونر، ويالكن، مايا. اللاجئون السوريون في تركيا"، في:

https://policy-analyis/vies/syrian-refugees-in-turkey/washingtoninstitute.org/or

23. حبية، بسام. "سوريا أحداث عام 2016"، في:

https://www.hrw/org

24. حويجة، مسرح. "مصير اللاجئين السوريين بين مطرقة القوانين وسندان السياسة"، في:

https://www.scenter.center.org/news/69languageArabic

25. دباغ، بسام. "خدمات طبية...صحة اللاجئين السوريين مؤمنة في تركيا"، في:

https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/a

26. زين العابدين، بشير. "تحولات الموقف التركي وتأثيره في الثورة السورية"، في:

https://strategy-watch.com

27. محمد حسن، زينب محمد. "المحددات المفسرة لتغيير سياسات الدول إزاء أزمة اللاجئين السوريين دراسة حالة تركيا وألمانيا"، المركز الديموقراطي العربي، في:

https://democraticac.de/?p=33839

28. سلامة، خالد. "حصيلة سنتين من الإتفاقية التركية الأوروبية بشأن اللاجئين"، في:

https://www.dw.com

29. شريف، بيبي. "عدد سكان تركيا يرتفع بنسبة 4.2 % لتوافد ملايين اللاجئين السوريين عليها"، في:

www.infornigrants.net

30. صلاح، أحمد. "دور القبعات البيضاء في النزاع السوري"، في:

https://pulpit.alwatanvoice.com

31. عبد الرزاق، سعيد. "العالم في 2019: تركيا تدخل العام الجديد في ظل أزمة شائكة"، في:

https://aawsat.com

32. عبد الصادق، توفيق. "سوريا من منظور الثورة وجيوبوليتيك العلاقات الدولية"، في:

https://www.riaalyom.com/intex.php/-توفيق-عبد-الصادق-من-منظور-الثورة

33. عبد القادر أحمد، أحمد فتح الله، وآخرون. "الإنعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا"، في:

https://democratical.com

34. عبد الله، هادي. "وزير الداخلية التركي يكشف أخر إحصائية لعدد السوريين في تركيا 2019"، في:

https://hadiabdullah.com

35. كوش، عمر. "العلاقات السورية التركية...من التأزم إلى التعاون"، الجزيرة، في:

https://www.aljazeera.com

36. كيالي، ماجد. "إيران وتغير قواعد الصراع في سوريا"، في:

https://www.arabaffairsonline.org

37. لقرع، حسن. "الأزمة السورية...بداية النهاية"، في:

https://www.echoroukonline.com/الأزمة-السورية-بداية-النهاية

38. مراد، أمينة."الحماية القانوني اللاجئين في ظل القانون الدولي دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي"، في:

https://democratic.de

39. مرعي، مثنى فائق وشطب عيدان، محمد. "سياسة تركيا إزاء ملف اللاجئين السوريين الطبيعة والتفاعلات"، جامعة تكريت، العراق، أكتوبر 2017، في:

https://www.researchgate.net/publication/321918191

40. موسى، عبد القادر. "_____". مركز أنابرس في:

https://anpres.net/a/227621861990113

41. ميرخان، دوست. "هل تحققت لتركيا ما كانت ترمي إليه في سوريا...؟ تركيا وأزمة جارتها سوريا"، في:

https://pydrosava.net/arabic/archives/49121

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. **———————, Syria In RUSSIA'S FOREIGN POLICY IN THE 21st CENTURY**, Agatawlodkawska-Bagam, Institute of International politiques and security, 2017.
2. Dr. Nizarreddin, Talal. **RéRussian Intervention in Syria.** tsputin's Gamblepaying off ?.
3. Sirin, Selcukr, and rogers-sirin, louren. **the educational and mental health needs of Syrian.** Syrian refugee children migration policz institute, October 2015.
4. Sonleimanov**,** Emil Aslan. **Russia's SyriaWar**. **A Strategic Trap ?,** Middle East Policy Counil, 2018.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين من طرف تركيا منذ عام 2012م، وذلك بهدف إعطاء رؤية شاملة لتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه اللاجئين السوريين، بإعتبارها أكثر القضايا الإنسانية تعقيدا، والتي كان لها صدى كبير في العالم، حيث إختلفت آراء ومواقف الدول بين مؤيد ومعارض للأزمة بغية حماية مصالحهم الإقتصادية والأمنية وتعظيم قوتهم في منطقة الشرق الأوسط.

تعد تركيا من أبرز الفاعلين في قضية اللاجئين السوريين من خلال إستقطابها أعداد كبيرة من اللاجئين، بغرض توظيفهم في قضايا سياسية تخدم مصالحها، والتي لها إنعكاسات على العلاقات السورية التركية.

الكلمات المفتاحية: التوظيف السياسي، السياسة الخارجية التركية، قضية اللاجئين السوريين، العلاقات السورية التركية، الأزمة السورية.

Abstract:

This study deals with the political employment of the Syrian refugees by Turkey since 2012, in order to give a orientations of Turkish foreign policy towards the Syrian refugees as the most complex humanitarian issue which had a great resonance in the world, where the opinions and positions of states differed between supporters and opponents. in order to protect their economic and security interests, and maximize their power in the middle east.

Turkey is one of the most prominent actors in the issue of Syrian refugees in order to attract large members for the purpose of employing them in political issues that serve their interests and which have implications for Syrian – Turkish relations.

Key words: political employment, Turkish Foreign policy, the issue of Syrian refugees, Syrian – Turkish relations , Syrian crisis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان		الصفحة
شكر وعرفان		
إهداء		
مقدمة		02
المشكلة البحثية		03
الفرضية الأساسية		03
حدود الدراسة		03
أهمية الموضوع		04
أهداف الموضوع		04
أدبيات الدراسة		05-04
أسباب إختيار الموضوع		06-05
المقاربات المنهجية والنظرية للموضوع		08-06
تبرير الخطة		09-08
صعوبات الدراسة		09
الفصل الأول: الإطار المفهومي للجوء		10
تمهيد الفصل		11
المبحث الأول	**ماهية اللجوء**	12
المطلب الأول	مفهوم ظاهرة اللجوء	12
الفرع الأول	تعريف ظاهرة اللجوء	13-12
الفرع الثاني	تطور ظاهرة اللجوء	17-13
الفرع الثالث	أسباب وأنواع ظاهرة اللجوء	19-17
المطلب الثاني	تعريف اللاجئ والمفاهيم المشابهة له	19
الفرع الأول	تعريف اللاجئ	21-19
الفرع الثاني	معايير تمييز اللاجئ عن المفاهيم المشابهة له	23-21
المبحث الثاني	**وضع اللاجئين من منظار القانون الدولي**	23
المطلب الأول	نصوص الإتفاقيات الدولية	23
الفرع الأول	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م	23
الفرع الثاني	الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية 1950م	24
الفرع الثالث	الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها	25-24

الفرع الرابع	الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل	25
المطلب الثاني	المنظمات الدولية	25
الفرع الأول	مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين	25-27
الفرع الثاني	منظمة العفو الدولية 1961م	27
الفرع الثالث	منظمة العمل الدولية	27-28
المبحث الثالث	حقوق وواجبات كل من اللاجىء ودولة الملجأ	28
المطلب الأول	حقوق وواجبات اللاجئ	28
الفرع الأول	حقوق اللاجئ	28-30
الفرع الثاني	واجبات اللاجئ	30-32
المطلب الثاني	حقوق وواجبات دولة الملجأ	32
الفرع الأول	حقوق دولة الملجأ	32-34
الفرع الثاني	واجبات دولة الملجأ	34-36
خلاصة الفصل		37
الفصل الثاني: الأزمة السورية بين الإستثمار الدولي والإستغلال الإقليمي		38
تمهيد الفصل		39
المبحث الأول	**ماهية الأزمة السورية منذ سنة 2011م**	40
المطلب الأول	أسباب ومراحل الأزمة السورية	40
الفرع الأول	أسباب الأزمة	40-42
الفرع الثاني	مراحل الأزمة	42-44
المطلب الثاني	التداعيات المحلية للأزمة السورية	44
الفرع الأول	الجانب السياسي	45-46
الفرع الثاني	الجانب الإقتصادي	46
الفرع الثالث	الجانب الأجتماعي	47
المبحث الثاني	**الأزمة السورية في ظل المواقف الدولية والإقليمية**	47
المطلب الأول	المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية	48
الفرع الأول	موقف الدول الكبرى	48-50
الفرع الثاني	موقف الدول الإقليمية	50-51
الفرع الثالث	موقف الدول العربية	52
المطلب الثاني	مسارات تسوية الأزمة السورية	53

الفرع الأول	المبادرات والجهود العربية لحل الأزمة السورية	53
الفرع الثاني	المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية	56-53
المطلب الثالث	منظور جيوسياسي للأزمة السورية	57-56
المبحث الثالث	**واقع اللاجئين السوريين في دول الجوار**	58
المطلب الأول	وجهة اللاجئين السوريين	58
الفرع الأول	اللاجئين السوريين في تركيا	59-58
الفرع الثاني	اللاجئين السوريين في الأردن	60-59
الفرع الثالث	اللاجئين السوريين في لبنان	61-60
المطلب الثاني	فئات اللاجئين السوريين	61
الفرع الأول	فئة الأطفال	62-61
الفرع الثاني	فئة النساء	62
الفرع الثالث	طبقة البرجوازيين	64-63
خلاصة الفصل		65
الفصل الثالث: تداعيات التوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين على العلاقات السورية التركية		66
تمهيد الفصل		67
المبحث الأول	**العلاقات السورية التركية في ظل قضية اللاجئين**	68
المطلب الأول	واقع العلاقات السورية التركية	68
الفرع الأول	العلاقات السورية التركية قبل سنة 2012م	70-68
الفرع الثاني	العلاقات السورية التركية بعد سنة 2012م	72-70
المطلب الثاني	وضع اللاجئين في تركيا	72
الفرع الأول	الوضع الإجتماعي والإقتصادي للاجئين السوريين في تركيا	74-72
الفرع الثاني	الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا	75-74
المبحث الثاني	**الآليات التركية لإحتواء اللاجئين السوريين**	75
المطلب الأول	مظاهر السياسة الداخلية التركية تجاه اللاجئين السوريين	75
الفرع الأول	لمحة عن السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية	76
الفرع الثاني	السياسة الداخلية التركية تجاه اللاجئين السوريين	79-77
المطلب الثاني	السياسة الخارجية التركية تجاه اللاجئين السوريين	80-79
الفرع الأول	التوظيف السياسي للاجئين السوريين داخليا	81

الفرع الثاني	التوظيف السياسي التركي للاجئين السوريين إقليميا (القضية الكردية)	83-81
الفرع الثالث	توظيف قضية اللاجئين السوريين كأداة مساومة تجاه الإتحاد الأوروبي	85-83
المبحث الثالث	مستقبل اللاجئين السوريين في تركيا	85
المطلب الأول	سيناريوهات حل الأزمة وعودة اللاجئين السوريين	87-85
المطلب الثاني	سيناريوهات حل قضية للاجئين السوريين والإبقاء على الوضع القائم في تركيا	90-87
خلاصة الفصل		91
الخاتمة		95-93
الملاحق		102-97
قائمة المراجع		118-104
ملخص الدراسة بالغة العربية		118
ملخص الدراسة بالغة الإنجليزية		119
فهرس المحتويات		124-121